كلّيّة الدِّراسات العليّا

برنامج اللُّغَة العربيَّة وآدابها

آراء سِيبَوَيْهِ النَّحويّة في كتاب شرح جُمل الزَّجَّاجيّ لابن عُصْفُور الإشْبِيلِيّ

(دراسة وصفيّة تحليليّة)

Sibawayh’s grammatical opinions in the book Sharh Jamal al-Zajjaji

by Ibn Asfour al-Ishbili

(descriptive-analytical study)

إعداد الطالب:

عبّـاس عبدالله شــَبانة

إشراف الدُّكتور:

محمَّد عطا أبو فنّون

قُدِّمت هذه الرِّسالة استكمالا لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في اللُّغَة العربيَّة وآدابها من جامعة الخليل

٢٠٢٤م

آراء سِيبَوَيْهِ النَّحويّة في كتاب شرح جُمل الزَّجَّاجيّ لابن عُصْفُور الإشْبِيلِيّ

(دراسة وصفيّة تحليليّة)

إعداد الطالب

عبَّـاس عبدالله شــَبانة

نوقشت هذه الرِّسالة يوم بتاريخ الموافق وأجيزت

أعضاء لجنة المناقشة التَّوقيع

١. د. محمَّد عطا أبو فنّون مشرفا ورئيسا .....

٢. د. اسحق الجعبري ممتحنا داخليا .....

٣. د. تقي الدّين عبد الباسط ممتحنا خارجيا .....

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى روح والدِي الطَّاهرة الَّتي لبَّت نداء ربِّها والَّذي بذل الغالي والنَّفيس في تربيتي ...

إلى قلبي النَّابض بالدفء والحنان والدتي الغاليَة الحبيبَة–أمّ عبَّاس– الَّتي ضحَّت وصبرت وعانت وربَّت ولا زالت توجّهني ...

إلى رياحين العمر وسنابل الأمل أَخواتي الغاليات وأَخي الحبيب ...

إلى الحديقة المُزهرة الزَّاهرة زوجتي الحبيبة وأَبنائي الأعزَّاء

سدرة، عبد الله، مريم، يوسف، الحسن، الحسين، ...

أُهدي ثمرة جهدي المتواضع.

الباحث:

عبَّاس عبْدالله شَبانة

شكرٌ وتقديرٌ

" مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ لا يَشْكُرُ اللَّهَ "

انطلاقا من هذا التَّوجيه النّبويّ، يطيب لي أنْ أَتقدّم بخالص شكري، وعظيم امتناني إلى المشرف على هذه الرِّسالة دكتورنا الفاضِل:

محمَّد عطا أبو فنّون

الَّذي ما ترك جهدا إلّا وبذله معي، وذلَّل لي كثيرا من العوائق والصّعوبات، وأسدى لي ملاحظاته السَّديدة، وتوجيهاته الرَّشيدة، والَّذي لم يبخل عليّ بجهده ووقته، فأحاطني بواسع كرمه، وجميل فضله، فكان نعم المشرف والمعلِّم، فله من الشّكر أجزله، ومن الدعاء خالصه وأطيبه، فجزاه الله عنِّي خير الجزاء، وأسأل الله – عزَّ وجلَّ – أنْ يبقيه منارة لطلَّاب العلم، وأنْ يبارك في عمره، حاملا له في قلبي كلّ الوفاء، والثَّناء، والدُّعاء، إنَّه سميع مجيب الدُّعاء.

كما أتقدّم بخالص شكري وتقديري وعرفاني للدّكتورين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة والحكم وهما:

الدّكتور: اسحق الجعبري المحترم

الدّكتور: تقي الدّين عبد الباسط المحترم

المُلَخّص

آراء سِيبَوَيْهِ النَّحويّة في كتاب شرح جُمل الزَّجَّاجيّ لابن عُصْفُور الإشْبِيلِيّ

(دراسةٌ وصفيّةٌ تحليليّةٌ)

عبَّاس عبدالله شـَبانة إشراف: د. محمَّد عطا أبو فنّون

تهدف هذه الدِّراسة إلى معرفة آراء سِيبَوَيْهِ النَّحويّة في كتاب شرح جُمل الزَّجَّاجيّ لابن عُصْفُور الإشْبِيلِيّ، وقد اعتمدت على المنهج الوَصفيّ التّحليليّ، الَّذي يقوم على استقراء آراء سِيبَوَيْهِ وتحليلها، عن طريق جمعها، وتقسيمها إلى ثلاثة فصول، ثم بيان المذاهب المختلفة مع سِيبَوَيْهِ، وحجج كلّ مذهب وأدلَّته، وتدعيم أقوال العلماء الَّذين انتصروا لهذا الرَّأي أو ذاك، مع ترجيح المذهب الَّذي يختاره الباحث، مُعَلِّلا سبب التَّرجيح والاختيار.

وطبيعة هذه الدِّراسة تقتضي أنْ يقوم على مقدّمة وتمهيد وثلاثة فصول، وقفَّيتها بالخاتمة، ثم ذيَّلت الدِّراسة بقائمة ثبت المصادر والمراجع، وثلاثة فهارس: فهرس للآيات القرآنيّة، وآخر للأشعار، وفهرس للمحتوى.

وتناول التَّمهيد ترجمة موجزة لسِيبَوَيْهِ، وللزّجَّاجيّ واصفا كتابه (الجُمل)، ثم ختم التَّمهيد بترْجمة لابن عُصْفُور الإشْبِيلِيّ واصفا كتابه (شرح الجُمل)، وأفردت الفصل الأوَّل للأسماء بعنوان: (آراء سِيبَوَيْهِ في الأَسْمَاء، ووُسِم الفصل الثَّاني بـ (آراء سِيبَوَيْهِ في الأفعال)، وفي الفصل الثَّالث حمل عنوان (آراء سِيبَوَيْهِ في الحروف)، ثم خُتِمت الرِّسالة بأهم النتائج الَّتي توصل إليها الباحث، وكان من أهمّها:

١. كانت آراء سِيبَوَيْهِ واضحة ومباشرة، وجلُّها وجدتّها في كتابه، كمسألة رافع المبتدأ والخبر، وفعليّة (ليس)، وحرفيّة (حاشا)، ووقفت على ما يزيد عن أربعين موضعا ذَكر فيها ابن عُصْفُور آراء سِيبَوَيْهِ.
٢. كان ابن عُصْفُور متّبعا لنحو المدرسة البصريّة في غالب الآراء، لذلك كان موافقا لآراء سِيبَوَيْهِ، ومدافعا عنها، ورادًّا آراء العلماء المخالفين لها.

Summary

Sibawayh's grammatical opinions in the book Sharh Jamal al-Zajjaji by Ibn Asfour al-Ishbili

(descriptive-analytical study)

Abbas Abdullah Shabana

Supervision: Dr. Muhammad Atta Abu Fanoun

This study aims to know Sibawayh's grammatical opinions in the book Sharh Jamal al-Zajjaji by Ibn Asfour al-Ishbili, and it relied on the descriptive and analytical approach, which is based on extrapolating Sibawayh's opinions and analyzing them, by collecting them, dividing them into three chapters, then explaining the different schools of thought with Sibawayh, and the arguments and evidence of each school of thought, and supporting the statements of the scholars who supported this or that opinion, while giving preference to the doctrine chosen by the researcher, explaining the reason for the preference and choice.

The nature of this study requires that it is based on an introduction, a preface, and three chapters, which followed with the conclusion, then appended the study with a list of proven sources and references, and three indexes: an index of Qur'anic verses, another of poetry, and an index of content.

The introduction dealt with a brief translation of Sibawayh and Al-Zajjaji, describing his book (Al-Jamal), then the introduction concluded with a translation by Ibn Asfour Al-Ishbili, describing his book (Explanation of Sentences), and the first chapter was devoted to nouns under the title: (Sibawayh's opinions on nouns), and the second chapter was titled (Sibawayh's opinions on verbs), and in The third chapter was titled (Sibawayh's Opinions on Letters), then the thesis concluded with the most important results reached by the researcher, the most important of which were:

١- Sibawayh's opinions were clear and direct, and I found most of them in his book, such as the issue of the nominative of the subject and the predicate, the verbal (not), and the literal (hasha), and I stopped at more than forty places in which Ibn Asfour mentioned Sibawayh's opinions.

2- Ibn Asfour was a follower of the Basri school in most opinions, so he agreed with Sibawayh's opinions, defended them, and rejected the opinions of scholars who disagreed with them.

المقدَّمة

الحمد لله الَّذي أنعم على الإنسان بنعمة البيان فقال -جلَّ شأنه- ﴿ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ۝٤ ﴾[1]، والصَّلاة والسَّلام على أفصحِ من نطق بالضَّاد، من آتاه الله جَوامع الكلِّم، فنطق بجوامعِ الحكم، محمَّد بنِ عبد الله وعلى من والاه، وبعد؛

فيُعدُّ علم النَّحو من أهمّ العلوم في اللُّغَة العربيَّة، إذ به يستقيم اللّسان وتُفهم اللُّغَة، ولا يمكن فهم القرآن الكَريم ومدلولاته ومقاصده وتفسيره دون فهم اللُّغَة العربيَّة، فعلم النَّحو هو المفتاح لفهم كلّ العلوم المتعلِّقة بالقرآن الكريم، فهو كالرَّأس بالنّسبة للجسد فيما يتعلَّق بالتَّفسير خاصّة، ولا يُمكن تذوق حلاوة القرآن إلّا بتعلّم النَّحو.

ولقد قيَّض الله – عزَّ وجلَّ – لهذا العلم علماء أجلّاء، كان إمامهم سِيبَوَيْهِ، الَّذي ملأت آراؤه كتب كلّ العلماء، الَّذين جاؤوا من بعده إلى يومنا هذا، وقد نهل ابن عُصْفُور الإشْبِيلِيّ حامل لواء العربيَّة في الأندلس، في شرحه لكتاب (الجُمل) للزّجَّاجيّ آراء سِيبَوَيْهِ، والزَّجَّاجيّ من أعلام النَّحو في القرن الرَّابع، وكتابه (الجُمل) من أمّات كتب النَّحو، حيْثُ حاز على اهتمام بالغ من الدِّراسة والشَّرح، حَتَّى قيل: إنَّ شروحه جاوزت المئة.

وما أجلَّ أنْ نتناول كتبنا القديمة، وأنْ نستوعب ما فيها من الكنوز من معارف علماء اللُّغَة وآرائهم، وقد وقفت على ما يزيد عن أربعين موضعا ذَكر فيها ابن عُصْفُور آراء سِيبَوَيْهِ، مستدلا ومناقشا ومؤيدا وناقدا ومعترضا،

---

[1] **الرَّحمن:** ٣-٤.

وقد شغلت آراء سِيبَوَيْهِ مساحة كبيرة من هذا الشَّرح القيّم، وإنْ دلَّ ذلك على شيء فإنَّما يدلّ دلالة واضحة على أنَّ ابن عُصْفُور من أكثر العلماء تمكّنا من كتاب سِيبَوَيْهِ، وقدرته على توظيف حججه، في تقرير قاعدة أو ترجيح رأي نحْوي على آخر، أو حَتَّى ردّه والاعتراض على الاستدلال به، ولأجل ذلك طابت نفسي لأتناول هذا الموضوع، وأُفرد له دراسة بعنوان (آراء سِيبَوَيْهِ النَّحويّة في كتاب شرح جُمل الزَّجَّاجيّ لابن عُصْفُور الإشْبِيلِيّ).

لقد نهجت في دراستي هذه المنهج الوَصفيّ التّحليليّ؛ فهو المنهج الأنسب لتتبع آراء سِيبَوَيْهِ وتحليلها، وفق الخطوات الآتية:

قمت بتصفّح شرح جُمل الزَّجَّاجيّ لابن عُصْفُور غير مرّة، وجمعت آراء سِيبَوَيْهِ منه، وصنَّفت المسائل حسب التَّقسيمات النَّحويّة العامَّة من أسماء وأفعال وحروف، ثمَّ وضعت عنوانا لكلّ مسألة، وحرصت أنْ يكون العنوان موجزا ومعبرا، وضعت تمهيدا لكلِّ مسألة، نفذت فيه وأبرزت رأي ابن عُصْفُور، ثمَّ قمت بتحقيق ما نقله ابن عُصْفُور عن سِيبَوَيْهِ من (الكتاب)، مع ذكر نصّ سِيبَوَيْهِ الَّذي لم أتصرّف فيه على الغالب.

ثمَّ ذكرت مذهب سِيبَوَيْهِ في المسألة، ومن ذهب مذهبه من العلماء، وحججهم والردّ عليها، ذاكرا رأي ابن عُصْفُور، وكلّ ذلك بالرجوع إلى مصدره الأصيل، إلَّا إنْ تعذَّر، فأقوم بتوثيقه من أمَّات الكتب النَّحويّة، وذكرت بعد ذلك مذاهب العلماء الَّذين خالفوا سِيبَوَيْهِ، وحججهم والردّ عليها، وردّ ابن عُصْفُور، ثمَّ ذيَّلت كلَّ مسألة ببيان رأي الباحث فيها، وترجيح مذهب من

المذاهب، داعما أحيانا ذلك بالأدلَّة، ثم بعد ذلك كلّه خرَّجت الآيات القرآنيّة، والأحاديث الشَّريفة، ووثقت الشَّواهد الشِّعريَّة من مصادرها.

رأيت بعون الله وتوفيقه وبتوجيه من أستاذي المشرف، على أنَّ طبيعة هذا البحث تقتضي أنْ يقوم على مقدّمة وتمهيد وثلاثة فصول، وقفَّيتها بالخاتمة والفهارس التَّفصيليَّة.

أعقبت المقدَّمة بتمهيد اشتمل على ثلاثة مباحث، تناولت في المبحث الأوَّل ترجمة موجزة لإمام النَّحويّين سِيبَوَيْهِ، وفي المبحث الثَّاني ترجمة للزّجَّاجيّ واصفا كتابه (الجُمَل)، ثم المبحث الثَّالث كان ترْجمة لابن عُصْفُور الإشْبِيلِيّ واصفا كتابه (شرح الجُمل).

وقد تناولت في الفصل الأوَّل (آراء سِيبَوَيْهِ في الأَسْمَاء)، وفي الفصل الثَّاني (آراء سِيبَوَيْهِ في الأفعال)، وفي الفصل الثَّالث (آراء سِيبَوَيْهِ في الحروف)، ثم الخاتمة الَّتي حوت أهمَّ النَّتائج الَّتي توصّلت إليها الدِّراسة.

وارتكزت الدِّراسة على مصادر ومراجع عديدة، أثْرت مباحثها إلى جانب كتاب الدِّراسة (**شرح جُمل الزَّجَّاجيّ لابن عُصْفُور الإشْبِيلِيّ**)، ومن أهمّ هذه المصادر: **الكتاب** لسِيبَوَيْهِ، **والمفصَّل في صنعة الإعراب** للزَّمخشريّ، و**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويّين: البصريّين والكوفيّين**، لأبي البركات الأَنْباريّ، **والتَّبيين عن مذاهب النَّحويّين البصريّين والكوفيّين** للعُكْبري، **وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع** للسّيوطي، وغيرها الكثير الَّذي دُون في ثبت المصادر والمراجع.

والحقيقة وحسب علمي لم يَسبق أنْ تناول أحد هذه الدِّراسة (آراء سِيبَوَيْهِ النَّحويّة في كتاب شرح جُمل الزَّجَّاجيّ لابن عُصْفُور الإشْبِيلِيّ) من قبل، بيد أنَّ ثَمَّة دراسات تناولت كتاب (الجُمل) للزّجَّاجيّ من جوانب مختلفة، ومن هذه الدراسات:

١. آراء سِيبَوَيْهِ في شرح جُمل الزَّجَّاجيّ لابن خروف، جمعا وتوثيقا ودراسة، لـ محمَّد حسين محمَّد علي حجازي، رسالة لنيل درجة الدّكتوراه، جامعة الأزهر في القاهرة، نشرت عام ٢٠٠٥م.

٢. آراء نحاة الكوفة في شرح الجُمل لابن الضائع (ت ٦٨٠هـ)، دراسة وتحليلا، لـ بلج محمود فاروق إسماعيل محمود، رسالة لنيل درجة الدّكتوراه، جامعة الأزهر في القاهرة، نشرت عام ٢٠٠٧م.

٣. اعتراضات ابن الضَّائع في شرح الجمل على ابن عُصْفُور، عرض ودراسة، لـ جمعان بن بنيوس بن رجا السيالي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربيَّة السعوديّة، نشرت عام ١٩٩٥م.

ولم تتقاطع هذه الدراسات مع عنوان دراستي، عدا الدِّراسة الأولى، وهناك فرق بين الدراستين، فقد كانت الدِّراسة الأولى لـ شرح جُمل الزَّجَّاجيّ لابن خروف، ودراستي لـ شرح جُمل الزَّجَّاجيّ لابن عُصْفُور، والدِّراسة الأولى دراسة نحويّة صرفية، وتقاطعت مع دراستي في بعض المسائل القليلة جدا.

ومن الصّعوبات الَّتي واجهتني صعوبة أمنيَّة ونفسيَّة وشعوريّة، فكيف لي الكتابة في ظلّ حرب ضروس، يشنُّها كيان مسخ غاصب، على أهلنا وأحبابنا وزملائنا في غزَّة العزّة والإباء، من إبادة ومحرقة لم تسلم منه نساء

وشـيوخ ركـع وأطفـال رضـع، ودمـاؤهم تسـيل فـي كـلّ زاويـة مـن زوايـا القطـاع، فحسبنا الله ونعم الوكيل.

والمـرء يعجـز لا محالـة، إنْ لـم يجـد مثـل: " الـدكتور محمَّـد عطـا أبـو فنـون " دلـيلا مـاهرا، وموجهـا قـديرا، ومشـرفا متميّـزا، والَّـذي كـان مـن حسـن طـالعي أن أَشْـرُف بإشـرافه علـيَّ، فلـم يـألُ جهـدا فـي رفـع الهمَّـة، وشـدّ الأزر، موجّهـا، ومنقّحـا، ومـدقّقا، كـلّ ذلـك فـي سـعة صـدر، وبسـط وجـه، فأسـال الله أنْ يُجزيه عنِّي خير الجزاء، وأنْ يُجزل له العطاء، بفضله، وكرمه.

ولا يفـوتني فـي هـذا المقـام أنْ أتوجـه بالشّـكر الجزيـل لأسـاتذتي الأفاضـل، فـي جامعـة الخليـل الَّـذين تتلمـذنا علـى أيـديهم، فكـانوا منبـع عطـاء، ونبـراس خيـر، فهـم – والله – أهـلٌ لـذلك، أحيـوا العربيَّـة فـي بلادنـا بعـد مـوات، وأصـلحوا مـا أصـاب ألسـنتنا مـن اللَّحـن، وقومـوا مـا اعتراهـا مـن خطـأ، فلهـم منّـا جزيل الشّكر، وسحائب التَّقدير والعرفان .

وختامـا فهـذا غايـة جهـدي، آمـلا أنْ أكـون قـد وفقـت لخدمـة اللُّغَـة العربيَّـة، لغـة القـرآن الكـريم، فـإنْ أصـبت فلله الحمـد والمنَّـة أنْ أعـانني علـى ذلـك، وإنْ قصّـرت فالحمـد لله الَّـذي أقـدرني أنْ أنجـز مـا هـو فـي طـاقتي وإمكانيـاتي، راجيـا المـولى عـزَّ وجـلَّ أنْ يتقبلـه عمـلا صـالحًا فـي ميـزان حسـناتنا يـوم القيامـة،﴿ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ٨٨ ﴾ [1].

الباحث:

عبَّاس عبْدَالله شَبانة

---

[1] **هود:** ٨٨.

التَّمهيد

المبحث الأوَّل: ترْجمة سِيبَوَيْهِ.

المبحث الثَّاني: ترْجمة الزَّجَّاجيّ وكتابه الجمل.

المبحث الثَّالث: ترْجمة ابن عُصْفُور الإشْبِيلِيّ وشرح الجمل.

المبحث الأوَّل: ترجمة سِيبَوَيْهِ

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه

هو عمْرو بن عُثْمَان بن قَنْبَر الْبَصْرِيّ، مولى بني الْحَارِث بن كَعْب بن عمرو بن عُلَة بن جَلْد بن مالك بن أُدد ، أمَّا كنيته فهي أبو بشر، وقيل: أبو الحسن، لكن أشهرها أبو بشر، وافترق العلماء في معنى سِيبَوَيْهِ بالفارسيّة، وأكثرهم ذهب إلى أنَّها رائحة التُّفاح، وكانت والدته ترقصه وهو صغير بذلك، وقيل: سُمِّي بذلك؛ لأنَّ وجنتيه كانت كأنَّهما تفَّاحة [١].

نشأته وحياته العلميّة

ولد بقرية من قرى شيراز، يقال لها: البيضاء، من عَمَل فارِس، وفد البصرة؛ يطلب الفقه والحديث، ثمّ طلب العربيَّة، فبرع فيها وساد أهل زمانه، فأصبح إمام النَّحو، وحجَّة العرب[٢].

ويرجع انصراف سِيبَوَيْهِ لعلم النَّحو إلى حادثة رواها القفطيّ " قال نصر بن عليّ [٣]: كان سِيبَوَيْهِ يستملي من حمَّاد بن سلمة يوما: قال رسول الله – صلى الله عليّه وسلم– : ما أحد من أصحابي إلَّا وقد أخذت عليّه، ليس أبا الدرداء، فقال سِيبَوَيْهِ: ليس أبو الدَّرداء، فقال: لحنت يا سِيبَوَيْهِ، فقال

---

[١] ينظر: أبو بكر، **طبقات النَّحويّين واللغويّين**،٦٦؛ والتّنوخي، **تاريخ العلماء النَّحويّين من البصريّين والكوفيّين وغيرهم**، ٩٢؛ والقفطي، **إنْبَاه الرُّواة على أنْبَاه النّحاة**، ٢/ ٣٤٦؛ والأنباري، **نُزْهة الألبَّاء في طَبقات الأُدَباء**، ٥٤؛ والخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد وذيوله**، ١٩١/١٢.

[٢] ينظر: الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد وذيوله**، ١٩٠/١٢؛ والذَّهبيّ، **تاريخ الإسْلام وَوَفَيَات المَشَاهير وَالأَعْلَام**، ٦٣٦/٤؛ و**سِيَرُ أَعْلَامِ النُّبلاءِ**، ٣٥١/٨.

[٣] هو نصر بن علي الجهضميّ اللغويّ البصريّ، من ثقات المحدّثين الذين عاصروا الخليل؛ وهو أحد الأربعة الّذين نجموا من أصحابه، ينظر: القفطي، **إنْبَاه الرُّواة**،٣٤٥/٣.

سِـيبَوَيْهِ: لا جـرم! لأطلـبنّ علمـا لا تلحّننـي فيـه أبـدا، فطلـب النَّحـو، ولـم يـزل يـلازم الخليـل"[١]، فأصـبح عَلَمـا ومَعْلَمًـا بـارزا مـن علمـاء الأمّـة فـي النَّحـو؛ حَتَّـى برع فيه وفاق كلَّ أقرانه.

شيوخه

تلقـى سِـيبَوَيْهِ علـم النَّحـو علـى يـد ثلّـة مـن العلمـاء الأجـلّاء نـذكر مـنهم[٢]: الخليـل بـن أحمـد الفراهيـديّ الأزديّ (١٧٠هـ)، الَّـذي لازمـه، وتتلمـذ علـى يديـه، وأخـذ شـيئا مـن النَّحـو عـن عيسـى بـن عمـر الثّقفـيّ(١٤٩هـ)، وعـن يُـونُس بـن حبيـب (١٨٢هـ)، وأخـذ اللُّغَـة عـن الأَخْفَـش الأكبـر أبـي الخطّـاب عبـد الحميـد بـن عبد المجيد[٣]، وغيره.

تلاميذه

حمـل الرَّايـة مـن بعـده تلاميـذه الَّـذين تتلمـذوا علـى يديـه، وأخـذوا النَّحـو عنـه ومـن أشـهرهم[٤]: الأَخْفَـش الأوسـط أبـو الحسـن سَـعيدِ بـن مَسْـعدةَ (٢١١هـ)، وقطرب أبو عليّ محمَّد بن المستنير(٢٠٦هـ)[٥].

---

[١] **إنْبَاه الرُّواة**، ٣٥٠/٢.

[٢] ينظر: **إنْبَاه الرُّواة**، ٣٤٦/٢؛ وابن خَلِّكَانْ، **وفيَّات الأعْيَان وأنْبَاء الزَّمَان**، ٤٦٣/٣.

[٣] هو إمام في علم العربيّة، له ألفاظ لغويّة انفرد بنقلها عن العرب، وهو أوّل من فسّر الشّعر تحت كلّ بيت، وما كان النّاس يعرفون ذلك قبله، وإنَّما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسّروها، ولم أقع له بوفاة. ينظر: ابن خَلِّكَانْ، **وفيَّات الأعْيَان**، ٣٠١/٣؛ والصفدي، **الوَافي بالوَفَيَات**، ٤٩/١٨.

[٤] ينظر: ابن خَلِّكَانْ، **وفيَّات الأعْيَان**، ٣٨١/٢، ٤/ ٣١٢.

[٥] هو أحد أئمّة اللغة والنَّحو، أخذ النَّحو عن سِيبَوَيْهِ وعن جماعة من علماء البصرة، وسُمّي قطربًا؛ لأن سِيبَوَيْهِ كان يخرج فيراه بالأسحار على بابه، فيقول: إنّما أنت قطرب ليل، والقطرب دويبة تدبّ ولا تفتر، وله من التّصانيف كتاب معاني القرآن، وكتاب غريب الحديث، وكتابه الصّفات، وكتاب الأصوات، وكتاب الاشتقاق، وكتاب النّوادر، وكتاب القوافي، وكتاب الأزمنة، وكتاب المثلث، وكتاب العلل في النَّحو، ينظر: الأنباري، **نُزْهة الألبَّاء**، ٧٧.

مؤلّفه

صنَّف في البصرة كتابه الكبير الَّذي لم يصنِّف أحدٌ بعده مثله، وعُرف كتابه باسم (الكتاب)، وهو الأثر الوحيد الَّذي تركه، ونال من الشُّهرة والحظوة ما نال، فقد " كان كتاب سِيبَوَيْهِ لشُهرته وفضله علمًا عند النَّحويّين فكان يقال بالبصرة: قرأ فلان الكتاب فيُعلم أنَّه كتاب سِيبَوَيْهِ، وقرأت نصف الكتاب ولا يُشك أنَّه في كتاب سِيبَوَيْهِ" [١].

وتدلّ أقوال العلماء الَّذين تتلمذوا على كتاب سِيبَوَيْهِ عظيم شأنه، ومن أقوالهم الَّتي خلدتها كتب العربيَّة قول المبرّد (٢٨٥هـ) لمن أراد أنْ يقرأ عليه كتاب سِيبَوَيْهِ: "هل ركبت البحر! "[٢]، تعظيمًا لكتاب سِيبَوَيْهِ واستصعابًا لما فيه، وكان أبو عثمان المازنيّ (٢٤٨هـ) يقول: " من أراد أنْ يعمل كبيرا في النَّحو بعد كتاب سِيبَوَيْهِ فليستحي" [٣].

وقال الجاحظ (٢٢٥هـ) في كتاب سِيبَوَيْهِ: " لم يكتب النَّاس في النَّحو كتابا مثله" [٤]، وأهدى الجاحظ كتاب سِيبَوَيْهِ لـ محمَّد بْن عبد الملك (٢٣٣هـ) [٥]، قَائلا: " أردت أنْ أهدي لك شيئا ففكرت، فإذا كلّ شيء عندك فلم أر

---

[١] السّيرافيّ، **أخبار النَّحويّين البصريّين**، ٤٠.

[٢] **نفسه**، ٤٠.

[٣] **نفسه**، ٤٠.

[٤] **إنْبَاه الرُّواة على أنْبَاه النّحاة**، ٢٥١/٢.

[٥] هو محمَّد بن عبد الملك بن أبان بن حمزة، أبو جعفر المعروف بابن الزيات، وزير المعتصم والواثق العباسيين، وعالم باللغة والأدب، من بلغاء الكتاب والشعراء، ينظر: ابن خَلِّكَانْ، **وفيَّات الأعْيَان**، ٩٤/٥.

أشرف من هذا الكتاب، وهذا كتاب اشتريته من ميراث الفرَّاء، فقال: وَاللَّه ما أهديت إليّ شيئا أحبّ إليّ منه" [١].

وقال ابن سلّام (٢٤١هـ) [٢]: " كان سِيبَوَيْهِ النَّحوي غاية في الخلق، وكتابه في النَّحو هو الإمام فيه" [٣]، وقال أبو إسْحاق الزَّجَّاج (٣١٠هـ): " إذا تأملت الأمثلة من كتاب سِيبَوَيْهِ تبينت أنه أعلم النَّاس باللُّغَة" [٤].

وأثنى أبو الطّيب(٣٥١هـ) على سِيبَوَيْهِ وكتابه قائلا: " هو أعلمُ النَّاس بالنَّحو بعد الخليل، وألفّ كتابه الَّذي سماه قرآن النَّحو"[٥].

وفاته

رُويت روايات عدّة في وفاته، أصحّها وأشهرها أنّه مات في قرية من قُرى شيراز، يُقال لها البيضاء في سنة ثمانين ومائة (١٨٠هـ)، وعمره نيف وأربعون سنة، وقيل إنَّه توفّي بالبصرة [٦].

---

[١] الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد وذيوله**، ١٩٢/١٢.

[٢] هو محمَّد بن سلام بن عبد الله الجمحي، أبو عبد الله البصريّ، كان من أئمّة الأدب، ألفّ طبقات الشعراء، ينظر: ابن حجر العسقلانيّ، **لسان الميزان**، ١٦٥/٧.

[٣] أبو البركات الأنباريّ، **نُزْهة الألبَّاء**،٥٥.

[٤] **إنبَاه الرُّواة**، ٣٥٨/٢.

[٥] جلال الدّين السُّيُوطِيّ، **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، ٢/ ٣٤٧.

[٦] ينظر: ابن خَلِّكَانْ، **وفيَّات الأعْيَان**، ٣/ ٤٦٤؛ والذَّهبيّ، **تاريخ الإسلام**، ٤٦٤/٣.

المبحث الثَّاني: ترجمة الزَّجَّاجيّ وكتابه الجمل

أولا: الزَّجَّاجيّ

اسمه ولقبه وكنيته

هو عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم الزَّجَّاجيّ النَّحوي، البغدادي دارًا ونشأة، النَّهاوندي أصلا ومولدا، ولُقِّب بالزَّجَّاجيّ نسبة إلى شيخه إبراهيم بن السَّرِيّ الزَّجَّاج الَّذي لازمه وانتفع به[١].

حياته العلميّة ورحلاته

سافر وارتحل رغبة في طلب العلم، فنزل بغداد، ولزِم الزّجّاج حَتَّى برع في النَّحو، ثمَّ سكن طبريّة، وأملى وحدَّث بدمشق، ثمّ انتقل إلى مكّة، وصنّف فيها كتابه الشَّهير: الجُمل في النَّحو، وكان إذا فرغ من باب مِنْه طاف بالحرم أسبوعا، ودعا الله تعالى أنْ يغفر له، وأنْ ينفع به قارئه[٢].

مؤلفاته

ترك الزَّجَّاجيّ إرثا علميًّا كبيرا في علوم اللُّغَة والأدب والدِّين، فلقد ألَّف في شَتى علوم اللُّغَة والأدب، ومن مصنفاته ما وصلت إلينا ومنها لم يصل، وإنّما ذُكرت في كتب التَّراجم، ومن أهمّها: الإيضَاح، والكَافِي؛ كِلاهما في النَّحو، وشرح كتاب الألف واللَّام للمازنيّ، وشرح خُطْبَة أدب الكاتِب، واللَّامات، والمخترع في القوافي، والأمالي[٣].

---

[١] ينظر: ابن خَلِّكَانْ، **وفيَّات الأعْيَان**،٣ /١٣٦.

[٢] ينظر: السُّيُوطِيّ، **بُغْية الوُعَاة في طَبَقات اللغويّين والنّحاة**، ٢/٧٧.

[٣] ينظر: **نفسه**، ٢/٧٧.

شيوخه

برع الزَّجَّاجيّ في علم النَّحو، وأفاد نفسه بثقافات متنوّعة على يدي ثلّة من شيوخ عصره، من أبرزهم[١]: محمَّد بن العبَّاس اليزيدي(٣١٠هـ) ، وإبراهيم بن السَّرِيّ الزّجّاج(٣١١هـ)، وأبو بكر بن دريد(٣٢١هـ) ، وأبو بكر ابن الأَنْباريّ(٣٢٨هـ)[٢].

تلاميذه

أفاد الزَّجَّاجيّ مجموعة من تلامذته، الَّذين تخرّجوا عليه[٣]، من أشهرهم: أحمد بن محمَّد بن شرام النَّحوي(٣٨٧هـ) [٤]، وعبد الرحمن بن عمر بن نصر(٤١٠هـ) [٥]، وأبو محمَّد بن أبي نصر التَّميمي(٤٢٠هـ) [٦].

مذهبه في النَّحو

لقد أخذ الزَّجَّاجيّ من علماء البصرة وعلماء الكوفة، وإن صُنِّف من أتباع المدرسة البغداديّة، إلا أنَّ أغلب آرائه الَّتي تدور في كتب النّحاة تُظهر

---

[١] ينظر: ابن خَلِّكَانْ، **وفيَّات الأعْيَان**،٣ /١٣٦؛ وابن ماكولا، **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، ٢٠٦/٤.

[٢] هو محمَّد بن القاسم بن محمَّد بن بشّار بن الحسين بن سماعة بن فروة، أبو بكر بن الأنباريّ، من أعلم النَّاس في النَّحو وعلم الأدب، صنّف كتبا كثيرة منها: شرح الكافي وكتاب الهاءات وكتاب الأضداد، وكتاب الجاهليّات، وكتاب المذكّر والمؤنّث، وكتاب الواضح في النَّحو، وكتاب الموضّح في النَّحو، وكتاب الألفات، كانت، ينظر: ابن السَّاعي، **الدُّرّ الثَّمين في أسماء المُصَنِّفِين**، ١١٨– ١٢١.

[٣] ينظر: الذَّهبيّ، **تاريخ الإسْلام**،٧٣٨/٧؛ وابن ماكولا، **الإكمال في رفع الارتياب**، ٢٠٦/٤.

[٤] هو أحمد بن محمَّد بن أحمد بن سلمة أبو بكر بن أبي العبّاس الغساني، المعروف بابن شرام، من النّحاة البارزين في الشّام، ينظر: ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ١٨٩/٥.

[٥] هو عبد الرّحمن بن عمر بن نصر أبو القاسم الشيبانيّ، مؤدب دمشقيّ اشتغل بالحديث، كان يتهم بالاعتزال، ينظر: الزِّرِكْليّ، **الأَعْلَام**، ٣١٩/٣؛ وابن حجر العسقلانيّ، **لسان الميزان**، ٥/ ١١٦.

[٦] هو عبد الرحمن بن عثمان بن القاسم بن معروف بن حبيب، أبو محمَّد بن أبي نصر التّميمي، الدمشقيّ المعروف بالشّيخ العفيف، من الثّقاة العدول، ينظر: الذَّهبيّ، **تاريخ الإسْلام**،٣٢٠/٩؛ وأبو الطّيب المنصوريّ، **الدّليل المُغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدَّارُقطني**، ٢٢٣– ٢٢٤.

نزعة بصريّة قويّة، وقد يأخذ أحيانا من الكوفيّين، وأحيانا أخرى كان يقف إزاء رأي الكوفيّين والبصريّين محاولا استنباط رأي جديد[١]، ولا أدلَّ على أنَّه كان للبصريّين أميل أنَّ الزبيدي (٣٧٩هـ) عدَّه من الطَّبقة العاشرة من النَّحويّين البصريّين[٢]، وعليه، يبقى الإنسان ابن عصره وبيئته متأثّرا بها.

وفاته

اختلفت كتب التّراجم في تحديد سنة وفاته ومكانها، فقيل: توفي في رجب سنة سبع وثلاثين، وقيل: سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، وقيل: توفي في شهر رمضان سنة أربعين، بدمشق، وقيل: بطبرية[٣].

ثانيا: كتاب الجمل

ألف الزَّجَّاجيّ عددا من الكتب النَّفيسة، لم ينلْ أيٌّ منها ما ناله كتاب الجمل من الشّهرة والاهتمام، حيْثُ ذاع صيته، ووسعت شُهرته بين العلماء القدماء والمحدثين، وإذا قيل كتاب (الجُمل) انصرفت الأذهان إلى جُمل أبي القاسم الزَّجَّاجيّ؛ وذلك " لدقة تنظيمه، وتبويبه، وحسن صياغته، ويسر أسلوبه، ممَّا جعل النّحاة يعكفون قرونا متطاولة على تدريسه لطلّابهم في مشارق العالم العربيّ ومغاربه، وقد ظلَّ المصريّون والشَّاميّون منذ ظهوره في القرن الرَّابع الهجريّ، حَتَّى ظهور ابن مالك في القرن السابع وابن هشام في القرن الثامن، لا يعنون بشرح كتاب نحوي وتفسيره كما يعنون به" [٤].

---

[١] ينظر: ضيف، شوقي، **المدارس النَّحوية**، ٢٥٤.

[٢] ينظر: **طبقات النَّحويّين واللغويّين**، ١١٩.

[٣] ينظر: السُّيُوطِيّ، **بُغْية الوُعَاة، ٢/٧٧**.

[٤] ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **مقدمة شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ١١/١، تحقيق: صاحب أبو جناح.

تحدّث بعض العلماء عن أهميَّة الكتاب وعن شُهرته، فقال القفطي (٦٤٦هـ): " وهو كتاب المصريّين، وأهل المغرب، وأهل الحجاز، واليمن، والشَّام، إلى أنْ اشتغل النَّاس باللّمع لابن جِنّيّ، والإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ" [١]، فرغم أنَّ ترحال الزَّجَّاجيّ اقتصر على بغداد والشَّام ومكَّة، إلَّا أنَّ شُهرة الكتاب وسعة انتشاره بعيدا عن حدود إقامته دلَّت على عظيم نفعه، فهو " من الكتب المباركة لم يشتغل به أحد إلَّا وانتفع به" [٢].

وقال ابن خَلِّكَانْ: " وهو كتاب نافع لولا طوله بكثرة الأمثلة" [٣]، كما تصدّى كثير من العلماء، ولا سيَّما المغاربة بشرحه وشرح أبياته، " ولهذا الكتاب حظوة عند المغاربة، تُداني كتاب سِيبَوَيْهِ عند المشارقة" [٤]، ويقول صاحب كتاب مرآة الجنان " وأخبرني بعض فضلاء المغاربة أنَّ عندهم لكتابه مائة وعشرين شرحا" [٥].

ويُضيف شوقي ضيف " وحَظِي بشهرة مدويّة لدقَّته ووضوح عبارته، واستيعابه لدقائق النَّحو البصريّ الَّتي يحتاجها الناشئة، ... وهو فيه بعامّة يتبع نظام النَّحو البصريّ" [٦].

اعتنى جهابذة العلماء على مدار العصور بشرح كتاب (الجمل) الَّذي ملأت شُهرته الآفاق، ولا أدلّ على ذلك كثرة الشَّارحين على امتداد الزَّمان

---

[١] **إنْبَاه الرُّواة على أنْبَاه النّحاة**، ١٦١/٢.

[٢] ينظر: ابن خَلِّكَانْ، **وفيَّات الأعْيَان**،٣ /١٣٦.

[٣] **نفسه**،٣ /١٣٦.

[٤] الطنطاوي، **نشأة النَّحو وتاريخ أشهر النّحاة**، ١٤٢.

[٥] اليافعي، ٢٤٩/٢.

[٦] **المدارس النَّحوية**، ٢٥٤.

واختلاف المكان، وقد ذكر ابن أبي الربيع تسعة وسبعين شرحا، منها شرح جمل الزَّجَّاجيّ لابن عُصْفور الإشبيليّ، ومن شروح كتاب الجمل أيضا: شرح الجمل لأبي القاسم الحسين بن الوليد، المعروف بابن العريف (٣٩٠هـ)، شرح الجمل لأبي الفتوح ثابت الجرجاني(٤٣١هـ)، ثلاثة شروح لأبي العلاء المعري(٤٤٩هـ)، شرح الجمل لابن بابشاذ النَّحوي(٤٦٩هـ)، إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي(٥٢١هـ)، شرح الجمل لابن خروف (٦٠٩هـ)، غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة (٦٦٢هـ)، شرح الجمل لابن الضائع الكتامي(٦٨٠هـ) ، شرح الجمل لإبراهيم بن أحمد الغافقي(٧١٠هـ)، شرح الجمل لمحمَّد بن عليّ الغرناطي المعروف بالشامي(٧١٥هـ) [١].

---

[١] ينظر: **البسيط في شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٧٩-٨٧.، وابن خَلِّكَانْ، **وفيَّات الأعْيَان**،٥١٥/٢؛ والحاج خليفة، **كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون**، ٦٠٤/١؛ والقفطي، **إنْبَاه الرُّواة**، ١٤٢/٢؛ وياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، ١٩٦٩/٥؛ والزبيري، **الموسوعة الميسَّرة في تراجم أئمّة التَّفسير والإقراء والنَّحو واللّغة**، ١٢٣٤/٢؛ والزِّرِكْليّ، **الأَعْلَام**، ٣٣٣/٤، والسُّيُوطِيّ، **بُغْية الوُعَاة**،**١٩٣/١**- ٣١٧- ٤٠٥- ٤٨٢.

المبحث الثَّالث: ترجمة ابن عُصْفُور وشرح الجمل الكبير

أولا: ترجمة ابن عُصْفُور

كثيرة هي المصادر الَّتي تعرضت لترجمة ابن عُصْفُور، وهي في الغالب الأعم ترجمة واحدة مكرّرة، منها مَنْ ذهب مذهب الإسهاب، ومنها من جنح إلى الإيجاز.

اسمه ولقبه وكنيته

هو عليّ بن مؤمن بن محمَّد بن عليّ، المعروف بابن عُصْفُور، العلامة، أبو الحسن الحضرميّ، الإشْبِيلِيّ، حامل لواء العربيَّة بالأندلس[1].

مولده ونشأته

ولد سنة سبع وتسعين وخمسمائة (٥٩٧هـ) بإشبيليا، مسقط رأسه، ومدرج صباه، وفيها نشأ وتعلم، والمصادر لم تذكر كما بين صاحب أبو جناح شيئا عن نشأته وتعلمه وأحوال أسرته، ووضعها الاجتماعيّ والعلميّ، ولكن في ذات السِّياق كانت إشبيليا من أشهر حواضر الأندلس، فغدت مركزا علميًّا وثقافيًّا فيه كبار علماء الأندلس ومفكريه، وهكذا تهيأت له الفرصة المواتية لتلقي العلوم المختلفة على أيدي علماء أفذاذ، سواء في الأندلس أو خارجها [2].

---

[1] ينظر: الذَّهبيّ، **تاريخ الإسلام**، ١٧٢/١٥؛ وصلاح الدّين محمَّد بن شاكر، **فَوَات الوَفِيَّات**، ١٠٩/٣؛ والصَّفدي، **الوَافي بالوَفَيَات**، ١٦٥/٢٢؛ والزِّرِكْليّ، **الأَعْلَام**، ٢٧/٥؛ ومحفوظ، محمَّد، **تَراجم المؤلِّفين التّونسيّين**،٣٩١/٣؛ والمراكشيّ، **الذَّيل والتّكملة لكتابي الموصول والصلة**، ٣٤٨/٣.

[2] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٢٢/١.

شيوخه

لم يذكر مترجمو سيرة ابن عُصْفُور سوى اثنين من شيوخه وأساتذته الأفذاذ، وهما من أجلّ شيوخ عصره، الَّذين أخذ عنهم النَّحو والأدب واللُّغَة، وتتلمذ على أيديهم، وهما[1]: الشَّلَوْبِين (٦٤٥هـ)[2]، وأبو الحسن الدَّبّاج (٦٤٦هـ)[3].

نشاطه العلمي ومكانته ورحلاته

كان ابن عُصْفُور من أصبر النَّاس على أخذ العلم؛ فلزم أبا عليّ الشَّلَوْبِين قرابة عشْرة أعوام، إلى أنْ ختم عليه كتاب سِيبَوَيْهِ، ولم يكن عنده ما يُؤخذ عنه غير النَّحو، ولا تأهَّل بغير ذلك، فلا تَعلُّق له بعلم القراءات ولا الفقه ولا الحديث[4]، ومصنفاته تدلّ على ذلك، ولما اشتدّ عوده، وبلغ من العلم منزلة الأستاذيّة شرع يُدرّس علوم العربيَّة في بلدته إشبيليا، وجال في بلاد الأندلس يُقرئ النَّاس، وصار له مجلس علم؛ فأقبل عليه الطَّلبة يأخذون عنه، ويفيدون منه حيْثُما حلّ وارتحل، فأقرأ في عدَّة مدن أندلسيَّة، فكثر تلاميذه، وعمَّ نفعه في البلاد[5].

---

(١) ينظر: الذَّهبيّ، **تاريخ الإسْلام** ، ٤٦٤/٣؛ وصلاح الدّين محمَّد بن شاكر، **فَوَات الوَفِيَّات**، ١٠٩/٣؛ والصَّفدي، **الوَافي بالوَفَيَات**، ١٦٥/٢٢؛ وابن عُصْفُور، **المُمْتع الكَبير في التَّصريف**، ١٠.

(٢) هو الأستاذ العلامة إمام النَّحو أبو عليّ عمر بن محمَّد بن عمر الأزديّ الإشبيليّ، الأندلسيّ، النَّحويّ، الملقب بالشلوبيّن، وهي في لغة الأندلسيّين الأبيض الأشقر، ينظر: الذَّهبيّ، شمس الدّين، **سِيَرُ أَعْلَامِ النُّبلاءِ**، ٣٩٨/١٦.

(٣) هو عليّ بن جابر بن عليّ بن عليّ بن يحيى اللخمي الإشبيليّ، واشتهر بالدَّبَّاج؛ لأنّها صنعة أبيه، ورثها عنه، ثم سرعان ما نبذها، كان متقدما في العربيّة والأدب، فعكف على تدريسهما نحو خمسين سنة، ونفع الله به لتقواه فأخذ عنه كثير من النَّاس، ينظر: المراكشي، **الذّيل والتَّكملة**،١٩٨/١.

(٤) ينظر: الصفدي، **الوَافي بالوَفَيَات**، ١٦٦/٢٢.

(٥) ينظر: صلاح الدّين، **فَوَات الوَفِيَّات**، ١٠٩/٣؛ وابن عُصْفُور، **المُمْتع الكَبير في التَّصريف**، ٩.

ويـــذكر أبـــو العبَّـــاس الغِبْرِينـــيّ (٧٠٤ هـــ) أنَّ ابـــن عُصْـــفُور " جمـــع بـــين الحفـظ والإتقـان، والتَّصـور وفصـاحة اللسـان، هـو حـافظ متصـوّر لمـا هـو حـافظ لـه، قـادر علـى التَّعبيـر عـن محفوظـه، وهـذه هـي الغايـة، وهـي أنْ يكـون المـرء حافظا له متصوّرا معتبرا، وقلَّ أنْ يجمع مثل هذا إلَّا الآحاد" [١].

ودَّع ابـن عُصْـفُور الأنـدلس وعبـر البحـر إلـى إفريقيـا، " إلـى تـونس وأقـام بهـا يسـيرا، ثـمّ انتقـل إلـى بجايـة بـالقطر الجزائـريّ بانتقـال مخدومـه الأميـر ولـيّ العهـد أبـي عبـد الله محمَّـد المستنصـر بـن أبـي زكريـاء الحفصـيّ، وكـان لـه اختصـاص بـه فأقـام بهـا مـدَّة، ثـم عـاد إلـى تـونس؛ ثـم سـافر إلـى الأنـدلس، وقصـد لورقـة وعـاد إلـى غـرب الأنـدلس، ثـمَّ عبـر إلـى مدينـة سـلا بـالمغرب الأقصـى، وأقـام بهـا يسـيرا، ثـم عـاد إلـى تـونس باسـتدعاء مـن محمَّـد المستنصـر بعـد تولّيـه الملك واستقرّ بها إلى أنْ تُوفي"[٢].

تلاميذه

تصـدَّر ابـن عُصْـفُور التَّـدريس ومجـالس العلـم فـي حلّـه وترحالـه، فـي الأنـدلس والمغـرب، وأقبـل عليـه طلبـة العلـم، ويقـول جميـل عـوض فـي هـذا السِّـياق: " وإنّ رجـلا يقعـد للإقـراء مـدَّة طويلـة كشـيخنا، لا بـدّ أن يكـون عـدد تلاميـذه كبيـرا، غيـر أنّ مـا اسـتطعنا معرفتـه مـنهم لا يتجـاوز سـتَّة عشـر تلميـذا، وهـو عـدد قليـل، إذا مـا قِـيس بتلاميـذ أقرانـه مـن النّحـاة، يضـاف إلـى ذلـك أنّنـا لـم

---

[١] **عُنوانُ الدّرايَة فِيمن عُرِف من العُلماء في المائةِ السَّابعةِ ببجايَة**، ٣١٨.

[٢] محفوظ، محمَّد، **تَراجم المؤلِّفين التّونسيّين**،٣٩١/٣.

نعثر على مَن اشتهر منهم شهرة العالم النَّحوي، فليس فيهم من ذاع صيته، وليس منهم من صنّف كتابا في النَّحو على درجة من القيمة والذّيوع" [١].

وممن ذكرهم المؤرخون من تلاميذ ابن عُصْفُور: الحسن بن عبد الرَّحمن ابن عبد الرَّحيم بن عمر بن عبد الرَّحمن بن عذرة الأنصاريّ الأوسيّ (٦٤٤هـ) [٢]، وأبو عليّ الحسين بن أحمد الطبليّ الباجيّ (من باجة أفريقيا)[٣]، وسعيد بن حكم ابن عمر بن أحمد بن حكم بن عبد العزيز بن حكم القرشيّ الطَّبيريّ أبو عثمان (٦٨٠ هـ) [٤]، وقاسم بن عليّ بن محمَّد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشَّهير بالصّفار(٦٣٠ هـ) [٥]، ومحمَّد بن عليّ بن محمَّد بن إبراهيم الأنصاريّ المالقيّ أبو عبد الله يُعرف بالشَّلَوْبِين الصَّغير(٦٦٠ هـ) [٦]، ومن أظهر طلابه أبو حيَّان الأندلسيّ(٧٤٥هـ).

---

[١] **منهج ابن عُصْفُور الإشْبِيلِيّ في النَّحو والتَّصريف**، ٧٨.

[٢] هو الشيخ الإمام البارع النَّحوي، والذي له تصانيف عدَّة، منها: المفيد في أوزان الرَّجز والقصيد، والإغراب في أسرار الحركات في الإعراب. كان حيًّا سنة أربع وأربعين وستمائة، ينظر: السُّيُوطِيّ، **بُغْية الوُعَاة،١/٥١٠**؛ والزبيري، **الموسوعة الميسَّرة**، ١٧٢٩/٢.

[٣] هو النَّحوي اللغوي الّذي أملى عليه ابن عُصْفُور نسبه، محفوظ، محمَّد، **تَراجم المؤلّفين التّونسيّين**،٣٩١/٣.

[٤] هو الإمام النَّحوي الأديب، المحدّث، الكاتب، صاحب تصانيف أدبيّة ولغويّة، ولد بطبيرة من غرب الأندلس. ينظر: السُّيُوطِيّ، **بُغْية الوُعَاة،١/٥٨٣**؛ والذَّهبيّ، **تاريخ الإسْلام**، ١٥/ ٣٩٠؛ والزبيري، **المَوسوعة المُيسّرة**، ١٧٢٩/٢؛ وابن عُصْفُور، **المُمْتع الكَبير في التَّصريف**، ١٠.

[٥] هو عالم نحويّ، من آثاره: شرح كتاب سِيبَوَيْهِ، مات بعد الثلاثين وستمائة (٦٣٠ هـ) ، ينظر: السُّيُوطِيّ، **بُغْية الوُعَاة**، ٢٥٢/٢؛ والزِّرِكْليّ، **الأَعْلَام**، ١٧٨/٥؛ والزّبيري، **المَوسوعة الميسّرة**، ٢/ ١٨٤٢؛ وابن عُصْفُور، **المُمْتع الكَبير في التَّصريف**، ١٠.

[٦] لازم ابن عُصْفُور مدَّة إقامته بمالقة، وأقرأ ببلده القرآن والعربيّة، من آثاره: شرح أبيات سِيبَوَيْهِ شرحا مفيدا، وكمل شرح شيخه ابن عُصْفُور على الجزوليّة، وانتفع به طائفة، مات في حدود سنة ستين وستمائة، ينظر: السُّيُوطِيّ، **بُغْية الوُعَاة**، ١٨٧/١؛ والزبيري، **المَوسوعة المُيسّرة**، ٢٢٦٥/٣؛ وكحالة، **معجم المؤلفين**، **٣٨/١١**؛ وحاجي خليفة، **سلّم الوصول إلى طبقات الفحول**، ١٩٩/٣؛ وابن عُصْفُور، **المُمْتع الكَبير في التَّصريف**، ١٠.

أهمّ تصانيفه

كـرَّس ابـن عُصْـفُور جـلّ جهـده فـي علـوم اللُّغَـة العربيَّـة وآدابهـا، مـن نحـو وصـرف وشـروح للأشـعار؛ فلـم تخـرج مؤلَّفاتـه عنهـا، ولكـنّ معظمهـا لـم يصـل إلينـا، وبعضـها لـم يكمـل تأليفـه، كمـا أنّ كتـب التَّـراجم لـم تحـدد المـدَّة الزمنيَّـة، الَّتي كتب فيها ابن عُصْفُور مصنَّفاته [١].

ومـن أهـمّ مصـنَّفاته: الأزهـار، وإنـارة الـدّياجيّ، والبـديع، وشـرح المقدَّمـة الجُزُوليّـة، وثلاثـة شـروح علـى الجمـل، وسـرقات الشِّـعراء، وشـرح الأشـعار السّـتّة، وشـرح الحماسـة، وشـرح المتنبّـي، وشـرح المقـرّب، ومختصـر الغـرّة، ومختصـر المحتسـب، ومفـاخرة السّـالف والعـذار، والمفتـاح، والمقـرّب فـي النَّحـو، والممتـع في التّصريف، والهلال [٢].

مذهبه في النَّحو

تـأثَّر ابـن عُصْـفُور تـأثرا واضـحا بـآراء سِـيبَوَيْهِ، لكنَّـه لـم يقتصـر عليهـا بـل أخـذ مـن الكـوفيّين، وفـي ذلـك يقـول شـوقي ضـيف: " لـه آراء كثـيرة تـدور فـي كتـب النّحـاة، منهـا مـا يقـف فيـه مـع سِـيبَوَيْهِ والبصـريّين، ومنهـا مـا يقـف فيـه مـع الكوفيّين أو البغداديّين، ومنها ما يستقلّ به" [٣].

---

[١] ينظر: عويضة، جميل عبد الله، **منهج ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ في النَّحو والتَّصريف**، ٩٥.

[٢] ينظر: صلاح الدّين محمّد بن شاكر، **فَوَات الوَفِيَّات**، ١٦٦/٢٢؛ والزِّرِكْليّ، **الأَعْلَام**، ٢٧/٥؛ والذَّهبيّ، شمس الدّين، **تاريخ الإسْلام، ١٧٢/١٥**؛ والفَيْروز آبادي، البُلَغَةُ في تَراجُم أئمَّةِ النَّحو واللُّغة،٢١٩؛ والزبيري، **الموسوعة الميسرة**، ١٧٣٠/٢؛ محفوظ، محمَّد، **تَراجم المؤلِّفين التّونسيّين**،٣٩٣/٣- ٣٩٦؛ وابن عُصْفُور، **المُمْتع الكَبير في التَّصريف**، ١٠- ١٣.

[٣] **المدارس النَّحوية**، ٣٠٧ – ٣٠٨.

وقد نهج منهج القدماء من اتّباع الدليل الأقوى وما رجّحته الأدلّة، من أقوال البصريّين والكوفيّين، فإن كان دليل الطَّرفين ضعيفًا، استقلّ برأيه وانفرد به واضعا حكمًا جديدا بعيدًا عن المذهبين[١].

وفاته

اختلفت الروايات في تحديد تاريخ وفاته، إلَّا أنَّ المرجَّح أنّها كانت سنة تسع وستين وستمائة (٦٦٩ هـ) [٢].

ثانيا: شرح الجمل الكبير

يُعدّ شرح الجمل الكبير من أشهر مؤلَّفات ابن عُصْفُور، وقد غدا ما يشبه دائرة معارف نحويّة، تستوعب معظم آراء النّحاة في بيان كلّ قاعدة، وكلّ ظاهرة نحويّة، فقد أحصى أراء النّحاة وناقشها بالشَّرح والتَّعليل حَتَّى خرج في أحيان كثيرة عن رأي المتقدّمين إلى آراء اجتهاديّة جديدة، وصدرت عن هذا الشَّرح كتب النَّحو الكثيرة الَّتي استفاد منها المتأخِّرون[٣].

لم يخالف ابن عُصْفُور الزَّجَّاجيّ في منهجه عند ترتيب أبواب الكتاب، فقد عرض الكتاب وشرحه على ذات النَّسق الَّذي سار عليه الزَّجَّاجيّ" وإذا كان هناك من اختلاف بين الكتابين، فهو اختلاف في الزّيادة، والحذف،

---

[١] ينظر: ابن عُصْفُور، **المُمْتع الكَبير في التَّصريف**، ١٣ .

[٢] ينظر: الذَّهبيّ، شمس الدّين، **تاريخ الإسلام،١٥/١٧٢** ؛ صلاح الدّين محمّد بن شاكر، **فَوَات الوَفِيَّات**، ١١٠/٣؛ والصفدي، **الوَافي بالوَفَيَات**، ١٦٦/٢٢؛ والفَيْروز آبادي، البُلَغَةُ في تَراجُم أئمَّةِ النَّحو واللُّغة،٢١٩؛ والزِّرِكْليّ، **الأَعْلَام**، ٢٧/٥؛ والغِبْرِينيّ، **عُنوانُ الدّرايَة**، ٣١٧.

[٣] ينظر: عويضة، جميل عبد الله، **منهج ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ في النَّحو والتَّصريف**، ٩٧.

والتَّوضيح، والدَّمج، وليس هناك أيّ اختلاف بين الكتابين من حيْثُ التَّقديم والتَّأخير"[١].

نظر ابن عُصْفُور نظرة الباحث المدقّق في آراء الزَّجَّاجيّ، فتراه يعترض أحيَّانا مخالفا آراءه الَّتي أثبتها في جمله، ويستدرك حين يجد مجالا للاستدراك، وإنْ دلَّ هذا على شيء فإنَّما يدلّ على تمكنه وقدرته، الَّتي جعلته مؤهلا للاجتهادات النَّحويّة، الَّتي عرف المتأخِّرون منها قدره، وما حازه من منزلة في نفوس الدَّارسين والعلماء وأعَلام النّحاة[٢].

أخرج ابن عُصْفُور كتابه وشرحه كأنَّه كتاب مستقل بذاته، وليس شرحا من شروح الجمل، فبعد أن يتجاوز الأبواب الثَّلاثة الأول حَتَّى يتخلَّص من عبارة الزَّجَّاجيّ فيبتدئ الكلام في الأبواب ابتداء[٣].

لا غرو أنَّ ابن عُصْفُور أظهر براعة في عرض المادة النَّحويّة؛ من التَّرتيب، والتَّقسيم، والتَّبويب؛ لذلك حاز الكتاب على شهرة مدوّية، جعلته في مصافّ كتب النَّحو، وفي السِّياق ذاته له قدرة وطول نفس على تحليل المسائل النَّحويّة وشرحها، وذكر اختلاف العلماء واستشهاداتهم، ومناقشة ذلك كلّه، في لغة سهلة، وأسلوب اتَّسم بالوضوح[٤].

---

[١] عويضة، جميل عبد الله، **منهج ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ في النَّحو والتَّصريف**، ٩٩.

[٢] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٥٧/١.

[٣] ينظر: ابن أبي الربيع، **البسيط في شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ١٣٥/١.

[٤] ينظر: عويضة، جميل عبد الله، **منهج ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ في النَّحو والتَّصريف**، ١٠١- ١٠٣.

الفصل الأوَّل

آراء سِيبَوَيْهِ في الأَسْمَاء

المسألة الأولى: رافع المبتدأ والخبر.

المسألة الثَّانية: وقوع المبتدأ نكرة والخبر معرفة.

المسألة الثَّالثة: الابتداء بالنَّكرة في مثل: رجلٌ في الدَّار.

المسألة الرَّابعة: إعراب (مَا) التَّعجبيَّة وما بعدها.

المسألة الخامسة: أعرف المعارف.

المسألة السَّادسة: سبب زيادة النُّون في المثنَّى وجمع المذكر السَّالم.

المسألة السَّابعة: جرّ الصّفة المشبَّهة باسم الفاعل النَّكرة المضافة إلى ضمير الموصوف.

المسألة الثَّامنة: انتصاب (وحده).

المسألة التَّاسعة: ياء (تَفْعَلِينَ) بين الضَّمير والتَّأنيث كالتَّاء.

المسألة العاشرة: حذف مفاعيل (أَعْلَمُ، وأَرَى)

المسألة الحادية عشرة: وقوع الضَّمير المنفصل موقع المتَّصل بعد (إنَّما).

المسألة الثَّانية عشرة: إعمال (فَعِلٌ وفَعيلٌ) عمل اسم الفاعل.

المسألة الثَّالثة عشرة: موقع (كَيْفَ) إذا وقعت قبل الجملة.

الفصل الأوَّل

آراء سِيبَوَيْهِ في الأَسْمَاء

يحتلّ الاسم في اللُّغَة العربيَّة موقعا متقدّما مرموقا عن غيره من أقسام الكلم؛ إذ تقوم الجملة به وحده، نحو قول الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ وَأَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٌ ﴾[1] ، فهو من أهم مكونات اللُّغَة العربيَّة، فلا تقوم جملة عربيَّة دون اسم.

وجلّ كتب النَّحو تستهلّ حديثها بالاسم، بعد تقسيم الكلم إلى ثلاثة أنواع: اسم، وفعل، وحرف؛ وذلك لشرفه المتقدّم على غيره.

وقد أكثر العلماء في حديثهم عن حدّ الاسم إلا سِيبَوَيْهِ (١٨٠هـ) ؛ فإنّه لم يحدّه بحدٍّ ينفصِل به من غيره، بل اكتفى بضرب مثال، حيْثُ قال: " فالاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط "[2]، لكنَّه حدّ الفعلَ والحرفَ وبذا تميَّز عنده الاسمُ، وهذا ابن السَّرَّاج (٣١٦هـ) يعرّف الاسم: " ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخص فالشَّخص نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر، وأمَّا ما كان غير شخص فنحو: الضَّرب والأكل والظَّن والعلم واليوم والليلة والسَّاعة"[3] بينما عرَّفه الزَّمخْشَريّ (٥٣٨هـ): " الاسم هو ما دلّ على معنى في نفسه، دلالة مجرَّدة عن الاقتران، وله خصائص منها جواز الإسناد إليه، ودخول حرف التَّعريف والجرّ والتَّنوين والإضافة"[4].

---

[1] **الزُّمر**: ١٠.

[2] **الكتاب**،١٢/١.

[3] **الأصول في النَّحو**، ٣٦/١.

[4] **المُفَصَّل في صَنْعَةِ الإعَراب**، ٢٣.

وقد اختصّ الاسم بأشياء يمتاز بها، منها: " أنّ الاسم ما جاز أنْ يُخبر عنه، نحو قولك: عمرٌو منطلقٌ، وقامَ بكرٌ " [1].

والمسائل الَّتي يتناولها الفصل الأوَّل تتمثل في الحديث عن أراء سِيبَوَيْهِ في الأَسْمَاء، وتدور حول: رافع المبتدأ والخبر، ووقوع المبتدأ نكرة والخبر معرفة، والابتداء بالنَّكرة في مثل: رجلٌ في الدَّار، وإعراب (مَا) التَّعجبيَّة وما بعدها، وأعرف المعارف، وسبب زيادة النُّون في المثنَّى وجمع المذكر السَّالم، و جرّ الصّفة المشبَّهة باسم الفاعل النَّكرة المضافة إلى ضمير الموصوف، وانتصاب (وَحْدَه)، وياء (تَفْعَلِينَ) بين الضَّمير والتَّأنيث كالتَّاء، وحذف مفاعيل (أَعْلَمُ، وأَرَى)، ووقوع الضَّمير المنفصل موقع المتَّصل بعد (إنَّما)، وإعمال (فَعِلٌ، وفَعيلٌ) عمل اسم الفاعل، وموقع (كَيْفَ) إذا وقعت قبل الجملة.

المسألة الأولى

رافع المبتدأ والخبر

اتَّفق كلُّ النّحاة على حكم الرَّفع للمبتدأ والخبر، واختلفوا في رافعهما، وكانت آراء العلماء في هذه المسألة على النَّحو الآتي:

الـــرَّأي الأوَّل: مذهب سِيبَوَيْهِ وجمهور البصريّين على أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ[2]، وقد نسب هذا أيضا إلى المبرِّد (٢٨٥هـ) وذهب الأَخْفَش (٢١١هـ)، وابن السَّرَّاج ، والرُّمَّانيّ(٣٨٠هـ)

---

[1] ابن السَّراج، **الأصول في النَّحو**، ٣٧/١.

[2] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٧٥/١؛ وابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ٢٦٩/١؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ١٩٣/١؛ وابن عقيل، **شَرْح ابن عَقِيل**، ٢٠٠/١.

المذهب ذاته [1]، وبعض العلماء عبَّر عن ذلك بالتَّجرد، وهو التَّعريَة عن العوامل اللَّفظيّة[2]، واختلف قوم من البصريّين في رافع الخبر، فمنهم من ذهب إلى أنَّ رافع الخبر الابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنَّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا[3]، فالمبتدأ مرفوع بالابتداء، أي: التَّجرد من العوامل اللَّفظيّة.

ويوضح ذلك نص سِيبَوَيْهِ قائلا: " فالمبتدأ كلّ اسم ابتُدئ ليُبنى عليه كلامٌ، والمبتدأ والمبنيّ عليه رفعٌ، ... فإنّ المبنيّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدُ اللهِ منطلقٌ؛ ارتفع (عبدُ اللهِ)؛ لأنّه ذُكر ليُبنى عليه (المنطلق)، وارتفع (المنطلق)؛ لأنّ المبني على المبتدأ بمنزلته"[4]، بمعنى أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ.

وذهب ابن عُصْفُور (٦٦٩هـ) إلى أنَّ المبتدأ مرفوع لتعرّيه من العوامل اللَّفظيّة[5]، وذهب جمهور البصريّين مذهب سِيبَوَيْهِ، وأشار الأَخْفَش وابن جِنِّيّ (٣٩٢هـ) أنَّ الابتداء هو الرافع لكلّ من المبتدأ والخبر، فالمبتدأ: مجرَّد من الأفعال والحروف، وهو أوّل لثانٍ، لا يَستغني واحد منهما عن صاحبه، والخبر متمّم للمبتدأ، نحو قولنا: اللهُ غايتُنا، ومحمَّدٌ قدوتُنا [6].

واحتجّ العُكْبَرِيّ (٦١٦هـ) لصحَّة مذهب سِيبَوَيْهِ بأنَّ الابتداء معنى يختصُّ بالاسم، وهو عامل لاختصّاصه أيضًا، وهو في ذات السِّياق مسند

---

[1] ينظر: أبو حيَّان الأَنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب من لِسَان العَرَب**، ١٠٨٥/٣.

[2] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٧٥/١.

[3] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإِنْصَاف في مسائل الخلاف بين النَّحويّين: البصريّين والكوفيّين** ، ٣٨/١.

[4] **الكتاب**، ١٢٦/٢-١٢٧.

[5] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٧٥/١.

[6] ينظر: ابن السَّراج، **الأصول في النَّحو**، ٥٨/١؛ وابن جِنِّيّ، **اللمع في العربيّة**، ٢٥.

إليه، أصلٌ في الجملة، فوجبَ أنَّ يكون مرفوعا، كالفاعل، والمبتدأ أيضا معمولٌ، وكلّ معمولٍ له من عاملٍ، والعاملُ ههنا الابتداء [١].

وذهب المبرِّد إلى أنَّ الابتداء يرفع المبتدأ، ويُرفَعُ الخبر بالابتداء والمبتدأ معا [٢]، وقد نَسب أبو البَرَكات الأَنْباريّ (٥٧٧هـ) للبصريّين أنَّ المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء[٣].

وقد ردَّ الكوفيّون هذا المذهب الَّذي يقول: إنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، وحجَّتهم في ذلك أنَّ الابتداء هو شيء من كلام العرب، وهو إمَّا أنْ يكون اسمًا أو فعلًا أو أداة من حروف المعاني؛ فإذا كان اسمًا، فينبغي أنْ يكون قبله اسم يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لا نهاية، وذلك أمر غير منطقي، وإنْ كان فعلًا فينبغي أنْ يقال: زيدٌ قائمًا، كما يقال: حضرَ زيدٌ قائمًا، وإنْ كان أداة فالأدوات لا تَرفع الأَسْمَاء على هذا الحدّ، وما دون هذه الأقسام الثلاثة فهو غير معروف [٤].

---

[١] ينظر: العُكْبَريّ، **التَّبيّين عَن مَذَاهِبِ النَّحْويّين البصريّين والكوفيّين**، ١٢٥-١٢٦.

[٢] ينظر: **المُقْتَضَب**، ١٢٦/٤.

[٣] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٣٨/١.

[٤] ينظر: **نفسه**، ٣٩/١.

الرَّأي الثَّاني: أنَّ المبتدأ قد رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ.

أي أنَّهما يترافعان؛ لأنّ كلّا منهما طالب للآخر، وقد نُسب هذا إلى الكوفِيّين، وهو اختيار ابن جِنِّيّ [١]، وذكر ابن مالك (٦٧٢هـ) أنَّ كون المبتدأ أو الخبر مرفوعًا أحدهما بالآخر، هو قول الكوفِيّين [٢].

واحتجّ الكوفيّون بأنَّ المبتدأ والخبر لا ينفك أحدُهما عن صاحبه، ولا يتمّ الكلّام إلّا بهما، ولهذا عمل كلّ واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه، فكلّ واحد منهما يرفع صاحبه، ولا يمتنع أنْ يكون كلّ واحد منهما عاملًا ومعمولًا، واحتجّ الكوفيّون بقول الله تبارك وتعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴿١١٠﴾ ﴾[٣] فنصب (أيًّا ما) بـ (تَدْعُوا)، وجزم (تدعوا) بـ (أيّا ما)، فكان كلّ واحد منهما عاملًا ومعمولًا، وكذلك قوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [٤] فـ (أينما) منصوب بـ (تكونوا)، و (تكونوا) مجزوم بـ (أينما)، وقوله تعالى: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴿١١٥﴾ ﴾[٥] إلى غير ذلك من المواضع، فكذلك ههنا [٦]، وهكذا يعمل العامل والمعمول في ذات الوقت.

وقد ردّ ابن مالك هذا القول، إذ لو كانا يترافعان؛ لكان لكلّ منهما في التَّقدّم رتبة أصليّة، لأنّ أصل كلّ عامل أن يتقدّم على معموله، فكان لا

---

[١] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإِنْصَاف**، ٣٨/١؛ وأبو حيَّان الأَنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ١٠٨٥/٣.

[٢] ينظر: **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ٢٧٢/١.

[٣] **الإسراء**: ١١٠.

[٤] **النِّساء**: ٧٨.

[٥] **البقرة**: ١١٥.

[٦] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإِنْصَاف**، ٣٨/١.

يمتنع: صاحبها في الدَّار، كما لا يمتنع: في داره زيد، وامتناع الأوَّل، وجواز الثَّاني دليل على أنَّ التّقدّم لا أصليّة للخبر فيه [1].

كما ردَّ العُكْبَرِيّ قول الكوفيّين وعدّه غير صحيح لوجهين: أحدهما: أنَّ كلّا مِنَ المبتدأ أو الخبر قد يكون جامدا، والجامد لا يعمل؛ حيْثُ لا معنى فيه يتأثر به المعمول، والثَّاني: لو ارتفع المبتدأ بالخبر، لوجب أنَّ يكون فاعلا إذا كان الخبر فعلا، والفاعل لا يتقدّم على الفعل [2].

واختار أبو حيَّان وابن جِنِّيّ رأي الكوفيّين في أنَّ المبتدأ والخبر يرفع كلّ منهما الآخر[3].

ولم يقبل أبو حيَّان ما ذكره ابن مالك حول الرّتبة الأصيلة في تقدّم المبتدأ أو الخبر على حدّ سواء، ولا أدلَّ على ذلك من اسم الشَّرط وفعله، فلا يلزم أنَّ يكون أصل كلّ عامل أنْ يتقدّم على معموله، وأمَّا امتناع: صاحبها في الدَّار، وجواز: في داره زيد، فمرجعه إلى أنَّ وضع الخبر أنْ يكون ثانيا للمبتدأ لفظا أو نيَّة، من حيْثُ ترتيب الإسناد؛ لأنّ الأصل في الوضع أنْ يطابق المعنى للفظ، فتبدأ أولا بالمسند إليه الحكم، وتأتي ثانيا بالمسند؛ لأنّه حديث عنه، وعندما اتَّصل بالمبتدأ ضمير يرجع للخبر، كان مفسّره متأخّرا عنه لفظا ونيّة إذ وقع في موضعه ثانيا، وهو أصله، فلم تجز المسألة ، وأمَّا

---

[1] ينظر: **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ٢٧٢/١.

[2] ينظر: العُكْبَرِيّ، **التَّبيّين**، ٢٢٧.

[3] ينظر: **ارْتِشَاف الضَّرب**، ١٠٨٥/٣.

جـــواز (فـــي دارِهِ زيـــدٌ)، فـــإن مفسّـــره وإنْ تـــأخّر لفظـــا فهـــو مقـــدّم رتبـــة، و(فـــي دارِهِ) وإنْ تقدّم لفظا فهو مؤخّر رتبة، فلمّا كانت النّيَّة به التَّأخير جاز ذلك [1].

وقـــد ذهـــب ابـــن عُصْـــفُور مـــذهب سِـــيبَوَيْهِ، حيْـــثُ إنَّ الصَّـــحيح فـــي ارتفـــاع المبتـــدأ والخبـــر هـــو الابتـــداء أو بصـــيغة أخـــرى التَّعريَـــة مـــن العوامـــل اللَّفظيّـــة[2]، والَّـــذي أذهـــب إليـــه وأختـــاره- وهـــو الَّـــذي يقتضـــيه النَّظـــر- قـــول سِـــيبَوَيْهِ فـــي أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأنَّ الخبر مرفوع بالمبتدأ.

---

[1] ينظر: **التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٢٦٨/٣.

[2] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٧٥/١-١٧٦.

المسألة الثَّانية

وقوع المبتدأ نكرة والخبر معرفة

الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة لا نكرة؛ لأنّه المسند إليه، والمحكوم عليه، والمُخْبَر عنه، والأصل في الخبر أن يكون نكرة [١]. ويرى ابن عُصْفُور أنَّ هذا حكم النَّكرة مع المعرفة حال اجتماعهما، ما لم يكن للنكرة مسوّغ للإخبار عنها، مثل: كون النَّكرة اسم استفهام، وحينها يجوز الإخبار عنها بالمعرفة؛ لأنّ اسم الاستفهام عموم[٢].

وقد أجاز سِيبَوَيْهِ أنْ يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، فأجاز في نحو: كَمْ مَالُكَ؟ أنْ تكون (كَم) مبتدأ مع كونها نكرة، و(مالُك) خبرا مع كونها معرفة[٣]، حيْثُ يقول: " فإذا قلت: كَمْ جَريبًا[٤] أرْضُك؟ فـ (أرضُك) مرتفعةٌ بـ (كَم)؛ لأنَّها مبتدأةٌ، و (الأرض) مبنيَّة عليها، وانتصب (الجريب)؛ لأنّه ليس بمبنيّ على مبتدأ، ولا مبتدأ، ولا وصف، فكأنَّك قلت: عشرون درهمًا خيرٌ من عشرة، وإنْ شئت قلت: كَم غِلمانٌ لَكَ؟ فتجعل (غلمان) في موضع خبر (كَمْ)، وتجعل لك صفة لهم" [٥].

---

[١] ينظر: ابن مالك، **تسهيل الفوائد الفوائد وتكميل المقاصد، ٤٦.**

[٢] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١/٢٠٧.

[٣] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١/٢٠٧.

[٤] الجَرِيبُ: الجَرِيبُ مِنَ الطَّعَامِ والأَرضِ: مِقْدار مَعْلُومٌ، والجَرِيبُ مِنَ الأَرضِ: مِقْدَارٌ معلومُ الذِّراع والمِساحةِ، وَهُوَ عَشَرةُ أَقْفِزةٍ، كُلُّ قَفِيز مِنْهَا عَشَرةٌ أَعْشِراء، فالعَشِيرُ جُزءٌ مِنْ مِائَةِ جُزْءٍ مِنَ الجَرِيبِ. ينظر: ابن منظور، **لِسَان العَرَب**، مادة (جرب).

[٥] **الكتاب**، ٢/١٦٠.

ويرى نَاظِر الجَيش أنَّ سِيبَوَيْهِ عكس الأمر في هذه المسألة، فجعل المبتدأ نكرة والخبر معرفة[١].

إنَّ مجيء المبتدأ معرفة في الأصل يحتّم مجيء الخبر نكرة، لأمرين:

الأوَّل: كون الخبر معرفة مسبوقًا بمعرفة قد يتوهّم كونهما موصوفا وصفة، فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التَّوهّم، فكان أصلا، ومثال ذلك قول الله تعالى:

﴿ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡۖ ﴿١٥﴾ ﴾ [٢] و﴿ مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ ﴿٢٩﴾ ﴾ [٣].

الثَّاني: أنَّ نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من فاعله، والفعل يلزمه التَّنكير، فاستحق الخبر لشَبَهِهِ به أنْ يكون راجحا تنكيره على تعريفه [٤].

قد يأتي المبتدأ نكرة بشرط حصول الفائدة، فقد يُحتاج إلى الحكم على النَّكرة [٥]، لكنَّ جمهور النّحاة يرون في حال اجتماع النَّكرة مع المعرفة أنَّ المعرفة مبتدأ وجوبا دون استثناء، والنَّكرة خبر، إلّا في حال الضَّرورة الشِّعريَّة[٦]، ويمكن بيان ذلك في نواسخ الابتداء، كقول الْقُطَامِي:

---

[١] ينظر: **تَمْهِيدُ القَواعِدِ بِشَرْح تَسْهِيل الفَوائِد، ٢/ ٩٣٠.**

[٢] **الشّورى:** ١٥.

[٣] **الفتح:** ٢٩.

[٤] ينظر: **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**،٢٨٩/١-٢٩٠؛ والشَّاطبي، **المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفيَّة ابن مالك)**، ٣٥/٢.

[٥] ينظر: ابن السَّراج، **الأصول في النَّحو**، ٥٩/١؛ وابن مالك، **تسهيل الفوائد، ٤٦**؛ وابن هشام، **شرح قَطْر النَّدى وبل الصَّدى** ، ١١٧؛ ابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٢٠٢/١؛ وابن عقيل، **شَرْح ابن عَقِيل**، ٢١٦/١.

[٦] ينظر: حجازي، محمَّد حسين محمَّد علي، **آراء سِيبَوَيْهِ في شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ لابن خروف** (أطروحة دكتوراه)، ١٧٠.

[الوافر]

قِفي قَبلَ التَفَرُّقِ يا ضُباعا ولا يَكُ مَوقِفٌ مِنك الوَداعا[1]

وفي هذا البيت جعل الشَّاعر اسم كان نكرة (موقف)، والخبر معرفة (الوداعا)، والشِّعراء قد يضطرون لمثل ذلك، لكن أرى أنَّه غير مضطر لذلك في هذا البيت، فأمكنه القول: ولا يكُ موقِفي مِنك الوَداعا[2].

ويرى سِيبَوَيْهِ في حال اجتماع النَّكرة والمعرفة، أنَّ المعرفة مبتدأ والنَّكرة خبر، على الأصل في المبتدأ والخبر، حيْثُ قال: " واعلم أنّه إذا وقع في هذا البابِ نكرة ومعرفة فالَّذي تَشْغَلُ به كان المعرفةُ؛ لأنَّه حدُّ الكلام، لأنَّهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضربَ رجلٌ زيدًا؛ لأنّهما شيئان مختلفانِ، وهما في (كان) بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عَبْدُ اللهِ مُنْطلقٌ، تبتدئ بالأعرف ثمّ تَذكر الخبرَ " [3].

وهذا يعني أنَّ اسم كان وخبره كالمبتدأ والخبر، فالمبتدأ معرفة والخبر نكرة في نحو: كانَ زيدٌ قائمًا، فـ(زيد) مرفوع، و(قائما) منصوب؛ لأنّهما كشيء واحد، و(زيد) هو معرفة، و(قائم) نكرة، وحَتَّى تقع الفائدة علينا أنْ نخبر عمّن يُعرف بما لا يُعرف [4].

---

[1] **ديوان القُطامي**، ٣١، وينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، **الجمل في النَّحو** ١٤٦؛ وسِيبَوَيْهِ، **الكتاب** ٢/ ٢٤٣؛ والمُبرِّد، **المُقْتَضَب** ٩٤/٤؛ وابن السَّراج، **الأصول في النَّحو** ٨٣؛ وابن جِنّيّ، **اللمع في العربيّة** ٣٧؛ وأبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف** (الحاشية) ٣٠٩؛ وابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد** ٣٥٦/١؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**،٥/ ٢٢٤٢. مناسبة القصيدة: هو مطلع قصيدة يمدح فيها زفر بن حارث الكلابيّ، وضباعة هي بنت زفر، ينظر: **ديوان القُطامي**، ٣١.

[2] ينظر: ابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ٣٥٦/١؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التّذييل والتّكميل**، ١٨٥/٤.

[3] **الكتاب**، ١٦٠/٢.

[4] ينظر: السّيرافيّ، **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**، ٣٠٣/١.

وقال مُبَيِّنا في كتابه أيضا: " وأَحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أنْ يُبتدئ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام" [١]، فالأصل أنْ يكون المبتدأ معرفة، وأنْ يُبتدأ به.

ولكن سِيبَوَيْهِ استثنى من هذا الأصل المقدَّم النَّكرة وهو اسم الاستفهام: كَمْ جريبًا أرضُكَ؟ وعلّل ابن مالك رأي سِيبَوَيْهِ بأنّ الأعم وقوع النَّكرة والجملة والظَّرف، أكثر من وقوع المعرفة بعد أسماء الاستفهام، نحو: مَنْ قائمٌ؟ ومَن قامَ؟ ومَن عندَك؟ وعليه فقد حُمل الأقلّ على الأكثر، فحكم على المعرفة بالخبريّة ليجري الباب على سنن واحد [٢].

هذا وقد رجَّح كثير من العلماء رأي سِيبَوَيْهِ؛ لأنّ (كَم) لها صدارة الكلام، ومن مسوّغات الابتداء بالنَّكرة أسماء الاستفهام؛ لأنَّها عامَّة بذاتها، وقد ذهب أبو عليّ الفارسيّ مذهب سِيبَوَيْهِ[٣]، وكذلك ابن جِنّيّ[٤]، وابن مالك[٥]، وأبو حيَّان الأَنْدَلُسيّ[٦].

ويُجوّز ابن عُصْفُور ما جوَّزه سيبويه من الإخبار بالمعرفة عن النَّكرة، إذا كان النَّكرة اسم استفهام؛ لأنّه من العموم[٧]، والَّذي أميل إليه هو رأي سِيبَوَيْهِ، فاسم الاستفهام له صدارة الحديث ومسوّغ الابتداء به، وأكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام النَّكرة والجمل والظَّرف، وبذلك يكون اسم الاستفهام مبتدأ وما بعده الخبر، فحَمْلُ القليل على الكثير إذا وقعت المعرفة بعد الاستفهام.

---

[١] ٣٢٨/١.

[٢] ينظر: **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**،٢٩٦/١.

[٣] ينظر: أبو علي الفارسيّ، **التَّعليقة على كتاب سِيبَوَيْهِ، ١/ ٣٠٢.**

[٤] ينظر: **اللمع في العربيّة** ٣٧.

[٥] ينظر: **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**،٢٩٦/١.

[٦] ينظر: **التَّذييل والتَّكميل**،٣٣٤/٣.

[٧] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٢٠٧/١.

المسألة الثَّالثة

الابتداء بالنَّكرة في مثل: رجلٌ في الدَّار

الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة لا نكرة؛ لأنّه المسند إليه والمحكوم عليه والمُخْبر عنه، والإخبار والحكم على المجهول غير المعيَّن ضرب من اللّغو، بل يدفع السَّامع إلى عدم الإصغاء إلى حكمه، فلو قلنا: رجلٌ قائمٌ أو رجلٌ عالمٌ، لا فائدة من هذا الكلام، ففي النَّاس رجل قائم أو رجل عالم، وفي هذا السِّياق يقول سِيبَوَيْهِ: " ولو قلت: رجلٌ ذاهبٌ، لم يحسن حَتَّى تعرّفه بشيء، فتقول: رجلٌ من بني فلان سائرٌ "[1].

ولم يشترط سِيبَوَيْهِ لجواز الابتداء بالنَّكرة إلّا شرطا واحدا، وهو حصول الفائدة في الإخبار عنها[2].

ولا يجوز الابتداء بالنَّكرة دون قيد أو شرط؛ لأنّه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه لا معنى للتَّكلم به، ورأى النَّحويّون أنّه ليس كلّ واحدٍ يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبّعوها، فمِنْ مُقلٍّ مخلٍّ، ومِنْ مُكثِرٍ موردٍ ما لا يصلُح، أو معدّد لأمور متداخِلة، وقد أنهى بعض المتأخّرين ذلك إلى نيِّفٍ وثلاثين مسوّغا؛ والمرجع في كلّ هذه المسوّغات هو حصول الفائدة،

---

[1] **الكتاب**، ١/ ٣٢٩.

[2] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١/١٦٦.

وذكر بعض المحقّقين كالمُراديّ وابن هشام أنَّ مرجع المسوّغات إلى التّعميم والتّخصيص[١] .

والضَّابط في جواز الابتداء بالنَّكرة حصول الفائدة، فمتى حصلت الفائدة جاز الابتداء بالنَّكرة، وقد يحتاج إلى الحكم على النَّكرة [٢]، ومسوّغات الابتداء بالنَّكرة كثيرة عديدة منها[٣]:

أنْ يكون خبرها شبه جملة مقدَّما عليها، نحو:﴿ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ ﴾ [٤] ومثل: في الدَّارِ رجلٌ. وأنْ تكون موصوفة لفظا أو تقديرا، نحو: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾[٥] ونحو: ﴿ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ ﴾ [٦] أي: فريق عظيم أو كبير. وأنْ تكون معتمدة على نفي، أو استفهام؛ نحو: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [٧] ونحو: ﴿ أَإِلَٰهٌ

---

[١] ينظر: ابن الصَّائغ، **اللمْحَة في شرح المُلْحَة** (الحاشية)، ١/ ٢٩٧.
والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك بشرح ألفيَّة ابن مالك**، ٤٨١/١؛ وابن هشام، **شرح قَطْر النَّدى**، ١١٨؛ ونَاظِر الجَيْش، **تَمْهِيدُ القَواعِدِ**، ٢/ ٩٢١؛ والجَوجَري، **شَرْح شُذُور الذَّهب في مَعْرِفَة كَلَامِ العَرَبِ**، ٣٥٨/١؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ١/ ١٩٢؛ والصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني لألفيَّة ابن مالك**، ٢٩٩/١.

[٢] ينظر: ابن السَّراج، **الأصول في النَّحو**، ٥٩/١؛ وابن هشام، **شرح قَطْر النَّدى**، ١١٧؛ **وأَوْضَحُ المَسَالِك**، ٢٠٢/١؛ وابن عقيل، **شَرْح ابن عَقِيل**، ٢١٦/١؛ وابن مالك، **تسهيل الفوائد**، ٤٦.

[٣] ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ٢/ ٦٦٣؛ وصاحب حماة ، **الكُنَّاش في فنَّي النَّحو والصَّرف**، ١/ ١٤٥؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ١١٠٠/٣-١١٠٢؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ١/ ١٩٢- ١٩٣؛ والعثيمين، **مختصر مُغْني اللَّبيب عن كتاب الأعاريب**، ١٤١.

[٤] **يونس:** ٤٩.

[٥] **البقرة:** ٢٢١.

[٦] **الشّورى:** ٧.

[٧] **الأعراف:** ٥٩.

مَّعَ ٱللَّهِۚ ﴿٦٠﴾﴾[1]. وأنْ تكون دالَّة على دعاء نحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ﴿١٣٠﴾﴾[2] وأنْ تكون مضافة إلى نكرة، لفظا أو تقديرا نحو: ﴿كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ﴿٥٣﴾﴾[3] ونحو: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾﴾[4].

واختلف سِيبَوَيْهِ مع جمهور النّحاة في إجازة مثل: رجلٌ في الدَّار؛ لاستواء الفائدتين فيه، وفي قولنا: في الدَّارِ رجلٌ، وإذا جاز مع تقدّم شبه الجملة، فينبغي أنْ يجوز مع تأخّرها، وقد أجمع النَّحويّون قاطبة غير سِيبَوَيْهِ على أنَّه لا يجوز، وأنَّه لم يسمع من كلام العرب مثل ذلك، وعلَّل علماء النَّحو امتناع: رجلٌ في الدَّارِ؛ بسبب اللَّبس الحاصل بتأخر الظَّرف أهو صفة أم خبر؟ وأنَّه ينبغي حمله على الصّفة؛ لأنّ النَّكرة محتاجة إلى النَّعت وتطلبه طلبا حثيثا؛ لشدَّة إبهامها، فإذا تقدّم الجارّ والمجرور عليها استحال أنْ يكون وصفا لها؛ لأنّ الوصف لا يتقدّم الموصوف، وامتنع أيضا لعدم الاختصاص بما يصلح للإخبار عنه[5].

وقد ذهب ابن عُصْفُور مذهب جمهور النّحاة، مخالفا إجازة سِيبَوَيْهِ في مثل: رجل في الدَّار، وفي السِّياق ذاته يرى ابن عُصْفُور أنَّ هذا المنع يدخل

---

[1] **النَّمل:** ٦٠.

[2] **الصَّافات:** ١٣٠.

[3] **المؤمنون:** ٥٣.

[4] **البقرة:** ١١٦.

[5] ينظر: السُهَيْلِي، **نَتَائِج الفِكْرِ فِي النَّحْوِ**، ٣١٥؛ وابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٦٧/١؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب** ٣/ ١١٠٢؛ **والتَّذييل والتَّكميل**،٣٣٤/٣؛ ونَاظِر الجَيْش، **تَمْهِيدُ القَواعِدِ**، ٢/ ٩٢١؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح أو التَّصريح بمضمون التَّوضيح في النَّحو**، ١/ ٢٠٩.

تحت عموم قول سِيبَوَيْهِ، من أنّه لا يُخبر عن النَّكرة إلّا إذا كان فيها فائدة؛ وعدم الفائدة تؤدي إلى اللَّبس، كما في قولنا: رجلٌ في الدَّارِ [1].

ولا يردُّ على تعليل المنع إجازة القول: زيدٌ القائمُ؛ لئلا يؤدّي إلى اللَّبس لاحتمال أنْ يكون (القائم) نعتا، وهو بذا يحتمل الصّفة والخبر، فينبغي منعه؛ وهذا الكلام مردود؛ لأنّ النَّكرة أحوج من النَّعت إلى المعرفة؛ فلذلك كان اللَّبس إليها أسرع منه إلى المعرفة [2].

وخلاصة الأمر أرى أنَّ مذهب الجمهور هو الصَّواب، ورأي سِيبَوَيْهِ مردود؛ حيْثُ لا تستوي الجملتان في الفائدة، ويبقى الكلام ناقصا في جملة: رجل في الدَّار، ويظنُّ السَّامع أنَّ شبه الجملة صفة، وليست خبرا، فإذا تقدّم الجارّ والمجرور (في الدَّار) على اسم النَّكرة (رجلٌ) منعه من أنْ يكون صفة لها؛ لأنّ الوصف لا يتقدّم الموصوف، وفي السِّياق نفسه لا يجوز الابتداء بالنَّكرة من غير تخصيص، وهي ههنا غير مخصَّصة.

---

[1] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٦٧/١.

[2] ينظر: السُهَيْلِي، **نَتَائِج الفِكْرِ فِي النَّحْوِ**، ٣١٥؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**،٣٣٤/٣- ٣٣٥؛ ونَاظِر الجَيْش، **تَمْهِيدُ القَواعِدِ**، ٢/ ٩٢١.

المسألة الرَّابعة

إعراب (مَا) التَّعجبيَّة وما بعدها

التَّعجب من الأساليب الَّتي شاع استخدامها عند العرب، حال اسْتِعْظَام أمر سواء من حُسْنٍ أَوْ قُبْحٍ ، وما التَّعجبيَّة من الألفاظ الَّتي لها حقّ الصَّدارة، وللعلماء في إعراب (ما) التَّعجبيَّة وما بعدها مذاهب ثلاثة:

المذهب الأوَّل: ذهب سِيبَوَيْهِ إلى أنَّ (ما) التَّعجبيَّة نكرة تامَّة بمعنى شيء، غير موصولة، ولا موصوفة، ابتدئ بها؛ لتضمُّنها معنى التَّعجب، وهي مبتدأ، والجملة الَّتي بعدها في محلّ رفع خبر[1]، قال سِيبَوَيْهِ: " هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل، ولم يَتمكَّن تمكُّنَه، وذلك قولك: ما أحْسَنَ عبدَ الله، زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك: شيء أحسنَ عبدَ اللهِ، ودَخَلَه معنى التَّعجب، وهذا تمثيل ولم يُتَكلَّم به" [2] .

ويوافق سِيبَوَيْهِ الخليل في هذا القول، وهو أنَّ (مَا) بمعنى الشَّيء؛ كقولنا ما أحْسَنَ زيدًا! كأنَّه قال: شيءٌ حَسَّنَ زيدًا [3].

---

[1] ينظر: ابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**،٤/٤٢٠-٤٢١؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٣/٢٢٥؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ٢/ ١٠٨١.

[2] **الكتاب**، ١/٧٢-٧٣.

[3] ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، **الجمل في النَّحو**، ٧٨.

ويذهب ابن عُصْفُور مذهب سِيبَوَيْهِ من أنّها اسم تامّ بغير صفة ولا صلة، وما بعدها في موضع الخبر، وردّ على من أنكر أنّه ابتداء بالنَّكرة من غير شرط، بأنَّ الَّذي سوّغ الابتداء معنى التَّعجب بما يحمله من إبهام[١].

المذهب الثَّاني: ذهب الأَخْفَش إلى أنَّ (ما) اسم موصول بمعنى الَّذي، وهي معرفة ناقصة، والجملة بعدها صلة الموصول لا محلَّ لها من الإعراب والخبر محذوف وجوبا، مثل الحذف بعد (لولا)، و(ما) لا تكون اسما تامّا إلّا في الشَّرط والاستفهام، أو نكرة ناقصة، وما بعدها صفة في محلّ رفع؛ والتَّقدير: الَّذي أحْسَنَ زيدًا شيئٌ عظيمٌ[٢].

وحكى ابن دُرُسْتُوَيْهِ أنَّ الأَخْفَش لم يأت بصلة (ما التَّعجبيَّة) حينما اعتبرها موصولة، ولم يأت لها بصفة حينما اعتبرها نكرة ناقصة[٣].

وقد ردّ العُكْبَرِيّ وابن يعيش (٦٤٣هـ) قول الأَخْفَش في حذف خبر (ما) وجوبا، فلا مسوّغ لحذفه إلّا إنْ دلَّ عليه دليل لفظيّ، ولا دليل ههنا، وكذلك الخبرُ ينبغي أنَّ يكون فيه زيادةُ فائدة، وتقدير المحذوف بشَيْءٍ لا فائدةَ فيه؛ وفي السِّياق ذاته باب التَّعجب بابُ إبهام، والصلةُ مُوضحةٌ للموصول، وهذا يناقض موضوع التَّعجب [٤]، فلا داع لقدير خبر محذوف، مع إمكانيّة وجود الخبر ظاهرا.

---

[١] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣٢٢/١.

[٢] ينظر: ابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٤٢٠/٤-٤٢١؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ٢/ ١٠٨١؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٢٢٥/٣.

[٣] ينظر: ابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٤٢١/٤.

[٤] ينظر: العُكْبَريّ، **التَّبيِين**، ٢٨٣؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٤٢١/٤.

المـــذهب الثَّالـــث: مـذهب الفـرَّاء وابـن دُرُسْـتُوَيْهِ وجمهـور الكـوفيِّين إلـى أنَّ (مـا) التَّعجبيَّـة مبتـدأ، تحمـل معنـى الاسـتفهام فهـي بمنزلـةِ (مَـن) و(أي) فـي الإبهـام، والجملة بعدها خبر عنها[١].

ويـرى ابـن دُرُسْـتُوَيْهِ أنَّ الاسـتفهام فيـه الإبهـام والتَّعجـب معـا؛ لأنّ التَّعجـب مجـاوزة الحـدّ المعـروف، وخـروج عـن العـادة المألوفـة، ولا يُوقَـف علـى كُنهـه، فقولُك: ما أحسنَ زيدًا!، في المعنى كقولك: أيُّ رجلٍ زيدٌ [٢].

وقـد ردّ ابـن مالـك هـذا الـرَّأي، وأبطـل مـن ادَّعـى تجرّدهـا للاسـتفهام؛ لأنّ اللَّفـظ المجـرَّد للاسـتفهام لا يَتوجَّـه ممَّـن يَعلـم إلـى مَـنْ لا يَعلـم، ومـا أفعلـه صـالح لـذلك فلـم يكـن لمجـرد الاسـتفهام، وباطـل مـن ادَّعـى أنَّهـا للاسـتفهام والتَّعجـب معـا، كمـا هـي فـي قولـه تعـالى:﴿ فَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ ۝٨ ﴾[٣]؛ لأنّ الاسـتفهام الَّـذي يتضـمن تعجبـا لا يليـه غالبـا إلّا الأَسْـمَاء نحـو: ﴿ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ۝٢٧ ﴾ [٤] و﴿ وَأَصۡحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلشِّمَالِ ۝٤١ ﴾ [٥] و﴿ ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ۝٢ ﴾ [٦] و﴿ ٱلۡقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلۡقَارِعَةُ ۝٢ ﴾[٧]... [٨].

وأمـا (أفعـلَ) بعـد (مـا) التَّعجبيَّـة فمختلـف فـي فعليَّتـه عنـد الكـوفيِّين، متفـق علـى فعليَّتـه عنـد البصـريِّين، ولا أدلَّ علـى فعليَّتهـا مـن اتّصـالها بنـون الوقايـة

---

[١] ينظر: ابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٤٢١/٤.

[٢] ينظر: ابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٤٢١/٤.

[٣] **الواقعة:** ٨.

[٤] **الواقعة:** ٢٧.

[٥] **الواقعة:** ٤١.

[٦] **الحاقة:** ١-٢.

[٧] **القارعة:** ١-٢.

[٨] ينظر: **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**،٣٢/٣.

نحو: ما أَفْقَرَنِي إلى عَفْو الله، ولا يكون كذلك إلّا فعل[١]، فهناك إجماع عند البصريّين على فعليَّتها بمن فيهم سِيبَوَيْهِ، ودليل ذلك لزوم اتصال الفعل بنون الوقاية، وبنصبه المفعول به.

ويرى ابن عُصْفُور أنّه لا حجَّة لمن قال باسميَّة (أفعل)؛ لأنَّها غير متصرّفة، ولامصدر لها،فعسى غير متصرّفة،ووجدمن الأفعال ماليس له مصدر[٢].

وخلاصة القول عندي ما قاله سِيبَوَيْهِ والخليل وجمهور البصريّين[٣] وجلّ العلماء، أمثال ابن هشام(**٧٦١هـ**)، وابن يعيش، وابن السَّرَّاج (٣١٦هـ) [٤]، وأبي عليّ الفارسيّ (٣٧٧ هـ) [٥]، وأبي البركات الأَنْباريّ [٦]، وابن مالك[٧]، لا ما ذهب إليه الأَخْفَش؛ لأنّ فيه حجَّة البيان وقوَّة الدليل، ومذهب الأَخْفَش فيه نظر؛ إذ جعل ما موصولة، وهي معرفة، وهذا يتناقض مع معنى التَّعجب الَّذي فيه خفاء السَّبب، وكذا الأمر في مذهب الفرَّاء وابن دُرُسْتُوَيْهِ وجمهور الكوفيّين من عدّ (ما) تحمل معنى الاستفهام وهو بعيد جدا، فالمتكلّمُ لا يسأل المخاطب عن شيء غير معلوم، أو عن الشَّيء الَّذي جعله حسنًا، وإنَّما قصد المتعجِّب الإعلام، بأنّ المتعجَّب منه ذو مزيَّة خاصَّة، وليس الاستفهام.

---

[١] ينظر: ابن هشام، **أوضَح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، ٢٢٦/٣؛ وابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**،٣١/٣؛ و**شرح الكافية الشافية**، ١٠٧٧/٢؛ وأبو حيَّان الأَنْدَلُسيّ، **التّذييل والتّكميل**، ١٧٨/١٠؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٨٩٢/٢.

[٢] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣٢٣/١.

[٣] ينظر: ابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ٢٧٢/١.

[٤] ينظر: **الأصول في النَّحو**، ٩٩/١.

[٥] ينظر: **الإيضَاحُ العَضُدِي**، ٨٩.

[٦] ينظر: **أسرار العربيّة**، ١٠١.

[٧] ينظر: **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**،٣١/٣.

المسألة الخامسة

أعرف المعارف

إنَّ معارف اللُّغَة العربيَّة هي المضمر، والعَلَم، والاسم المبهم (اسم الإشارة والموصول)، والمعرف بأل التَّعريف، والمضاف إلى واحد من هذه المعارف.

واختلف النّحاة في ترتيب أعرف المعارف[١]، ولم يصرح سِيبَوَيْهِ برأيه في ذلك، فتأول النَّحويّون عباراته في كتابه، إلّا أنَّ ابن عُصْفُور نسب إليه أنَّ أعرف المعارف هي المضمر، ثمّ العَلَم، ثمّ المشار إليه، ثمّ ما عُرِّف بالألف والَّلام، ثمّ ما أضيف إلى أحد هذه المعارف[٢]، وقد انقسم علماء النَّحو في القول بأعرف المعارف بعدد أقسامها[٣]، ويمكن حصر ذلك في ثلاثة آراء:

الـرَّأي الأوَّل: أعرف المعارف عند سِيبَوَيْهِ وجمهور البصريّين الاسم المضمر؛ لأنّه لا يُضْمَرُ إلّا وقد عُرِف؛ وهو لا يحتاج أنْ يوصف كغيره من المعارف، ثمّ الاسم العَلَم؛ لأنّ الأصل فيه أنْ يُوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره، ثمّ الاسم المبهم (اسم الإشارة)؛ لأنّه يُعرف بالعين وبالقلب، ثمّ ما عُرِّف بالألف والَّلام؛ لأنّه يُعرف بالقلب فقط، ثمّ ما أضيف إلى أحد هذه المعارف؛ لأنّ تعريفه من غيره، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه[٤].

---

[١] إنَّ أعرف المعارف التي لا خلاف فيها مطلقا هو اسم الله تعالى، ويليه ضميره. ينظر: السُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع في شرح جمع الجوامع**، ٢٢١/١؛ والصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان**، ١٥٩/١.

[٢] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٨١/٢.

[٣] ينظر: ابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٣٤٩/٣ .

[٤] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٥٨١/٢؛ وشهاب الدّين الأندلسي، **الحدود في علم النَّحو**، ٤٧٦.

وقد نَسَب لِسِيبَوَيْهِ ولجمهور البصريّين هذا الرَّأي كلٌّ من أبي البَرَكات الأَنْباريّ [١]، وابن السَّرَّاج [٢]، والعُكْبَرِيّ [٣]، وابن الصائغ (٧٢٠هـ) [٤]، وشهاب الدِّين الأَنْدَلُسيّ [٥]، وأبو حيَّان الأَنْدَلُسيّ (٧٣٩هـ) [٦]، والسُّيُوطِيّ (٩١١هـ) [٧]، ولم أقف على نصّ لِسِيبَوَيْهِ يحدّد مذهبه.

ونُسِبَ إلى سِيبَوَيْهِ أيضا أنَّ أعرف المعارف الأعلام، ثمّ المضمرات، ثمّ ذو الأداة، ثمّ أسماء الإشارة [٨]، وذكر سِيبَوَيْهِ أنواع المعرفة، حيْثُ ابتدأ بالعَلَم، وانتهى بالضَّمير قائلا: " فالمعرفةُ خمسة أشياء: الأَسْمَاء الَّتي هي أعلامٌ خاصة، والمضاف إلى المعرفة، إذا لم ترد معنى التَّنوين، والألف واللَّام، والأَسْمَاء المبهمة، والإضمارُ " [٩].

وربَّما يرجع اختلاف العلماء في تحديد مذهب سِيبَوَيْهِ أنَّه بدأ بالعَلَم، فحُكم أنَّه أعرفُ المعارف حيْثُ قُدِّم للأهمّية، وآخرون انتبهوا إلى أنَّه ختم بالضَّمير، فحكموا بأنَّه الأعرف حيْثُ إنَّه ترقَّى من الأدنى إلى الأعلى، والمتأمِّل لعبارة سِيبَوَيْهِ يراه قد ساق فيها المعرب إلى المعرب، ورتَّبها ترتيبا

---

[١] ينظر: **أسرار العربيّة**، ٢٤٤؛ و**الإنْصَاف**، ٥٨١/٢.

[٢] ينظر: **الأصول في النَّحو**، ٢٧/١.

[٣] ينظر: **اللُّبَاب**، ٤٩٤/١.

[٤] ينظر: **اللمْحَة في شرح المُلْحَة** (الحاشية)، ١٢٣/١.

[٥] ينظر: **الحدود في علم النَّحو**، ٤٣٢. وهو أَحْمد بن عبد الله بن مهَاجر الأندلسي الْوَادي آشي شهَاب الدّين الْحَنَفِيّ، تفقه ببلده ورحل إلى المشرق، أَقرَأ النَّحْو وَالْعرُوض بحلب، وكان رائق النظم، خَمَّس (لامية العجم) تخميسًا جيدًا، وصنَّف (الوجيزة الكافية في العروض والقافية)، توفي بحلب سنة تسع وثلاثين وسبعمائة. ينظر: السُّيُوطِيّ، **بغيةُ الوعاة**، ٣١٨/١؛ وحاجي خليفة، **سُلّم الْوُصُول إِلَى طَبَقَات الفُحول**، ١٥٨/١.

[٦] ينظر: **ارْتِشَاف الضَّرب**، ٢/ ٩٠٨؛ **والتَّذييل والتَّكميل**، ١١٣/٢.

[٧] ينظر: **هَمْعُ الهَوَامِع** ، ٢٢٠/١.

[٨] ينظر: أبو حيَّان الأَنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ١١٣/٢؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٢٢٠/١.

[٩] **الكتاب**، ٥/٢.

تنازليا، وساق فيها المبنيّ إلى المبنيّ، ورتَّبها ترتيبا تصاعديًّا، فختمها بالضَّمير وهو أعلاها [١].

وأعرفُها وأخصُّها عند سِيبَوَيْهِ المضمر، ولا يُضْمر الاسم إلّا بعد أنْ تقدّم ذكره، وعرف السَّامع على مَن يعود، ومَن يُعْنَى، أو تفسيرٍ يقوم مقامَ الذّكر، ولذلك استغنى عن الوصف [٢]، وفي ذلك يقول سِيبَوَيْهِ: " وإنّما صار الإضمار معرفة؛ لأنّك إنَّما تُضمِر اسما بعد ما تعلم أنَّ مَنْ يحدّث قد عَرف مَن تعني وما تعني، وأنَّك تريد شيئا يعلمه" [٣].

وقد تبع كثير من العلماء رأي سِيبَوَيْهِ منهم المبرِّد[٤]، وابن الشَّجريّ (٥٤٢هـ) [٥]، وابن هشام[٦]، وابن مالك[٧]، والمُراديّ (٧٤٩هـ) [٨]، والوقَّاد (٩٠٥هـ) [٩]، والصَّبَّان (١٢٠٦هـ) [١٠]، وغيرهم.

---

[١] ينظر: أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **تذكرة النّحاة**،٤٧٦.

[٢] ينظر: ابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٢٤٧/٢ .

[٣] **الكتاب**، ٦/٢.

[٤] ينظر: **المُقْتَضَب**، ٢٨١/٤.

[٥] ينظر: **أماليه**، ٣/ ١٩٤.

[٦] ينظر: **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٣/ ١٢١؛ **شرح قَطْر النَّدى**، ٢٣٦.

[٧] ينظر: **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ١/ ١٤٦.

[٨] **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ١/ ٣٥٩.

[٩] ينظر: **شرح التَّصريح على التَّوضيح**، ٢/ ٢٧٧.

[١٠] ينظر: **حاشية الصَّبَّان**، ١/ ١٥٩.

الـــرَّأي الثَّـــاني: أعــرف المعــارف العَلَــم، وَعَلِيــهِ الصَّــيْمَرِيّ (٥٤١ هــ) [١] وعُــزِيَ للكــوفيّين وينســب لسِــيبَوَيْهِ أيضــا[٢]، وَاخْتَــارَهُ أَبُــو حيَّــان الَّــذي علَّــل ذلــك بقَولَــه: " لأنّــه جزئــي وضــعا واســتعمالا وَبَــاقِي المعــارف كليــات وضــعا جزئيــات اسْــتِعْمَالا" [٣]، بمعنــى أنَّ العلــم وُضــع لشــيء محــدَّد بعينــه، ولــيس كالبقيّــة، فمــثلا الضَّــمير (أنــا) وضــع لكــلّ مــتكلم، وكــذا (أنــت) لكــلّ مخاطــب وهكــذا ، وأيضــا اســم الإشــارة وُضع لكلّ من يُشار إليه، وفي السِّياق ذاته يُستعمل بصورة جزئيَّة.

وهــو مــذهب أبــي ســعيد السِّــيرَافيّ(٣٦٨هــ) الَّــذي عــدَّ أعــرف المعــارف الاسـم العَلَـم، ثـمّ المضـمر، ثـمّ المـبهم، ثـمّ مـا عُـرِّف بـالألف والَّـلام، ثـمّ مـا أضـيف إلــى أحــد هــذه المعــارف[٤]؛ لأنّ العَلَــم لا يتنــاول إلّا واحــدا بعينــه، بخــلاف المضــمر فإنَّــه مــع تناولِــه لواحــد بعينِــه لا يمنــعُ أنْ يتنــاولَ مــا أشــبهه، فمــثلا الضَّــمير (أنــا) يطلــقُ علــى أي واحــدٍ مــن المتكلّمــين، والعَلَــم لا يبــرح مســماه، بخــلاف المضــمر، الَّــذي لا يلــزمُ مســمّاهُ بــل ينتقــل، فيكــونُ المــتكلّم مخاطبــا وغائبــا وبــالعكس، ولا يخفــى أنَّ الَّــلازم أقــوى[٥]، بمعنــى أنَّ الَّــذي وضــع لشــيء محدد بعينه أقوى ممّن وضع بصورة عامّة للاستعمال.

الـــرَّأي الثَّالـــث: أعــرف المعــارف الاســمُ المــبهمُ (اســم الإشــارة)، ثــمّ المضــمر، ثــمّ العَلَــم، ثــمّ مــا فيــه الألــف والَّــلام، ثــمّ مــا أضــيفَ إلــى أحــدِ هــذه المعــارفِ، ونســب

---

[١] هو عبد الله بن عَليّ بن إِسْحَاق الصَّيْمَرِيّ النَّحويّ أَبُو محمَّد، لَهُ التَّبْصِرَة فِي النَّحو؛ اشْتَغل بِهِ أهل الْمغرب، وأَكثر أَبُو حَيَّان من النَّقْل عَنهُ. ينظر: السُّيُوطِيّ، **بغية الوعاة**، ٤٩/٢.

[٢] ينظر: شهاب الدّين الأندلسيّ، **الحدود في علم النَّحو** (الحاشية)، ٤٧٦؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٢٢٠/١.

[٣] شهاب الدّين الأندلسيّ، **الحدود في علم النَّحو** (الحاشية)، ٤٧٦؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٢٢٠/١.

[٤] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٥٨١/٢؛ وشهاب الدّين الأندلسيّ، **الحدود في علم النَّحو**، ٤٧٦.

[٥] ينظر: شهاب الدّين الأندلسي، **الحدود في علم النَّحو**، ٤٧٦.

أبو البَرَكات الأَنْباريّ[1] والعُكْبَرِيّ [2] والسُّيُوطِيّ[3] هذا الرَّأي لابن السَّرَّاج وللكوفيّين.

واحتجّ ابن السَّرَّاج والكوفيّون بأنّ اسم الإشارة يتعرّف بشيئين: بالعين والقلب، وغيره يتعرَّف بالقلب وحده، وما يُعرف بشيئين ينبغي أنْ يكون أعرف ممَّا يُعرف بشيء واحد، والعَلَم يقبل التَّنكير، مثل: مررتُ بزيدٍ الظَّريف وزيدٍ آخَرَ، ويقبل التَّنكير أيضا في التَّثْنِيَة والجمع مثل: زيدان – الزَّيدان، زيدون – الزَّيدون، أمَّا اسم الإشارة فلا يقبل التَّنكير في التَّثْنِيَة والجمع، فلا نقول: الهَذَانِ؛ وكذلك لا يوصف بنكرة في حال من الأحوال، وما لا يقبل التَّنكير أعرف ممَّا يقبل التَّنكير[4]، بمعنى أنَّ الَّذي لا يقبل التَّنكير أعرف من الَّذي يقبل.

وهذا خلاف ما نصَّ عليه ابن السَّرَّاج، حيْثُ رتَّب المعارف على النَّحو الآتي قائلا: " والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المَكْنِيّ [5]، والمبهم، والعَلَم، وما فيه الألف واللَّلام، وما أُضيف إليهنَّ" [6] .

ويتَّضح من ترتيب ابن السَّرَّاج أنَّ الضَّمير هو أعرف المعارف، والخلاف يقع بعد الضَّمير، أي بين العَلَم والمبهم، فالمبهم عنده أعرف من

---

[1] ينظر: **الإنْصَاف**، ٢/٥٨١.

[2] ينظر: **اللُّبَاب**، ١/٤٩٤.

[3] ينظر: **هَمْعُ الهَوَامِع**، ١/٢٢١.

[4] ينظر: **الأصول في النَّحو**، ١/٢٦؛ وأبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٢/٥٨١؛ وشهاب الدّين الأندلسي، **الحدود في علم النَّحو**، ٤٧٦.

[5] هو الضمير، فالكوفيُّون يسمُّونه: الْكِنَايَة والمَكْنِيّ، والبصريُّون يسمُّونه: الْمُضمر وَالضَّمِير، ينظر: أبو حيَّان الأَنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ٢/ ٩١١؛ وابن هشام، **شَرْح شُذُور الذَّهب في مَعْرِفَة كَلَامِ العَرَبِ**، ١٧٤–١٧٥.

[6] **الأصول في النَّحو**، ١/ ١٤٩.

العَلَم حيْثُ قال: " زيدٌ هذا، فزيد: مبتدأ وهذا: خبره، والأحسن أنْ تبدأ بـ (هذا)؛ لأنّ الأعرف أولى بأنْ يكون مبتدأ" [١].

واختار أبو البَرَكات الأَنْباريّ ما ذهب إليه الكوفيّون من أنَّ أعرف المعارف هو الاسمُ المبهمُ[٢].

ويرى ابن عُصْفُور أنَّ مذهب سِيبَوَيْهِ هو الصَّحيح مِنْ أنَّ أعرف هذه المعارف هي المضمرات، ثمّ الأعلام، ثمّ المُشار، ثمّ ما عرف بالألف واللَّام، ثمّ ما أضيف إلى أحد هذه المعارف[٣].

والَّذي أذهب إليه وأراه أرجح الآراء هو رأي سِيبَوَيْهِ من أنَّ الضَّمير هو أعرف المعارف، فالْمُضمر لَا اشْتِرَاك فِيهِ لتعيّنه بِمَا يعود إِلَيْهِ بِخِلَاف العَلَم وغيره، فَإِنَّهُ يقع فِيهِ اشْتِرَاك، والمضمر أيضا لَا يُوصف ويوصف بِهِ بِخِلَاف العَلَم، حيْثُ يُميّز بِالْوَصْف، وأمّا أسْماء الْإِشَارَة فتُوصف ويوصف بِهَا، وَتقَع على كل حَاضر، وَتقَع فِيهَا اشْتِرَاك، وفي وجود جمَاعَة من النَّاس لو قلت: هَذَا، من غير إقبال وَاحِد لم يعلم المُرَاد إلّا بانضمام الإقبال إِلَيْهِ[٤].

---

[١] **الأصول في النَّحو**، ١٥٤/١.

[٢] ينظر: **الإنْصَاف**، ٥٨٢/٢.

[٣] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٨٠/١.

[٤] ينظر: العُكْبَريّ، **اللُّبَاب**، ٤٩٤/١؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٣٥٠/٣.

المسألة السَّادسة

سبب زيادة النُّون في المثنَّى وجمع المذكر السَّالم

اتفق النَّحويّون على زيادة النُّون بعد ألف المثنَّى ويائه، وبعد واو الجمع ويائه، وفي ذلك يقول سِيبَوَيْهِ : " واعلم أنّك إذا ثنَّيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المدّ واللّين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منوَّن، ... وتكون الزّيادة الثَّانية نونا كأنَّها عوض لِمَا مُنِعَ من الحركة والتَّنوين، وهي النُّون، وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرَّجلانِ، ورأيت الرَّجليْنِ، ومررت بالرَّجليْنِ" [١].

وقد اختلف العلماء في العلَّة الَّتي زيدت من أجلها نون الاثنين والجمع، وذهب ابن عُصْفُور مذهب سِيبَوَيْهِ من أنَّ زيادتها عوض من الحركة والتَّنوين معا [٢]، وذكر ابن عقيل أنَّ النّحاة اختلفوا في ذلك على سبعة مذاهب[٣]، ومن أهمّ هذه المذاهب:

المذهب الأوَّل : أنَّها عوض من الحركة والتَّنوين معا، وهو مذهب سِيبَوَيْهِ[٤] والمبرِّد، الَّذي قال: " وإذا ثنَّيت الواحد ألحقته ألفا ونونا في الرَّفع، أمَّا الألف فإنَّها علامة الرَّفع، وأمَّا النُّون فإنَّها بدل من الحركة والتَّنوين اللذين كانا في الواحد، ... فإنْ جمعت الاسم على حدّ التَّثْنِيَة ألحقته في الرَّفع واوا ونونا، أمَّا الواو فعلامة الرَّفع، وأمّا النُّون فبدل من الحركة والتَّنوين اللذين كانا في

---

[١] **الكتاب**، ١/١٧– ١٨.

[٢] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١/٤٩.

[٣] ينظر: ابن عقيل، **شَرْح ابن عَقِيل**، ١/٧٠.

[٤] ينظر: **الكتاب**، ١/١٧– ١٨.

الواحد"[1] واختار كثير من النّحاة ما ذهب إليه سِيبَوَيْهِ، منهم أَبُو إِسْحَاق الزّجّاج (٣١١هـ)، وابن ولّاد (٣٣٢هـ)، وأَبُو عَليّ الْفَارِسِي[2]، وابن طاهر(٥٧٠هـ) [3]، والجُزُوليّ (٦٠٥هـ) [4].

وعلَّل أبو سعيد السِّيرَافيّ، وابن يعيش، وابن إيّاز (٦٨١هـ) رأي سِيبَوَيْهِ من كون النُّون عوضا من الحركة والتَّنوين اللذَيْن كانا في الواحد، حيْثُ الاسم المنفرد فيه حركة وتنوين بحُكْم الاسميَّة والتَّمكّن، فلمَّا صيغ بصيغة التَّثْنِيَة، زيد عليه حرف لمعنى التَّثْنِيَة، فامتنع ما قبل حرف التَّثْنِيَة من الإعراب والتَّنوين، وألزم حركة واحدة، ولم تزل التَّثْنِيَة عنه ما كان له بحقّ الاسميَّة والتَّمكّن، فعُوِّض النُّون من الحركة والتَّنوين [5].

ومن الَّذين ذهبوا مذهب سِيبَوَيْهِ العُكْبَرِيّ، الَّذي رأى أنَّ الاسم مستحقّ للحركة والتَّنوين، ويتعذَّر ذلك في التَّثْنِيَة والجمع، والنُّون والتَّنوين لفظهما سواء، وكذلك حذف النُّون والتَّنوين في الإضافة، وثبات النُّون في موضع يستحقّ الحركة والتَّنوين[6].

---

[1] **المُقْتَضَب**، ١/٥.

[2] ينظر: **التَّعليقة على كتاب سِيبَوَيْهِ**، ١/٣٤.

[3] هو محمَّد بْن أَحْمَد بْن طاهر، أَبُو بَكْر الْأَنْصَارِيّ، الإشبيلي، النَّحوي، ويُعرف بالخِدَبّ، قرأ النَّحو ببلاده على مشايخ الأندلس، وأجاد فيه، ويقال، إنّ كتاب سِيبَوَيْهِ كان على لسانه، وسادَ أهل زمانه فِي العربيّة، وأخذ عَنْهُ أبو الْحَسَن بْن خَرُوف النَّحوي الأندلسي الإشبيلي، ينظر: القفطيّ، **إنْبَاه الرواة**، ٤/ ١٩٤– ١٩٥؛ والذَّهبيّ، **تاريخ الإسلام**، ١٢/ ٦٤٣.

[4] ينظر: أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ٢/٥٧٠؛ وابن عقيل، **شَرْح ابن عَقِيل**، ١/٧٠؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ١/١٧٩.

[5] ينظر: **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**، ١/١٣٧؛ و**شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٣/ ١٨٩؛ و**شَرْح التَّعْرِيف بضَروريّ التَّصْرِيف**، ٧٧.

[6] ينظر: **اللُّبَاب**، ١/١٠٦؛ **والتَّبيِين**، ٢١٢.

وذهب ابن الوَرَّاق (٤٧٧هـ) هذا المذهب؛ لأنّ التَّثْنِيَة والجمع له علامة زائدة على لفظ الواحد، ولمَّا امتنع دخول التَّنوين والحركة وجب أنْ يعوض منهما، لئلا يخلّ بما يوجبه ترتيب اللَّفظ[١].

ويمكن القول إنَّ الَّذي يدلَّ على أنَّ النُّون عوض من الحركة ثبوتها حيْثُ تثبت الحركة، وذلك في قولك: الرَّجلان والقائمون، وعلى أنَّها عوض من التَّنوين حذفها حيْثُ تحذف، كقولك: صاحبا أخيك ومسلمو زيد[٢]، فثبوت النُّون حيْثُ تثبت الحركة والتَّنوين.

المذهب الثَّاني: أنّها زيدت لرفع توهّم الإضافة أو الإفراد، وهو رأي ابن مالك[٣].

فتُزاد لرفع توهّم الإضافة في نحو: (رأيْتُ بَنِينَ كُرماءَ) فلو قال: (رأيتُ بني كُرماء) لاختلط أمر الكرماء على السَّامع، هل المقصود البنون أم الآباء؟ ولمَّا جاءت النُّون رُفِع التَّوهّم، وعُلِم أنَّ (كرماء) وصف للبنين في (بنين كرماء)، وإذا حُذفت النُّون كانت (بني) مضافا، وهنا يكون وصف الآباء بالكرم [٤]، فبحذف النُّون أو ثباتها يختلف المعنى.

---

[١] ينظر: **علل النَّحو**، ١٦٣.

[٢] ينظر: ابن الخشاب، **المرتجل في شرح الجمل**،٦٦.

[٣] ينظر: ابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ٧٣/١؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٣٠١/١؛ و**ارْتِشَاف الضَّرب**، ٥٧٠/٢؛ وابن عقيل، **شَرْح ابن عَقِيل**، ٧٠/١؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ١٧٩/١.

[٤] ينظر: أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٣٠١/١؛ و**ارْتِشَاف الضَّرب**، ٥٧٠/٢؛ وابن عقيل، **شَرْح ابن عَقِيل**، ٧٠/١؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ١٧٩/١.

وتُـزاد لرفـع تـوهّم الإفـراد فـي الإشـارة والمنقـوص وبعـض المقصـورات، نحـو: (هـذان الخَـوْزَلَان[1]، ومـررت بالمهتـدين) فلـولا النُّـون لـم تعـرف التَّثْنِيَـة فـي: (هـذا الخـوزلُ) ولالتـبس بـالمفرد في(مـررت بالمهتـدي)، فلـولا النُّـون لالتبسـت الصّـفة بالمضاف إليه، ولالتبس المفرد بالمثنَّى أو بالجمع [2].

المـــذهب الثَّالـــث: أنّهـا عـوض مـن حركـة المفـرد، ونُسـب هـذا الـرَّأي للزَّجّاج(٣١١هـ) [3].

وتكـون نـون التَّثْنِيَـة فيـه عوضـا مـن الحركـة وحـدها مـع لام المعرفـة، ومـع النِّـداء، نحـو: الغلامـان والـرَّجلان، فثبتـت النُّـون مـع لام المعرفـة، كمـا ثبتـت الحركـة وحـدَها فـي المفـرد، نحـو: الغـلام والرَّجـل، وكـذلك الحـال مـع النِّـداء نحـو: يـا رجـلانِ ويـا غلامـانِ، ففـي المفـرد: يـا غـلامُ ويـا رجـلُ[4]، إذن فـالنُّون مـع لام المعرفة ومع النِّداء تكون بدلا من الحركة وحدَها.

وقـد أفسـد العُكْبَـرِيّ، وابـن مالـك، وأبـو حيَّـان الأَنْدَلُسـيّ، ونَـاظِر الجَـيش (٧٧٨هـ)، وغيـرهم مـذهب الزَّجَّـاج، وذلـك بـأن النُّـون ليسـت عوضـا مـن حركـة الواحـد؛ لأنّ الأحـرف الثلاثـة قـد نابـت عـن الحركـات، وهـي أيضـا قائمـة مقامهـا فـي بيـان مقتضـى العامـل؛ فـلا حاجـة إلـى التَّعـويض، وفـي ذات السِّـياق فهـذه

---

[1] الخوزلان مثنى الخَوْزَلَى وهي التبَخْتر، ينظر: ابن منظور، **لِسَان العَرَب**، مادة (خزل).

[2] ينظر: أبو حيَّان الأَنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٣٠١/١؛ وناظِر الجَيْش، **تَمْهِيدُ القَواعِدِ**، ٣٥٠/١؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع في شرح جمع الجوامع**، ١٧٩/١.

[3] ينظر: أبو حيَّان الأَنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب** ، ٥٧٠/٢؛ وابن عقيل، **شَرْح ابن عَقِيل**، ٧٠/١؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ١٧٩/١؛

[4] ينظر: ابن جِنِّيّ، **عِلَلُ التَّثْنِيَة**، ٨١- ٨٢؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَرِيّ**، ١٩٦/٣.

الحروف هي الإعراب[1]؛ وأفسده أيضا ابن عُصْفُور لسقوط النُّون في الإضافة [2].

المذهب الرَّابع: وذهب ابْن كيسَان(٢٩٩هـ) [3] أنَّها عوض من تنوين المفرد [4].

ونسبه أبو جعفر النَّحاس(٣٣٧هـ) لأبي العبَّاس المبرِّد، بأن النُّون عنده عوض من التَّنوين[5]، لكن هذا مخالف لما جاء في المقتضب، حيْثُ ذهب المبرِّد مذهب سِيبَوَيْهِ، " وإذا ثنّيت الواحد ألحقته ألفا ونونا في الرَّفع، أمَّا الألف فإنَّها علامة الرَّفع وأمَّا النُّون فإنَّها بدل من الحركة والتَّنوين اللذين كانا في الواحد" [6]، وقد ذكرت ذلك سابقا مع مذهب سِيبَوَيْهِ.

وعلَّل ابن كيسان رأيه بأنَّ الحرف عوض عن الحركة، لكن التَّنوين لم يعوض عنه شيء، وعليه فالنُّون عوض عنه، ولذلك حذفت النُّون في الإضافة كما يحذف التَّنوين[7]، وبذلك اختلف مع سِيبَوَيْهِ وابن عُصْفُور.

---

[1] ينظر: **التَّبيّين**، ٢١٢؛ **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، **١/٧٥**؛ **التَّذييل والتَّكميل**، ١/ ٢٩٥؛ **تَمْهِيدُ القَواعِدِ**، ١/٣٥٠؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ١/١٧٩؛

[2] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١/٤٩.

[3] أبو الحسن محمَّد بن أحمد بن كيسان البغداديّ النَّحوي، أخذ عَنْ: البصريّين، والكوفيّين، فأخذ عن المُبرِّد وثعلب، وكان أبو بكر ابن مجاهد المقرىء يقول: هو أنحى منهما، وله من التَّصانيف: (غريب الحديث) و(المهذَّب في النَّحو) وغير ذلك. ينظر: الذَّهبيّ، **تاريخ الإسلام**، ٦/ ١٠١٢؛ والهِجْرَاني، **قِلادَةُ النَّحْرِ**، ٢/ ٦٦٤.

[4] ينظر: أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**،٢/٥٧٠؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ١/١٧٩.

[5] ينظر: **إعراب القرآن** ١/١٨.

[6] المُبرِّد، ١/٥.

[7] ينظر: السُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ١/١٧٩؛

ويتضح فساد هذا الرَّأي بثبوت النُّون مع الألف والَّلام حال التَّعريف، وفيما لا تنوين فيه، نحو: (يا زيدان) و(لا رَجُلين فيها)، وغير المنصرف إذا ثنِّي، وبأنَّ التَّنوين إنَّما دخل ليفرق بين الاسم الباقي على أصالته، وبين المشابه للفعل، وفي التَّثْنِيَة والجمع تنتفي المشابهة مع الفعل، وسبب الحذف في الإضافة كونها زيادة، والمضاف إليه أيضا زيادة في المضاف، فكرهوا اجتماع زيادتين في آخر الاسم [1].

المذهب الخامس: ذهب ابن جِنِّيّ إلى أنَّ للنّون في التَّثْنِيَة والجمع ثلاثة أحوال: أنَّ تكون فيها عوضا من الحركة والتَّنوين معا، وفي حال تكون فيها عوضا من الحركة وحدها، وفي حال تكون فيها عوضا من التَّنوين وحده [2].

ففي الحالة الأولى من أنّها عوض عن الحركة والتَّنوين جميعا، في كلّ موضع لا يكون الاسم المتمكّن فيه مضافا، ولا معرَّفا بالألف والَّلام، وذلك نحو: رجلان وفرسان وغلامان وجاريتان، ففي المفرد نقول: رجلٌ وغلامٌ وجاريةٌ وفرسٌ، والحركة والتَّنوين حاضرة[3].

أمّا الحالة الثَّانية من كونها عوضا من الحركة وحدها فمع لام المعرفة، نحو قولنا: الغلامانِ والرَّجلانِ والزيدانِ والعمرانِ، فلا تنوين في مفرده، فثبتت النُّون والحركة، وكذلك النِّداء نحو يا رجلانِ ويا غلامانِ، فلا تنوين في مفرده

---

[1] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١/٤٩؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ١/١٧٩.

[2] ينظر: ابن جِنِّيّ، **سِرُّ صِنَاعَةِ الإِعْرَاب**، ٢/ ١١٩؛ **والسُّيُوطِيّ، هَمْعُ الهَوَامِع**، ١/١٨٠.

[3] ينظر: ابن جِنِّيّ، **عِلَلُ التَّثْنِيَة**، ٨٠- ٨٤؛ **وسِرُّ صِنَاعَةِ الإِعْرَاب**، ٢/١١٩؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ١/١٨٠.

نحو: يا غلامُ ويا رجلُ، فالنُّون فيهما بدل من الحركة وحدها[1]، وفي الحالة الثَّالثة حيْثُ تكون فيه النُّون عوضا من التَّنوين وحده مع الإضافة نحو: قامَ غلامَ زيدٍ ومررت بصاحبي زيدٍ، وههنا حذفت النُّون كما تحذف التَّنوين للإضافة، فلو كانت النُّون هنا عوضا من الحركة وحدها لم تُحذف ولثبتت، ولقلنا: قام غلامان زيد، كما نقول: هذا غلامُ زيد، فتضمّ الميم في (غلام)[2].

وخلاصة القول أنَّ مذهب ابن جِنِّيّ راجع في حقيقته إلى مذهب سِيبَوَيْهِ، فبعد أن فصَّل في أحوال النُّون قال: " إلّا أنَّ أصل وضعها أنْ تكون داخلة عوضًا ممَّا منع الاسم منها جميعًا، ولو كانت عوضًا من الحركة وحدها لثبتت مع الإضافة ولام المعرفة، ولو كانت عوضًا من التَّنوين وحده لحذفت مع الإضافة ولام المعرفة؛ فجعلت في موضع عوضًا من الحركة؛ فثبتت كما ثبتت الحركة، وفي موضع عوضًا من التَّنوين؛ فحذفت كما يُحذف التَّنوين ليعتدل الأمران فيهما" [3].

ومذهب سِيبَوَيْهِ فيه من الوجاهة والرَّجاحة، وهو الصَّحيح عند الباحث، وقد ردّ ابن عُصْفُور كلَّ المذاهب وأفسدها إلّا مذهب سِيبَوَيْهِ فهو الصَّحيح عنده[4]، وإذا فسدت المذاهب الأخرى فقد صحّ ما ذهب إليه سِيبَوَيْهِ.

---

(1) ينظر: ابن جِنِّيّ، **عِلَلُ التَّثْنِيَة**، ٨٠- ٨٤؛ **وسِرُّ صِنَاعَةِ الإِعْرَاب، ٢/١١٩- ١٢٠**؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ١/١٨٠.

(2) ينظر: ابن جِنِّيّ، **عِلَلُ التَّثْنِيَة**، ٨٠- ٨٤؛ **وسِرُّ صِنَاعَةِ الإِعْرَاب، ٢/١٣٠**؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ١/١٨٠.

(3) ابن جِنِّيّ، **سِرُّ صِنَاعَةِ الإِعْرَاب، ٢/١٣٠**.

(4) ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١/٤٩.

المسألة السَّابعة

جرّ الصّفة المشبَّهة باسم الفاعل النَّكرة المضافة إلى ضمير المَوصوف

الصّفة المشبَّهة باسم الفاعل هي المصوغة من فعل لازم، صالحة للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى، دالَّة على الثُّبوت، وشُبِّهت باسم الفاعل؛ لأنَّها تدلّ على حدث، ومن قام به؛ ولأنَّها تذكَّر وتؤنَّث، وتثنَّى وتجمع بالواو والنُّون، والألف والتَّاء، مثل: حَسَن، وحَسَنَة، وحَسَنَان، وحَسَنُون، وحَسَنَات؛ ولذلك حُملت عليه في العمل [1].

وحقُّ الصّفة المشبَّهة أنْ تكتفي بمرفوعها؛ لأنَّها مشتقة من مصدر الفعل الثّلاثي اللازم، ولشبهها باسم الفاعل لم يخل معمولها من ثلاث حالات: الرَّفع والنَّصب والخفض، فالرَّفع على الفاعليَّة، أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصّفة، والنَّصب على التَّشبيه بالمفعول به إنْ كان معرفة، وعلى التَّمييز إنْ كان نكرة، والخفض بالإضافة[2].

وتقسيم مسائلها أنْ تكون الصّفة باللَّام كـ(الحَسَن الوَجْه)، و(الحَسَن وجْهه)، و(الحَسَن وَجْه)، أو مجرّدة عنها كـ(حَسَن وجْهه)، و(حَسَن الوجْه)،

---

[1] ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ٢/ ١٠٥٤– ١٠٥٥؛ والمراديّ، **توضيح المقاصد**، ٢/ ٨٧٥؛ ابن هشام، **شرح قَطْر النَّدى**، ٢٧٧؛ ودنقوز، **شرحان على مراح الأرواح في علم الصَّرف**، ٦٧؛ والجَوجَري، **شرح شذور الذَّهب**، ١٠٨/١؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ٢٤٦/٢.

[2] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣١٤/١؛ والمراديّ، **توضيح المقاصد**، ٨٧٣/٢؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ٢٥١/٢؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح**، ٥٢/٢.

و(حَسَـــن وجْـــه)، وهكـــذا فمعمولهـــا مضـــافا أو بـــالَّلام أو مجـــرّدا عنهمـــا، فهـــذه ستّة[١].

ومـــن هـــذه الصِّـــور صـــورتان ممتنعتـــان وهمـــا: (الحَسَـــن وجْهـــه)، و(الحَسَـــن وجْه) لعدم إفادة الإضافة فيهما خفّة [٢].

واختُلـف فـي صـحَّة مسـألة واحـدة وهـي: (حَسَـن وَجْهـه) مثـل: مـررت برجـلٍ حَسَـنِ وجْهِـهِ، وذلـك لإضـافة الصّـفة إلـى المضـاف إلـى ضـمير الموصـوف[٣]، وأشـار الزَّجَّـاجيّ إلـى أنَّ سِـيبَوَيْهِ أجـاز هـذا الوجـه، وانفـرد بـه وحـده قـائلا : " والوجـه الحـادي عشـر: أجـازه سِـيبَوَيْهِ وحـده، وهـو قولـك: مـررتُ برجـلٍ حَسَـنِ وجهِـهِ، بإضـافة (حَسَـن) إلـى الوجـه وإضـافة الوجـه إلـى المضـمر العائـد علـى الرَّجـل، وخالفـه جميـع النَّـاس فـي ذلـك مـن البصـريّين والكـوفيّين، وقـالوا: هـو خطأ؛ لأنّه قد أضاف الشَّيء إلى نفسه، وهو كما قالوا" [٤].

واختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب :

المـــذهب الأوَّل : أجـاز سِـيبَوَيْهِ علـى قـبح فـي الضَّـرورة الشِّـعريَّة، أنْ تضـاف الصّـفة المشـبَّهة المجـرَّدة مـن الألـف والَّـلام إلـى معمولهـا المضـاف إلـى ضـمير

---

[١] ينظر: ابن الحاجب، **الكافية في علم النَّحو**، ٤١؛ وابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣١٥/١؛ وصاحب حماة، **الكُنَّاش في فنَّي النَّحو والصَّرف**، ١/ ٣٣٥ –٣٣٦؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٢/ ٨٨٣.

[٢] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣١٦/١؛ ؛ وصاحب حماة، **الكُنَّاش في فنَّي النَّحو والصَّرف**، ١/ ٣٣٦.

[٣] ينظر: ابن الحاجب، **الكافية في علم النَّحو**، ٤١؛ وابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣١٥/١؛ وصاحب حماة، **الكُنَّاش في فنَّي النَّحو والصَّرف**، ١/ ٣٣٥ –٣٣٦؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٢/ ٨٨٣ ؛.

[٤] ينظر: الجمل،١١١.

الموصوف، نحو: (حَسَنَة وجهِهَا)، و(حَسَن وجهِهِ) [١]، ويقول سِيبَوَيْهِ: " وقد جاء فى الشِّعر حسنةُ وَجْهِها، شَبّهوه بحَسَنة الوجْه، وذلك رديء " [٢] .

وجاء اعتراض ابن عُصْفُور، حيْثُ ذكر نصّ الزَّجَّاجيّ ثمّ علّق عليه فقال :" أمَّا سِيبَوَيْهِ فلم يجز ذلك بل قال: وقد جاء في الشِّعر حَسَنةُ وجهِها فقصره على الشِّعر، وأمَّا قول أبي القاسم[٣]: وخالفه جميع النَّاس في ذلك من البصريّين والكوفيّين، فباطل بل لا يحفظ لأحد من النَّحويين خلاف لسِيبَوَيْهِ في ذلك إلّا للمبرد، فإنّه خالفه فيما ادَّعى سِيبَوَيْهِ – رحمه الله –، من مجيء ذلك في الشِّعر " [٤]، واستدلَّ سِيبَوَيْهِ على مجيء ذلك خاصّا جَوَازهَا بالشِّعر، بقول الشَّمّاخ[٥]:

[الطَّويل]

أَقَامتْ عَلى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا ٱلأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا[٦]

---

[١] ينظر: ابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ١١٥/٤؛ والسَّخاوي، **سفر السَّعادة وسَفير الإفادة**، ٢/ ٦١٣؛ والإستراباذي، **شرح الرَّضي**، ٢٣٥/٢؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٢٣/١١؛ والصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان**، ١٦/٣.

[٢] **الكتاب**، ١٩٩/١.

[٣] قصد الزَّجَّاجيّ.

[٤] **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣١٦/١.

[٥] ينظر: **ديوانه**، ٣٠٧–٣٠٨؛ والسّيرافيّ، **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**، ٧/١؛ وابن جِنّيّ، **الخصائص**، ٢/ ٤٢٢؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٤/ ١١٤.

[٦] مفردات البيت ومعناه: الصفا: الجبل : والمقصود هنا الأثفيتان؛ لأنَّهما مقطوعتان من الصَّفا الَّذي هو الصَّخر، ويمكن في قوله : جارتا صفا وجه آخر هو أحسن من هذا، وهو أنَّ الأثفيتين توضعان قريبا من الجبل لتكون حجارة الجبل ثالثة الأثافي، وممسكة للقدر معهما؛ ولهذا تقول العرب: رماه بثالثة الأثافي: أي بالصخرة: أو الجبل، كميتا الأعالي: يعنى أنّ أعلا كلّ من الأثفيتين في لونه كمته، وهي لون بين الحمرة والسَّواد، والمراد أنَّ أعلاهما لم يسودّ؛ لأنّ النَّار لم تصل إليه فتسوّده، جونتا مصطلاهما: الجون من الأضداد يطلق على الأسود والأبيض، والمراد هنا الأسود، ومصطلاهما: موضع الوقود منهما، والمراد أنَّ أسفل كلّ من الأثفيتين قد اسودّ؛ لأنَّ النَّار قد سفعته وسوّدته؛ ينظر: حاشية **ديوان الشَّمَّاخ**، ٣٠٨.

وموضع الشَّاهد الَّذي احتجّ به سِيبَوَيْهِ قوله: (جَوْنتا مصطلاهما)، حيْثُ أضاف الصّفة المشبَّهة المجرَّدة من (أل) وهي (جَوْنتا) إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضمير الموصوف، وهو قوله (مصطلاهما)، والموصوف هو قوله (جارتا صفا)، فضمير التَّثْنِيَة في قوله (مصطلاهما) يعود عند سِيبَوَيْهِ إلى قوله (جارتا صفا) [1].

ويمكن القول أنَّ العلماء صنَّفت مسائل هذا الباب في الجودة والرَّداءة، ووجه الرَّداءة أو القبح أنَّ الإضافة في هذا الباب لا تقع إلّا بعد تحويل الإسناد إلى ضمير الموصوف ونصب المعمول – الَّذي كان مرفوعًا – على التَّشبيه بالمفعول به؛ ليظهر في صورة الفضلة، فتسهل إضافة الصّفة إليه، حيْثُ دخلت عليه بعد تحويله إلى النَّصب، فقولك (حَسَن وجِهِه) محوَّل عن (حَسَنٌ وجْهَهَ)، والإضافة ههنا للتَّخفيف ورفع القبح، فإذا قيل: (حَسَنُ وجْهِه) لم يتحقق التخفيف على الوجه الأفضل، فلم يحذف إلّا التَّنوين فقط، وكان بالإمكان حذف الضَّمير المضاف إليه (الوجْه) مع الاستغناء عنه بما استكن في الصّفة، ويجرى هذا في كلامهم مجرى التَّكرير للشَّيء بعد ذكره[2].

المذهب الثَّاني: منع أبو العبَّاس المبرِّد في الشِّعر وغيره، إضافة الصّفة المشبَّهة المجرَّدة عن الألف واللَّام إلى معمولها المضاف إلى ضمير

---

[1] ينظر: السّيرافيّ، **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**، ٨/١.

[2] ينظر: إبراهيم حسن، **سِيبَوَيْهِ والضّرورة الشعريّة**، ٢٩٥.

الموصوف نحو: (حَسَنَة وَجْهِها، وحسَن وجهِه)، وعلّل المبرِّد لهذا المنع بأنَّه يلزم منه إضافة الشَّيء إلى نفسه [1].

وردّ ابن عُصْفُور تعليل المبرِّد وقول الزَّجَّاجيّ من أضافة الشَّيء إلى نفسه، وعدَّ ذلك فاسدا، حيْثُ تكون الإضافة في هذا الباب من رفع، وما ذكره سِيبَوَيْهِ فالإضافة فيه من نصب، فتبيَّن أنّه ليس من إضافة الشَّيء إلى نفسه، والدَّليل على ما ذكره سِيبَوَيْهِ ما جاء في الشِّعر: حَسَنَةُ وجهَها، فباطل أنْ تكون الإضافة ههنا من رفع؛ فلو كان كذلك لوجب أنْ تكون: حَسَنُ وجهُها؛ لأنّ الصّفة إذا رفعت الظَّاهر كانت على حسبه من تذكير وتأنيث، وإذا رفعت المضمر كانت على حسبه، فدلَّ ذلك على أنَّ في (حَسَن) من قولك: مررتُ بامرأة حَسَنٍ وجهُها، ضميرًا يعود على امرأة، ويكون (وجهها) إذ ذاك في موضع نصب[2].

وأنكر المبرِّد على سِيبَوَيْهِ احتجّاجه ببيت الشَّمّاخ، وخرَّجه بما يبعده عن: حَسَنة وجهِها، وحَسَن وجْهِه، حيْثُ زعم أنَّ الضَّمير في (مصطللاهما) عائد على الأعالي، وجاء بلفظ التَّثْنِيَة؛ لأنّ الأعالي جمع في اللَّفظ مثنّى في المعنى، كما يقال: قلوبكما نوَّرهما الله، ورغم أنَّ هذا منافر للمعنى إلّا أنّه صحيح في الاستعمال؛ لأنّ مصطلى الأثفيّة أسفلها، فإضافته إلى أعلاها

---

[1] ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ٢/ ١٠٦٨؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٦/ ٢٨٠٠؛ والعيني، **المقاصد النَّحوية**، ٣/١٤٤٧؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ٢/ ٢٥٤؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٣/ ٨٤.

[2] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١/٣١٦- ٣١٧.

بمنزلة إضافة أسفل إليه؛ وأسفل الشَّيء لا يضاف إلى أعلاه، ولا أعلاه إلى أسفله، بل يضافان إلى ما هما له أسفل وأعلى[١].

وإنكار المبرِّد أو غيره ما ذهب إليه سِيبَوَيْهِ ضعيف من اتجاهين:

الأوَّل: أنَّه يؤدّي إلى فساد المعنى أو إفادة خلاف المقصود، وذلك أنَّك إذا قلت: كُمَيْتَا ٱلأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا، فمعناه اسودَّت الجارتان واصطلى أعاليهما؛ كما أنَّ معنى قولك: الهندان حسنتا الوجوه مليحتا خدودهما؛ إنَّما المعنى حسنَت وجوهُهما وملحت خدودُهما، فكذلك يجب أنَّ يكون مصطلاهما إذا أعيد الضَّمير إلى الأعالي أنْ يكون قد اصطلت الأعالي، وإذا اصطلت الأعالي فقد اسودَّت [٢].

لكنَّ الشَّاعر يخبر أنَّ الدُّخان لم يصل إليهما فلم يسودا، لذلك وصف الأعالي بالكُمتة، ولم يصفها بالسَّواد كما وصف الجارتين، فلا يشبه هذا قولك: الهندان حسنتا الوجوه مليحتا خدودِهما؛ لأنّ كل واحد من هذين الضَّميرين قد ارتفع بفعله، وكذلك يجب أنْ يرفع ضمير الأعالي بفعله، فيكون على هذا الأعالي قد اصطلت بالنَّار، وهذا خلاف ما أراد الشَّاعر؛ لأنّه ذكر أنَّه لم يصطل منها غير الجارتين، وأنَّ الأعالي لم يصل إليها الدُّخان، فهذا خلاف ما نظّره النَّحويّون وقاسوه، فلا بدّ من الذَّهاب في معنى البيت إلى ما ذهب إليه سِيبَوَيْهِ، من أنَّ الضَّمير في مصطلاهما يعود على الجارتين[٣].

---

[١] ينظر: ابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ٣/ ٩٩؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٣/ ٨٤.

[٢] ينظر: البغدادي، **خِزانة الأدب ولبّ لباب لِسَان العَرَب**، ٢٩٨/٤.

[٣] ينظر: البغدادي، **خِزانة الأدب**، ٢٩٨/٤.

الثَّـــاني: أنّــه يــؤدى إلــى الانتكــاث والتَّراجــع إلــى مــا انصــرف عنــه، حيْـثُ يــرى ابــن جنِّــي أنَّ العــرب إذا حملــت علــى المعنــى لــم تكــد تراجــع اللَّفــظ، كقولــك: شــكرْتُ مَـنْ أحْسَـنُوا إلـيّ علـى فعلـه، ولـو قلـت: شـكرْتُ مَـنْ أَحْسَـنَ إلَـيّ علـى فعلهـم جـاز، وبنــاء علــى ذلــك مــن الضَّــعف أنْ يكــون الضَّــمير (همــا) مــن (مصــطلاهما) فــي قولــه: (كُمَيْتَــا ٱلأَعَــالِي جَوْنَتَــا مُصْــطَلَاهُمَا) عائــدا علــى الأعــالي فــي المعنــى، إذ كانــا أعليــين اثنــين؛ لأنّــه موضــع قــد تــرك فيــه لفــظ التَّشــبيه حمــلا علــى المعنــى؛ لأنّــه جعــل كــلّ جهــة منهمــا أعلــى، كقــولهم: شــابت مفارقــه، وهــذا بعيــر ذو عَثَــانين [1] ونحــو ذلــك؛ أو لأنّ الأعليــين شــيئان مــن شــيئين، فــإذا كــان قــد انصــرف عــن اللَّفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه؛ لأنّه انتكاث وتراجع[2].

وخلاصــة القــول أنَّ مــا ذهــب إليــه المبــرِّد فيــه فســاد فــي المعنــى مــن جهــة، وضــعف فــي اللَّفــظ مــن جهــة أخــرى، فالضّــعف فــي اللَّفــظ هــو أنْ يعــود الضَّــمير علــى الظَّــاهر، والأصــل أنْ يكــون علــى حســبه، فالأعــالي جمــع ومصــطلاهما مثنّــى ففيــه افتــراق، وفســاد المعنــى الَّــذي ذهــب إليــه المبــرِّد مــن تقــديره: جونتــا مصطلى الأعالي، والمصطلى هو لجارتين وليس للأعالي.

المــذهب الثَّالــث: أجــاز الكوفيّــون فــي السَّــعة مــا قصــره سِــيبَوَيْهِ علــى الضَّــرورة اعتمــادًا علــى مــا ورد منــه فــي الحــديث الشَّــريف[3]، كقولــه فــي حــديث أمِّ زرع:

---

[1] جَمْعُ عُثْنون، وَهُوَ اللِّحْيَةُ. والعُثْنون: شُعَيرات عِنْدَ مَذْبَحِ الْبَعِيرِ والتَّيْسِ، ابن منظور، **لِسَان العَرَب**، مادة (عثن).

[2] ينظر: **الخصائص**، ٢/٤٢٢-٤٢٣.

[3] ينظـر: نَـاظِر الجَـيْش، **شَـرح التَّسْـهيل**، ٦/ ٢٨٠٠؛ والعينـي، **المقاصـد النَّحويـة**، ٣/١٤٤٨؛ والأُشْـمُوني، **شـرح الأشموني**، ٢/ ٢٥٤؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٣/ ٨٤.

(صِـــفْرُ وِشَـــاحِها) [١] وفـــي حـــديث الـــدَّجّال: (أَعْـــوَرْ عَيْنِـــه اليُمْنَـــى) [٢] وفـــي وصف النَّبيّ ﷺ (شَثْنُ [٣] أصابِعِهِ) [٤].

وصـــحَّح هـــذا المـــذهب ابـــن عقيـــل[٥]، وعـــدَّ ابـــن مالـــك مـــا ذهـــب إليـــه الكوفيّون صحيح لوروده في الحديث الشَّريف، ومع جوازه ففيه ضعف [٦].

ويـــرى الباحـــث أنَّ مـــذهب سِـــيبَوَيْهِ فيـــه مـــن الوجاهـــة مـــا فيـــه مـــن الاقتصـــار علـــى الضَّـــرورة الشِّـــعريَّة، لكـــنَّ مـــذهب الكـــوفيّين هـــو الأرجـــح لـــوروده فـــي الحـــديث الشَّـــريف، وهـــو مـــع جـــوازه فيـــه ضـــعف وقلَّـــة؛ لأنّـــه يشـــبه إضـــافة الشَّـــيء إلـــى نفسه[٧].

---

[١] لم يرد الحديث بهذا النَّصّ، بل ورد بلفظ (صفر ردائها) القرطبي، **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، ٦/ ٣٤٦، باب ذكر حديث أم زرع صفر ردائها (٢٣٥٧)، أي: ضامرة البطن.

[٢] القسطلاني، **إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري**، ٥/ ٤١٤، رقم الحديث: ٣٤٤١.

[٣] شثن: شَثْنُ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ أَي أَنهما تَمِيلَانِ إِلى الغِلَظِ والقِصَر، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي فِي أَنامله غِلَظٌ بِلَا قَصْرٍ، وَيُحْمَدُ ذَلِكَ فِي الرِّجَالِ لأَنه أَشدُّ لقَبْضِهم، وَيُذَمُّ فِي النِّساء، ابن منظور، **لِسَان العَرَب**، مادة (شثن).

[٤] بعد البحث لا يوجد حديث بهذا اللفظ ولكن وجد بلفظ " شَثْنُ الكفَّين والقدمين". البخاريّ، **الجامع المسند الصَّحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاريّ**، ١٦٢/٧، حديث رقم(٥٩١٠).

[٥] ينظر: **المساعد على تسهيل الفوائد**،٢١٨/٢.

[٦] ينظر: **شرح الكافية الشَّافية**، ٢/ ١٠٦٩.

[٧] ينظر: ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**،٢١٨/٢؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح**، ٥٣/٢.

المسألة الثَّامنة

انتصاب (وَحْدَه)

استعملت العرب كلمة (وَحْدَه) منصوبة على الغالب، ويقال: " وَحِدَ فُلَانٌ يَوْحَدُ أَي بَقِيَ وَحْدَهُ، وأَوحد اللَّهُ جَانِبَهُ أَي بُقِّي وَحْدَه، وأَوْحَدَه للأَعْداء: تَرَكَهُ، وتَوَحَّدَ برأْيه: تَفَرَّدَ بِهِ، والعرب تنصب (وَحْدَه) في الكلام كلِّه لا ترفعه، ولا تخفضه إلّا في ثلاثة أحرف: نَسِيجُ وَحْدِهِ، وَعُيَيْرُ وَحْدِهِ، وجُحَيْشُ وَحْدِهِ، وَقَال شَمِر: أَمّا نَسِيجُ وَحْدِهِ فَمَدْح، وأَمَّا جُحَيْشُ وَحْدِهِ وَعُيَيْرُ وَحْدِهِ فَمَوْضُوعَان مَوْضِعَ الذَّمّ، وَهُمَا اللَّذَانِ لَا يُشاوِرانِ أَحدا وَلَا يُخالِطانِ، وَفِيهِمَا مَعَ ذَلِكَ مَهانةٌ وضَعْفٌ؛ وَقَالَ غَيْرُهُ: مَعْنَى قَوْلِهِ نَسِيجُ وَحْدِهِ: أَنَّه لَا ثَانِيَ لَهُ، وأَصله الثَّوْبُ الَّذي لَا يُسْدى عَلَى سَداه لِرِقّة غَيْرِهِ مِنَ الثِّيَابِ" [1].

وذكر سِيبَوَيْهِ كلمة (وَحْدَهُ) في باب ما جُعل من الأَسْمَاء مصدرا مثل: " مررتُ به وَحْدَه، ومررتُ بهم وَحْدَهم، ومررتُ برجل وَحْدَه، ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررتُ بهم ثلاثَتهم وأربعتَهم، وكذلك إلى العَشَرَة... وزعم الخليل – رحمه الله –، حيْثُ مثّلَ نَصْبَ وحدَه وخمستَهم، أنّه كقولك: أَفردتهم إفرادا، فهذا تمثيل، ولكنَّه لم يُستعمل في الكلام" [2].

واختلفت كلمة النّحاة في نصب (وَحْدَهُ) [3] إلى مذاهب عدّة أهمّها:

المذهب الأوَّل: مذهب سِيبَوَيْهِ، حيْثُ عدَّها اسما موضوعا موضع المصدر الموضوع موضع الحال، كَأَنَّهُ قال: إيحادا، وإيحادا موضع موحّدا في

---

[1] ابن منظور، **لِسَان العَرَب**، مادة (وَحِد).

[2] **الكتاب**، ١/٣٧٣- ٣٧٤.

[3] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٢/٩٦.

الْمُتَعَدِّي ومتوحّدا في اللَّازِم، وفي مثل: جاء زيدٌ وَحْدَه، فالتَّقدير: جاءَ زيدٌ إيحادا؛ أي انفرادا؛ والمراد: جاء زيدٌ متوحّدا؛ أي منفردا، كقول: اجتهدْ وحْدَكَ، أي: اجتهد منفردًا، وهذا الرَّأي هو مذهب الخليل[١].

ويفسر ابن عُصْفُور رأي سِيبَوَيْهِ في عدم عدَّها مصدرا، فلو سُمِّيت كذلك لكانت كـ (ويحا وويلا)، لكنَّها ليست كذلك، ولم يُحفظ لها أفعال[٢].

المذهب الثَّاني: مذهب يُونُس بْن حَبِيب (١٨٢هـ)، وابن هشام، والكوفيّون الَّذين ذهبوا إلى أنَّه منصوب على الظَّرفية، فَيجْرِي مجْرى (عِنْده)، والتَّقدير في قولك: جاء محمَّد وَحْدَهُ: جاء محمَّد لا مع غيره؛ وهؤلاء قاسوا (وَحْدَهُ) على مقابله؛ وهو قولهم: قد جاء محمَّدٌ وعليٌّ معا، ومنهم من قدَّر فِي: جَاءَ زيد وَحْدَهُ، جاء زيدٌ على وحدِه، ثم حذف حرف الجرّ، ونصب على الظَّرف، وحُكي من كلام العرب: جلسا على وحْدَيهما، وإذا قلت: زيدٌ وحْدَه، فكأنَّ التَّقدير: زيدٌ موضعُ التَّفرُّد [٣].

وأفسد ابن عُصْفُور مذهب يُونُس، فكيف له أنْ يَعُدَّ ما ليس بزمان ولا مكان موضع الظَّرف عبر القياس! [٤].

---

[١] ينظر: السّيرافيّ، **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**، ٢/ ٢٦٠؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ٣/ ١٥٦٨؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٢/ ٦٩٦؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٢/ ٢٥٦؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٢/ ٣٠٣.

[٢] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٢/٩٦.

[٣] ينظر: أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ٣/ ١٥٦٨؛ **والتَّذييل والتَّكميل**، ٩/ ٣٦؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٢/ ٦٩٦؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٢/ ٢٥٦؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٢/ ٣٠٣.

[٤] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٢/٩٦.

وأجاز ابن هشام في (زيد وحْدَه) وجهًا آخر، وهو: أنْ يكون مصدرا منصوبًا بفعل مقدَّر هو الخبر، كما قالت العرب: زيد إقبالًا وإدبارًا، أي: يُقبل إقبالا ويُدبر إدبارا [1]، فالجملة الفعليّة (يُقبل، ويُدبر) في محلّ رفع خبر، وكذا الحال في: يُوحد إيحادا.

ومن العلماء من ذهب مذاهب أخرى، فهذا أَبُو الْفَتْح عُثْمَان بن جنِّي يرى أنَّه مصدر أوحدته، وهو محذوف الزَّوائد، ومنهم من قال: إنَّه مصدر لم يُلفظ له بالفعل كالأخوة، وعلى كلّ حال، فالقولان السَّابقان يَعدَّان كلمة (وَحْدَهُ) مصدرا في موضع الحال، وقد حكى الأصمعيّ: (وَحَدَ يَحِدُ) وعليه فهو مصدر لفعل مستعمل[2].

وردَّ ابن عُصْفُور على المذاهب الأخرى بأنَّ (وَحْدَهُ) ليس بمصدر، ولا (وَحْدَ) على حذف الزّيادة، فلو كان مصدرا لتصرّف فكان فاعلا أو مفعولا[3].

وتقرّر صحَّة مذهب سِيبَوَيْهِ عند ابن عُصْفُور، فلولا أنّه اسم موضوع موضع المصدر لما امتنع من التَّصرّف[4].

واختلفوا أيضا في صاحب الحال لـ (وَحْدَهُ) ففي قولهم: ضربْتُ زيدا وحْدَهُ، يرى سِيبَوَيْهِ أنَّ صاحب الحال هو الفاعل؛ وقال ابن طلحة: هو حال من المفعول، وأجاز المبرِّد كلا الوجهين؛ فجوّز أنْ تكون حالا من المفعول، أي: ضربته في حال أنّه مفرد بالضَّرب، ويرى ابن عُصْفُور أنَّ مذهب سِيبَوَيْهِ

---

[1] ينظر: أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٩/ ٣٧؛ **وارْتِشَاف الضَّرب**، ١٥٦٧/٣.

[2] ينظر: أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٩/ ٣٧؛ **وارْتِشَاف الضَّرب**، ١٥٦٧/٣؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٢/ ٦٩٦.

[3] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٩٦/٢.

[4] ينظر: **نفسه**،٩٦/٢.

أحسن؛ لأنّ وضع المصادر موضع اسم الفاعل أكثر من وضعها موضع المفعول[1].

وصفوت القول بعد إنعان النّظر في المذاهب المختلفة ارتضى الباحث مذهب سِيبَوَيْهِ؛ فليس (وَحْدَهُ) بظرف، فهو لا يدلّ على الظَّرفيَّة الزَّمانيَّة أو المكانيَّة، وليس بمصدر، ولو كان مصدرا لتصرّف.

[1] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٩٨/٢؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٩/ ٣٦- ٣٧؛ **وارْتِشَاف الضَّرب**، ٣/ ١٥٦٦؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٢/ ٢٥٦؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٢٢٦١/٥.

المسألة التَّاسعة

ياء (تَفْعَلِينَ) بين الضَّمير والتَّأنيث كالتَّاء

يـاء المخاطبـة هـي لمخاطبـة المؤنَّـث، وتـدخل علـى الفعـل المضـارع وفعـل الأمـر فقـط، وتخـتصّ بهمـا، وإذا اتَّصـلت بفعـل مضـارع يكـون مـن الأفعـال الخمسة [1]، ولا تدخل على الفعل الماضي.

وافتـرق علمـاء النَّحـو فـي يـاء المخاطبـة، هـل هـي ضـمير تـدلّ علـى الفاعل، أم هي علامة تدلّ على التَّأنيث؟ إلى مذهبين اثنين:

المـذهب الأوَّل: ذهـب سِـيبَوَيْهِ والجمهـور إلـى أنَّ يـاء المخاطبـة فـي (تَفْعَلِـينَ) اسم مضمر [2].

ويـرى سِـيبَوَيْهِ أنَّ التَّأنيـث فـي المخاطبـة إذا لحقـت الأفعـال المضـارعة لحقتهـا يـاء ونـون، ولـم تكـن اليـاء حـرف الإعـراب، كقولنـا: أنـت تَفْعَلِـينَ، ولـم تَفْعَلِي، ولن تَفْعَلِي [3].

وحجَّـة سِـيبَوَيْهِ والجمهـور أنَّ اليـاء ليسـت مـن علامـات التَّأنيـث، ولـم يُـذكر فـي أيِّ موضـع أنَّهـا مـن علامـات التَّأنيـث، بـل ثبتـت ضـميرا باتِّفـاق، فـي نحـو: ضَـرَبَنِي، وكـذلك الأمـر فـإنَّ علامـة التَّأنيـث لـم تلحـق الفعـل المضـارع فـي آخـره، فـي أيّ موضـع مـن المواضـع[4]، وعلامـات التَّأنيـث فـي اللُّغـة العربيَّـة واضـحة بيِّنة، ثمَّ بعد ذلك فعلامات التَّأنيث تلحق بداية الفعل المضارع.

---

[1] ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ١٦٩/١؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ٦١/١.

[2] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٠/٢ ؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**،٩١٤/٢؛ و**التَّذييل والتَّكميل**،٢/ ١٤٢؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ١٨١؛ و**تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**،٢٨٩/١.

[3] ينظر: **الكتاب**، ١/ ١٩-٢٠.

[4] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١١/٢؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**،٢/ ١٤٣.

زيادة على ذلك فإنَّ علامة التَّأنيث ثبتت في التَّثْنِيَة في نحو: قامتا والهندان تقومان، فلو كانت الياء حرف تأنيث لثبتت في التَّثْنِيَة، وفي السِّياق ذاته لم يُرفع من الأفعال المضارعة بالنُّون إلَّا ما اتَّصل به ضمير نحو : يقومان ويقومون [1]، فعدم ثبات الياء في التَّثْنِيَة دليل واضح على أنَّها ليست للتأنيث.

ويؤكّد السِّيرَافيّ ما مذهب إليه سِيبَوَيْهِ، فالياء في (تَفْعَلِينَ) فصْلٌ بين المؤنَّث والمذكَّر في الخطاب؛ لأنَّه قد يكون بحضرة المتكلم اثنان من المؤنَّث والمذكَّر وهو مقبل عليهما، فإذا خاطب أحدهما، لم يَعرف حَتَّى ينبهه بعلامته، وثنّى المخاطب وجَمَع، لذات السَّبب من انصراف الخطاب إلى بعض الحاضرين دون بعض، فعُلم بالتَّثْنِيَة والجمع المقصود منهم بالخطاب [2].

).

ويذكر أبو عليّ الفارسيّ من أنَّ سِيبَوَيْهِ عدَّ الياء علامة إعراب في (تَفْعَلِينَ)، حيْثُ لا يخلو الأمر من أنْ تكون الياء علامة تأنيث أو علامة ضمير، فلو كانت الياء علامة تأنيث، ولم تكن ضميرًا لَلَزِمَ أنْ تثبت في فعل الاثنين، كما أنَّ التَّاء في (قامتْ) لمّا كانت علامة غير ضمير ثبتت في (قامَتَا)، فلمّا لم تثبت الياء في (تَفْعَلِينَ) كما ثبتت التَّاء، عُلِمَ أنَّه ضمير وليس علامة تأنيث، فلم يجز إثباته إذا ثَنَّيت الفاعلتين، من حيْثُ لم يجز أنْ يرتفع بفعل واحدٍ فاعلان، فكما لا يجوز أن يُرفع به فاعلان ظاهران إلَّا على

---

[1] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٢/١١؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**،٢/ ١٤٣.

[2] ينظر: السّيرافيّ، **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**، ٣/١٠٤.

إشراك حرف العطف؛ فكذلك لا يجوز أنْ يكون في فعْلٍ واحد ضميران[١]، وبصورة أخرى ثبتت تاء التَّأنيث في تَثنية الفعل (قامتا)، ولم تثبت (الياء) في تثنية الفعل (تَفْعَلِينَ)، بل نقول: (تفعلان).

المذهب الثَّاني: ذهب أبو الحسن الأَخْفَش، والمازنيّ إلى أنَّ (الياء) في (تَفْعَلِينَ) دلَّت على التَّأنيث والخطاب، وأبو الحسن يجرى ضمير التَّثْنِيَة والجمع مجرى ضمير الواحد، فكما أنَّ ضمير الواحد يستكن، فكذلك ضميرها [٢]، ففاعل الفعل (تَفْعَلِينَ) مستتر، كما هو الحال في الفعل (تفعل).

واستدلّ أبو الحسن الأَخْفَش على صحَّة مذهبه، وفساد مذهب مَنْ ذهب إلى أنّها ضمير؛ بأنَّ فاعل الفعل المضارع إذا كان مفردا يستكن، ولا يجوز إظهاره، ولا يجوز أنْ تكون ضميرا؛ لأنّ فاعل المضارع المفرد لا يبرز، نحو: هند تقوم، وزيدٌ يقوم، ففرَّقوا في الغيبة بالتَّاء في أوَّل المضارع بين المذكَّر والمؤنَّث، ولمَّا كان الخطاب مشتركا بين المذكَّر والمؤنَّث في التَّاء في أوَّل الفعل احتيج إلى علامة تميّز المؤنَّث من المذكَّر، فقالوا: تقوم يا زيدُ، وتقومين يا هندُ، فإذا لم تكن ضميرا فهي حرف دلّ على التَّأنيث، وأكدّ أنَّها للتَّأنيث؛ لأنَّ التَّأنيث قد جاء بالكسرة، وهي مجانسة للتَّاء في نحو: ضَرَبتِ، في خطاب المؤنَّث [٣]، بمعنى أنّ فاعل (تَفْعَلِينَ) هو ضمير مستتر تقديره هي، والياء حرف دلّ على التَّأنيث لا غير.

---

[١] ينظر: **التَّعليقة على كتاب سِيبَوَيْهِ**، ٤/ ٢٠٣.

[٢] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٢/١٠؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**،٢/٩١٤؛ و**التَّذييل والتَّكميل**،٢/ ١٤٢؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّاني**، ١٨١؛ و**تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**،١/٢٨٩.

[٣] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٢/١١؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**،٢/ ١٤٢.

وأمَّا موضع النَّظر عند أبي عليّ الفارسيّ أنَّ فعل المذكَّر المخاطب لا علامة ضمير ظاهر فيه، فإذا لم يكن في فعل المذكَّر ضميرٌ ظاهر، لم يجب أنْ يكون في فِعْل المؤنَّث أيضًا ضمير ظاهر، كما أنَّ (قام) لمَّا لم يكن فيه ضمير ظاهر للمذكَّر، لم يكن فيه أيضًا ضمير ظاهر للمؤنَّث، ولو كان فيه ضمير ظاهر للمذكَّر لكان فيه أيضًا ضمير ظاهر للمؤنَّث، وعليه يُمكن أنْ يُحتجّ بهذا الكلام من أنَّ الياء في (تَفْعَلِينَ) ليس بضمير ظاهر للمؤنَّث، ويمكن أنْ يُحتجّ أيضا بأنَّ الفعل الَّذي للمؤنَّث بحذاء الفعل الَّذي للمذكَّر، والَّذي للمذكَّر لا علامة تأنيث فيه، فتقول: أجعل الياء علامة دون ضمير؟ لينفصل المؤنَّث من المذكَّر، كما انفصل (قامَتْ) بالتَّاء من (قامَ) فهذا موضع النظر في هذا [1]، فأبو عليّ الفارسيّ عدّ الياء في (تَفْعَلِينَ) علامة تأنيث؛ لأنَّه عامل فعل المذكّر كفعل المؤنَّث من حيْثُ استتار الضَّمير فيهما.

ورد أبو حيَّان الأَنْدَلُسيّ قول الأَخْفَش الَّذي جعل ياء (افعلي) كتاء (فعلتِ)، فلو كانت الياء كالتَّاء لكانتا في الاجتماع سواء مع ألف الاثنين، فكان يُقال: أفعليا، كما يُقال: فَعَلَتا، لكنَّهم امتنعوا من ذلك، والَّذي منعهم اجتماع مرفوعين بفعل واحد من غير عطف، وذلك لا يجوز [2].

ويردّ ابن عُصْفُور على مَنْ تساءل، ما العذر عن بروز الضَّمير في حال الإفراد؟ حيْثُ يجيب قائلا: " إنَّ الَّذي أوجب بروزه في التَّثْنِيَة والجمع

---

[1] ينظر: **التَّعليقة على كتاب سِيبَوَيْهِ**، ٤/ ٢٠٣-٢٠٤.

[2] ينظر: **التَّذييل والتَّكميل**،٢/ ١٤٤.

موجود هنا وهو خوف اللَّبس، أَلَا ترى أنَّ الضَّمير في التَّثْنِيَة والجمع لو لم يبرز لالتبس بفعل المفرد، وكذلك هنا لو لم يبرز الضَّمير لالتبس بفعل المذكَّر، لأنّك تقول: تَفعلُ، في خطاب المذكَّر" [1]، فلو أزلنا ضمير التَّثْنِيَة (ألف الاثنين)، وضمير الجمع (واو الجماعة) في مثل: (تفعلان، تفعلون) لالتبس بفعل المفرد (تَفعلُ).

وصفوة القول أنَّ مذهب الأَخْفَش لا أرتضيه، وإنَّما أختار مذهب سِيبَوَيْهِ، فالياء في (تَفْعَلِينَ) ضمير، وجب ظهوره حَتَّى لا يلتبس بفعل المخاطب المذكَّر (تَفعلُ)، والياء لم تكن من علامات التَّأنيث مطلقا؛ حَتَّى يلتبس الأمر علينا، وقد ثبت أنَّ الياء تأتي ضميرا في نحو: (جَعَلَنِي، اجْعَلْنِي) كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ ﴿٣١﴾ ﴾[2] ، وكقوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴿٤٠﴾ ﴾[3].

---

[1] **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١١/٢.

[2] **مريم**: ٣١.

[3] **إبراهيم**: ٤٠.

المسألة العاشرة

حذف مفاعيل (أَعْلَمُ، وأَرَى)

الأفعال المتعدّية إلى ثلاثة مفاعيل هي: (أَعْلَمُ، وأَرَى، وأَنْبَأَ، وأَخْبَرَ، وخَبَّرَ، ونَبَّأَ، وحَدَّثَ)، والمُجْمع على تعديته إلى ثلاثة: (أَعْلَمُ، وأَرَى) المتعدّيتان بدون الهمزة إلى اثنين، وألحق سِيبَوَيْهِ (نَبَّأَ)، وزاد غيره: (أَنْبَأَ، وأَخْبَرَ، وخَبَّرَ، وحَدَّثَ)، ولا بدَّ من تضمينها عند الإلحاق معنى (أَعْلَمُ) [1]، نحو قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ ١٦٧﴾[2] .

وفي ذلك يقول سِيبَوَيْهِ: " هذا باب الفاعل الَّذي يتعدَّاه فعله إلى ثلاثة مفعولينَ، ولا يجوز أنْ تَقتصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثَّلاثة؛ لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوَّل الَّذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أَرَى اللهُ بشرًا زيدًا أباك، ونَبَّأتُ زيدًا عمرًا أبا فلان، وأَعْلَمَ الله زيْدًا عمرًا خيرًا منك " [3]، فسِيبَوَيْهِ اقتصر على (أَعْلَمُ، وأَرَى، ونبَّأ).

إنَّ الأفعال الَّتي تنصب مفاعيل ثلاثة يجوز حذف مفاعيلها، أو حذف اثنين منها وبقاء واحد، أو حذف واحد وبقاء اثنين، فإذا حُذفت كلُّها جاز على حذف الاقتصار وهو حذف بلا دليل وبلا قرينة، وجاز أيضا على حذف الاختصار، وحذف الاختصار لا يكون إلَّا بدليل، ومثال ذلك قولك: أعلمتُ، في جواب من قال: هل أعلمتَ زيدًا عمرًا منطلقًا؟ وههنا حذفت المفعولات

---

(1) ينظر: أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ٢١٣٣/٤؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٢/ ٧٢؛ وابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ٢/ ١٠٠؛ والمراديّ، **توضيح المقاصد**، ١/ ٥٧١؛ والصّبَّان، **حاشية الصّبَّان**، ٥٤/٢.

(2) **البقرة:** ١٦٧.

(3) **الكتاب:** ١/ ٤١ .

الثَّلاثة؛ لما تقدّم ذكره في كلام السائل، ومثال حذف الاختصار أنْ تقول: أعلمتُ، وليس فيه مفعول، والغاية أنْ تُعلم أنّه وقع منك إعلام خاصّة لا غير[1].

وأمّا حذف اثنين أو حذف واحد فجائز على الاختصار، مثل: أن تقول في جواب من قال: هل أعلمتَ زيدًا عمرًا منطلقًا؟ فتجيب: أعلمتُ زيدًا، أو أعلمتُ زيدًا عمرًا، وجاز الحذف لما تقدّم من الدلالة في كلام السائل، كما يجوز حذف المفعول الثَّاني والثَّالث معا اختصارا إجماعا [2].

واختلف النّحاة في مسألة حذف اثنين أو حذف واحد على الاقتصار، من غير دلالة على المحذوف أو قرينة إلى مذهبين:

المذهب الأوَّل: مذهب سِيبَوَيْهِ الَّذي لم يُجز حذف الاقتصار، مثل قول: أعلمتُ زيدًا، أو أعلمتُ زيدًا أخاك، من غير دلالة أو قرينة على المحذوف، ولم يُجز سِيبَوَيْهِ حذف الاقتصار؛ لالتباس (أعلمت) المتعدّية إلى ثلاثة، بـ (أعلمت) المتعدّية إلى اثنين، المنقولة من علمْت، بمعنى: عرفْت، فلو قال قائل: أعلمتُ زيدًا أخاك، لم نعرف هل هي أعلمت المنقولة من (علمتُ) بمعنى (عرفتُ)؟ فلم يُحذف شيء، أم هي المنقولة من (علمت) المتعدّية إلى مفعولين، فيكون حينها المحذوف مفعولا واحدا؟ وإذا قال قائل: أعلمتُ زيدًا، لم يُعرف أيضا هل هي المتعدّية إلى ثلاثة، وتمَّ حذف المفعولين، أم المتعدّية

---

[1] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٤٦/١.

[2] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٤٦/١- ١٤٧؛ وابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ٢/ ١٠٢؛ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٢/ ٦٥؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ١/ ٣٨٠؛ والصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان**، ٢/ ٥٥.

إلى مفعولين؟ فيكون المحذوف مفعولا واحدا، ولأنّ كلّ ما تقدّم يؤدّي إلى اللَّبس لم يَجز، وما حُمل على (أعلمتُ) من أخواتها في حذف الاقتصار لم يَجز، حَتَّى لو لم يؤدّ إلى اللَّبس؛ لأنَّها إنَّما تعدّت إلى ثلاثة بالحمل عليها وتضمنها معناها [١]، فخوف اللَّبس بين (أعلمْتُ) الَّتي تأخذ ثلاثة مفاعيل، بـ (أعلمت) الَّتي تكتفي بمفعولين منع سِيبَوَيْهِ ذلك.

وما ذهب سِيبَوَيْهِ إلى أنّه لا يجوز أنْ يُقتصر عنه ولا عليه، هو قول ابن البَاذش (٥٤٠ هـ) [٢]، وابن طاهر، وابن خروف، والأستاذ أبي عليّ الفارسيّ، وابن عُصْفُور، ونقل عن الأستاذ أبي عليّ الفارسيّ أيضًا أنَّه لا يجوز أنْ يُقتصر على الأوَّل، فتقول: أعلمت زيدًا، ولا عليه وعلى أحد الآخرين، ويجوز الاقتصار على الآخرين، وحذف الأوَّل؛ لأنَّ المفعولين الأخيرين أصلهما مبتدأ والخبر [٣].

ويرى الأُشْمُوني [٤] والصَّبَّان [٥] أنَّ حذف المفعول الثَّاني والثَّالث معا اقتصارا يمتنع إجماعا.

المذهب الثَّاني: ذهب المبرِّد، وابن السَّرَّاج، وابن كَيْسَان (٢٧٩هـ)، وخطّاب الماردي (٤٥٠هـ) [١]، والأكثرون إلى أنَّه يجوز حذف الأوَّل اقتصارًا من

---

[١] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٤٧/١؛والمراديّ، **توضيح المقاصد**، ٥٧١/١؛

[٢] هو علي بن أحمد بن خلف الأنصاريّ الغرناطيّ، المعروف بابن الباذش: من العلماء بالعربيّة، من أهل غرناطة، مولدا ووفاة. له كتب، منها (المُقْتَضَب من كلام العرب) و(شرح كتاب سِيبَوَيْهِ) و(شرح أصول ابن السَّراج) في النَّحو، وغيرها، ينظر: الزِّرِكْليّ، **الأَعْلَام**، ٤/ ٢٥٥.

[٣] ينظر: أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ٢١٣٥/٤.

[٤] ينظر: **شرح الأشموني**، ١/ ٣٨٠.

[٥] ينظر: **حاشية الصَّبَّان**، ٢/ ٥٥.

غير دليل أو قرينة، ويجوز أنْ يُقتصر عليه، وتَحذف المفعولين الأخيرين، فتقول: أعلمْتُ كبشَكَ سمينًا، ولا تذكر مَنْ أعلمت، وتقول: أعلمتُ زيدًا، ولا تذكر ما أعلمته، ورُوى هذا عن المازنيّ[٢]، بمعنى أنَّه جوَّز حذف المفعول الأوَّل اقتصارا، كما جوَّز حذف المفعولين الأخيرين، من غير دليل أو قرينة.

وما ذكره أبو حيَّان الأَنْدَلُسيّ في ارتشاف الضرب من لسان العرب، عن إجازة المبرِّد لحذف المفعول الأوَّل، أو المفعولين الثَّاني والثَّالث اقتصارًا من غير دليل، هو مخالف لما قاله المبرِّد في المقتضب: " ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض؛ لأنَّ المعنى يُبطل العبارة عنه؛ لأنَّ المفعولين ابتداء وخبر، والمفعول الأوَّل كان فاعلا، فألزمه ذلك الفعل غيره" [٣]، فالمبرِّد لا يجيز حذف المفعول الأوَّل، أو المفعولين الثَّاني والثَّالث من غير دليل أو قرينة.

وذهب ابن مالك إلى جواز حذف الأوَّل اقتصارا بغير دليل، نحو: أعلمْتُ كبشَكَ سمينًا، وأجاز حذف الثَّاني والثَّالث اقتصارا بغير دليل، نحو: أعلمتُ زيدًا؛ لأنَّ الفائدة موجودة، ولا تنعدم بحذفه في المثال الأوَّل، أو بالاقتصار عليه في المثال الثَّاني؛ إذ قد يكون الهدف فقط هو مجرّد الإخبار لا غير، أو إعلام الشَّخص المذكور، وأجاز حذفهم جميعا اقتصارا بغير دليل، لكنَّه لم يُجز حذف الثَّاني أو الثَّالث اقتصارا؛ لأنّهما لا يَستغنيان عن بعض،

---

[١] هو أبو بكر خَطَّاب بن يوسف بن هلال القُرْطُبي المَارْدي النَّحوي، كان من جِلَّة النّحاة ومحقّقيهم، وتصدّر لإقراء العربيّة طويلاً، وصنّف فيها واختصر (الزَّاهر) لابن الأنباريّ، وَهُوَ صَاحب كتاب التّرشيح؛ ينْقل عَنهُ أَبُو حَيَّان وَابْن هِشَام كثيرا، ينظر: السُّيُوطِيّ، **بغية الوعاة**؛ ٥٥٣/١؛ وحاجي خليفة، **سُلّم الْوُصُول**، ٨١/٢٥.

[٢] ينظر: أبو حيَّان الأَنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ٢١٣٥/٤.

[٣] ١٢٢/٣.

فــلا يســتغني الثّــاني عــن الثَّالــث، ولا العكــس؛ لأنَّ أصــلهما المبتــدأ والخبــر[١]، وأجاز الجَرْمِيّ (٢٢٥هـ) الاقتصار على الأوَّل دون الأخيرين [٢].

والصَّــحيح عنــد ابــن عُصْــفُور مــا ذهــب إليــه سِــيبَوَيْهِ مــن منــع حــذف واحــد أو اثنين من غير دليل مخافة اللَّبس[٣].

وبعــد إنعــان النَّظــر فــي أدلّــة الطَّــرفين، يــرى الباحــث أنَّــه لا يجــوز حــذف أيّ مفعــول اقتصــارا، مــن غيــر دليــل أو قرينــة مــن مفاعيــل (أَعْلَــمُ، وأَرَى)؛ خــوف الالتبــاس بــ (أعلَــم) الَّتــي بمعنــى(عَــرَف) المتعدّيــة إلــى مفعــولين، وكــذلك لــو قلــتُ: (أعلــمَ اللهُ زيــدا)، فحــذفت المفعــولين الثَّــاني والثَّالــث، لــم يفهــم مــن هــذه الجملــة شــيء، ولــو قلــت: (أعلــم اللهُ عمــرا خيــرَ النَّــاس)، واقتصــرت علــى الثَّــاني والثَّالــث، لكــان فــي الجملــة إبهــام، فــأيُّ شــخص أعلمــه اللهُ عــن عمــرو؟ وفــي السِّــياق ذاتــه لا غنــى للمفعــول الثَّــاني عــن الثَّالــث؛ مراعــاة لكونهمــا فــي الأصــل مبتــدأ وخبــرا، فإنْ دلَّ دليل أو قرينة جاز الحذف.

---

[١] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٤٧/١؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٧٢/٢.

[٢] ينظر: أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ٢١٣٥/٤.

[٣] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٤٧/١.

المسألة الحادية عشرة

وقوع الضَّمير المنفصل موقع المتَّصل بعد (إنَّما)

الضَّمير المنفصل ضربان: أحدهما مختصّ بالرَّفع، من ضمير المتكلم أو المخاطب، أو الغائب، نحو: (أنا، وأنتَ، وهو) وفروعهم، والثَّاني: مختصّ بالنَّصب، وهو (إيَّا) وما يلحقها من حروف التَّكلم والخطاب والغيبة، نحو: (إيَّاي، وإيَّاك، وإيَّاه) وفروعهم، والأصل أنَّ الضَّمير المنفصل لا يستعمل في موضع يمكن فيه اتصاله؛ لأنَّ الغرض من وضع الضَّمير التَّوصل إلى الاختصار، والمتَّصل أكثر اختصارا من المنفصل، فالقاعدة هي أنَّه متى تَأَتَّي اتصال الضَّمير لم يعدل إلى انفصاله[1].

وفضل العلماء استخدام الضَّمائِر المتَّصلة؛ لأنَّها أقلّ حروفا من المنفصل، وفيها خفّة في النُّطق، فلم يستعملوا المنفصل في المواضع الَّتي يقع فيها المتَّصل، فلا يؤت بالمنفصل حال المقدرة على المتَّصل [2]، وبعبارة أخرى فالضَّمير قُصد به الخفَّة، وعدم تكرار الكلمات، الَّتي ربَّما تكون حروفها كثيرة.

وقد صاغ ابن مالك قاعدة اتِّصال الضَّمير، وانفصاله في ألفيّته الشَّهيرة، فقال:

---

[1] ينظر: المُبرِّد، **المُقْتَضَب**، ١/ ٢٦١؛ وابن جِنّيّ، **اللّمع في العربيّة**، ١٠٣؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٨/٢؛ وابن مالك، بدر الدّين، **شرح ابن الناظم**، ٣٧– ٣٨؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ١٠٥/١؛ و**شرح قَطْر النَّدى**، ٩٥؛ وابن قيم الجوزية، **إرشاد السَّالك**، ١١٩/١– ١٢٠؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**، ١/ ١٠٦.

[2] السيرافيّ، **شرح كتاب سيبويه**، ١٠٦/٣؛ وابن جِنّيّ، **الخصائص**، ١٩٤/٢.

[الرَّجز]

وفِي اخْتِيارٍ لا يَجِيءُ المُنفصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يجِيءَ المتَّصل [1]

وكان لهذه القاعدة لها إشاراتها الواضحة عند سِيبَوَيْهِ، فقال: " ولا يقع (أنَا) في موضع التاء الَّتي في (فعلْتُ)، لا يجوز أنْ تقول: فعل (أنا)؛ لأنَّهم استغنوا بـ (التَّاء) عن (أنا)، ولا يقع (نحنُ) في موضع (نا) الَّتي في: فعَلْنا، لا تقول: فعلَ نَحْن" [2].

ويستطرد سِيبَوَيْهِ في حديثه عن الضَّمائِر المنفصلة قائلا: " واعلم أنّه لا يقع (أنتَ) في موضع (التَّاء) الَّتي في (فعَلْتَ)، ولا (أنتما) في موضع (تُما) الَّتي في (فعلتُما)، ألا ترى أنَّك لا تقول: فعل أنتُما، ولا يقع (أنتم) في موضع (تُمْ) الَّتي في (فعلتُم)، لو قلت: فعل أنتم لم يجز... ولا يقع (هو) في موضع المضمَر الَّذي في فعل، لو قلت فعل هو لم يجز إلّا أنْ يكون صفة، ولا يجوز أنْ يكون (هُما) في موضع الألف الَّتي في (ضربا)، والألف الَّتي في (يضربان)، لو قلت: ضَرَبَ هُما أو يضربُ هُما لم يجز" [3].

وكان من قبيح الأمر عند سِيبَوَيْهِ الإتيان بالضَّمير المنفصل مع القدرة على الضَّمير المتَّصل فقال: "واعلم أنَّه قبيح أنْ تقول: رأيتُ فيها إيَّاك، ورأيتُ اليومَ إيَّاه، من قبل أنَّك قد تجد الإضمار الَّذي هو سوى (إيَّا) وهو الكاف الَّتي في: رأيتُك فيها، والهاء الَّتي في: رأيته اليوم، فلمَّا قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل، ولم يُنقض معنى ما أرادوا لو تكلموا بـ (إيَّاك) استغنوا

---

[1] ابن مالك، **ألفيَّة ابن مالك**، ١٣.

[2] **الكتاب**: ٢/٣٥٠.

[3] **نفسه**: ٢/٣٥١.

عن (إيَّاك) و (إيَّاه)" [1]، فالأصل استخدام الضَّمير المنفصل متى أمكن ذلك.

وذكر العلماء مواضع عدَّة لوجوب انفصال الضَّمير، كقول سِيبَوَيْهِ: " ما جاء إلّا أنا" [2]، واحتجّ سِيبَوَيْهِ بقول عَمْرو بن مَعْدِي كَرِبَ الزُّبَيْدِيّ:

[السَّريع]

قد عَلِمَتْ سَلْمَى وجاراتُها مَا قطَّر الفارِسَ إلاَّ أنا [3]

ففي البيت جاء الضَّمير المنفصل (أنا)، حيْثُ لا يمكن الإتيان به منفصلا، فلا يصحّ أنْ يتَّصل بالفعل فيقول: (ما قطَّرت الفارس)؛ لأنَّ المعنى يختلّ؛ لأنَّه يكون نافيا عن نفسه أنَّه قطَّر الفارس[4].

فحقّ الضَّمير المنفصل ألَّا يكون إلّا حيْثُ يتعذَّر الاتّصال، كما إذا تقدّم على العامل، نحو قول الله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥ ﴾[5] أو لوقوعه بعد (إلَّا) نحو قول الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ۝٤٠ ﴾[6]،

---

[1] **الكتاب:** ٣٦١/٢.

[2] **نفسه:** ٣٥٣/٢.

[3] ينظر: **ديوانه،** ١٦٧؛ **والكتاب:** ٣٥٣/٢؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ،** ٣١٦/٢؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل، ٢٢٦/٢**؛ وابن هشام، **مُغْني اللَّبيب،** ٤٠٧؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل،** ٥١٦/١. قطرا الإنسان: ناحيتاه، وطعن الفارسُ الفارسَ فقطَّرَه: إذا ألقاه على أحد قُطريه؛ ينظر: **ديوانه،** ١٦٧.

[4] ينظر: السيرافيّ، **شرح كتاب سيبويه،** ٢/ ١٨٦.

[5] **الفاتحة:** ٥.

[6] **يوسف:** ٤٠.

وكـلّ موضـع يُمكـن أنْ يُـؤتى بالمتَّصـل، لا يجـوز العـدول عنـه إلـى المنفصـل، فلا يقال: قَامَ أنا، ولا أكرمْتُ إيّاك؛ لأنَّه يمكن أنْ يُقال: قمْتُ، وأكرمْتُكَ [1].

وافتـرق العلمـاء إلـى وجهتـي نظـر، فـي حـال حصـر الضَّـمير بـ (إنَّمَـا) نحو: إنَّما قامَ أنا، بين ضرورة انفصال الضَّمير من عدمه:

الوجهـة الأولـى: عـدَّ سِـيبَوَيْهِ أنَّ انفصـال الضَّـمير بعـد (إنَّمَـا) هـو ضـرورة، وأنَّ الفصـيح اتِّصـاله [2]، ويـرى سِـيبَوَيْهِ أنّ (إنَّمَـا) لا تفيـد الحصـر وضـعا، كمـا أنّ (كأنّمـا وليتمـا) لا تفيـدان حصـر التَّشـبيه ولا حصـر التَّمنّـي[3]، ومـن تعـذُّر استعمال الضَّمير المتَّصل، انحصاره بـ (إنَّمَا) قول الفَرَزْدَق:

[الطَّويل]

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا يُدافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي [4]

وهنـا كـان الحصـر بغيـر (إلَّا)، فكأنّمـا قـال: مـا يـدافع عـن أحسـابهم إلّا أنـا، أو مثلـي، وغايتـه أنْ يَحصـر المُـدافِع لا المـدافَع عنـه؛ ففصـل الضَّـمير وأخَّـره، ولـو وصـله وقـال: وإنَّمـا أدافـع عـن أحسـابهم، لصـار المعنـى: أنّـه يـدافع عـن أحسـابهم؛ لا عـن أحسـاب غيـرهم، وهـذا غيـر مقصـود، فـدلّ ذلـك علـى أنّ

---

(1) ينظر: المُبرّد، **المُقْتَضَب**، ١/ ٢٦١؛ وابن جِنّيّ، **اللمع في العربيّة**، ١٠٣؛ وابن مالك، بدر الدّين، **شرح ابن الناظم**، ٣٧– ٣٨؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ١٠٥/١؛ و**شرح قَطْر النَّدى**، ٩٥؛ وابن قيم الجوزيّة، **إرشاد السَّالك إلى حلّ ألفيَّة ابن مالك**، ١١٩/١– ١٢٠؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**، ١/ ١٠٦.

(2) ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٨/٢؛ أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، ارْتِشَاف الضَّرب، ٢/ ٩٤٠؛ و**التَّذييل والتَّكميل**، ٢١٥/٢؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٥٢٠/١؛ السُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٢٤٨/١.

(3) ينظر: أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٢١٦/٢.

(4) الفرزدق، **الدِّيوان**، ٤٨٨؛ وينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٩/٢؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٢١٥/٢؛ وابن هشام، **مُغْني اللَّبيب**، ٤٠٧؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٥١٣/١.

العـرب ضـمَّنت (إنَّمـا) معنـى (مـا وإلَّا) [1]، فوقـوع الضَّـمير بعـد (إنَّمَـا) دليـل علـى أنَّـه محصـور فيـه، ولـيس هنـاك مـا يتَّصـل بـه هـذا الضَّـمير فيلـزم مـن ذلـك الانفصـال، فـ (أنَـا) ههنـا فـي محـلّ رفـع فاعـل الفعـل (يـدافع)، ولـيس تأكيـد الضَّمير في الفعل.

ومَـنْ يُـنعم النَّظـر فـي كـلام سِـيبَوَيْهِ يـدرك أنَّ انفصـال الضَّـمير بعـد (إنَّمَـا) خـاص بالشِّـعر دون الكـلام، وحـديث سِـيبَوَيْهِ كـان فـي بـاب مـا يجـوز فـي الشِّـعر مـن (إيَّـا) ولا يجـوز فـي الكـلام، [2] واحـتجَّ سِـيبَوَيْهِ بقـول ذي الإِصْـبع العَدْوانِيّ:

[الهزج]

كأنّا يومَ قُرّى إنّما نقتلُ إيَّانَا[3]

أراد الشَّـاعر بأنّنـا نقتـل أنفسـنا بقولـه:(نقتلُ إيَّانـا)، فجعـل الضَّـمير فـي موضـع (أنفسـنا)، وأتـى بـه علـى الانفصـال، والضَّـمير إذا كـان وصْـلُه لـم يَحْسـن يُضـطر الشَّـاعر إلـى فصـله، واضـطر إلـى اسـتعمال الضَّـمير المنفصـل مكـان المتَّصـل، فلـو وصـله لقـال: (إنَّمـا نقتلنـا) لكـان هـذا خطـأ؛ لأنَّـه لا يجـوز أنْ يكـون فاعـل الفعـل ومفعولـه ضـميرين لشـيء واحـد [4]، ففـي البيـت معنـى الحصـر المسـتفاد بـ (إنّمـا)، ممَّـا يجعلـه مسـاويًا للمقـرون بـ (إلَّا) بعـد النَّفـي،

---

[1] ينظر: المراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٣٩٧؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**، ١٠٩/١.

[2] **الكتاب**: ٣٦٢/٢.

[3] **الدِّيوان**، ٧٨؛ وينظر: الزَّمخشري، **المُفَصَّل في صَنْعَةِ الإعَراب**، ١٦٧؛ وأبو البَرَكات الأَنْباريّ، **الإنْصَاف**، ٢/ ٥٧٤؛ وابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ١/ ١٤٨؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ١/ ٥١٤.

[4] ينظر: السّيرافيّ، **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**، ١٧٠/٢؛ وأبو البَرَكات الأَنْباريّ، **الإنْصَاف**، ٥٧٤/٢؛ وابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ١٤٨/١.

ولـــذلك وقـــع الضَّـــمير (إيَّـــا) منفصـــلا، وقصَّـــر سِـــيبَوَيْهِ اســـتعماله فـــي الشِّـــعر، واحتجاج سِيبَوَيْهِ بهذا البيت حملا على فصل الضَّمير للضَّرورة.

الوجهـــة الثَّانيـــة: عـــدّ أبـــو إســـحاق الزّجّـــاج أنّ انفصـــال الضَّـــمير بعـــد (إنَّمَـــا) لـــيس بضـــرورة[١]؛ لأنَّ (إنَّمَـــا) تحمـــل معنـــى المحصـــور بحـــرف النَّفـــي و(إلَّا)، فكمـــا ينفصـــل بعـــد (إلَّا)، فكـــذلك ينفصـــل بعـــد (إنَّمَـــا) [٢]، فالزّجّـــاج يجيـــز الفصـــل ولا يوجبه.

ويـــرى الزّجّـــاج أنَّ مـــا عـــدَّه سِـــيبَوَيْهِ ضـــرورة فـــي بيـــت الشِّـــعر(إنّما نقتـــلُ إيَّانـــا)، لـــيس بضـــرورة، وإنَّمـــا فَصَـــل هنـــا لأجـــل (إنَّمـــا)، فحمـــل علـــى معنـــى الكـــلام؛ إذ معنـــاه: مـــا نقتـــل إلَّا إيّانـــا؛ إذ (إنَّمـــا) تقتضـــي حصـــر القتـــل فـــيهم، كـــ (النَّفـــي وإلّا) [٣].

ويـــردّ أبـــو حيَّـــان علـــى كلمـــات الزّجّـــاج بـــأنّ مـــا ذهـــب إليـــه فاســـد؛ لأنّ الإمـــام سِـــيبَوَيْهِ إنَّمـــا أقعـــد بكـــلام العـــرب، فلـــو كـــان مـــا قـــال لانبغـــى أنْ يَكثُـــر ويَـــرِد فـــي الكـــلام، وهـــو لـــم يَـــرد إلَّا فـــي الشِّـــعر، وإنْ دلّ علـــى شـــيء فإنَّمـــا يـــدلّ علـــى أنَّ العـــرب لـــم تحملـــه علـــى مـــا ذَكـــر، ولـــيس حمـــل الكـــلام علـــى مـــا هـــو فـــي معنـــاه بمطّـــرد، بـــل تتبّـــع فيـــه مـــوارد السَّـــماع، ولـــو كـــان معمـــولا بـــه فـــي الكـــلام لمـــا جعلـــه سِيبَوَيْهِ من ضرائر الشِّعر[٤].

---

[١] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٨/٢؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ٢/ ٩٤٠؛ و**التَّذييل والتَّكميل**، ٢١٥/٢؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٥٢٠/١؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٢٤٨/١.

[٢] ينظر: أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٢١٨/٢.

[٣] ينظر: **نفسه**، ٢١٥/٢.

[٤] ينظر: **نفسه**، ٢١٨/٢.

ومَـنْ ينظـر فـي كـلام سِـيبَوَيْهِ يعلـم أنَّ انفصـال الضَّـمير فـي نحـو: (إنَّمـا نقتل إيَّانا) لا يجوز إلَّا في الشِّعر دون الكلام [1].

ولعبـد القـاهر الجرجـانيّ تجلّيـات فـلا يجيـز أنْ يُنْسَـب فيـه قـول الفَـرَزْدَق: (إنَّمَـا يُـدافِعُ عَـنْ أَحْسَـابِهِمْ أَنَـا أَوْ مِثْلِـي) إلـى الضَّـرورة، فيُجْعَـلَ مـثَلا نظيـرَ قـول ذي الإِصْـبع العَـدْوانِيّ: (إنَّـما نَقْتُـل إيَّانـا)؛ لأنَّـه لـيس بـه ضـرورة إلـى ذلـك، ولـو لـم يصـنَعْه الفَـرَزْدَق هكـذا مـا صـحّ لـه المعنـى؛ لأنَّ غرضَـه أن يَخُـصَّ المُـدافِعَ، لا المـدافَعَ عنـه؛ وأنَّـه لا يَـزعم أنَّ المدافعـةَ منـه تكـون عـن أحسـابهم لا عـن أحسـابِ غيـرِهم، كمـا يكـون إذا قـال: (ومـا أُدافِـعُ إلَّا عـن أحسـابهم) ولـيس ذلـك معنـاه، لأنَّـه يَـزعُم أنَّ المُـدافِعَ هُـو، لا أحـد غيـرُه، ويـدْخُل الغلَـط علـى كثيـر ممَّـن تَسـمعُهم يقولـون: إنَّـه فَصـل الضَّـمير للحَمْـل علـى المعنـى، فيَـرى أنَّـه لـو لـم يَفْصِـلْه لكـان يكـونُ معنـاه مثْلَـه الآن [2]، وهكـذا كمـا لا يسـتوي المعنـى بـين التقديم والتَّأخير مع (إلَّا) كذلك لا يستوي مع (إنَّما) .

وملخَّـص مـا قيـل فـي هـذه القضـيَّة الَّتـي أثارهـا هـذا البيـت: (إنّمـا نقتـل إيّانـا) أنَّ سِـيبَوَيْهِ وتبعـه الزَّمخْشَـريّ جعـلا البيـت مـن الضَّـرورة؛ لأنَّ الشَّـاعر أوقـع فيـه الضَّـمير المنفصـل موقـع المتَّصـل؛ لأنَّ المتَّصـل أخصـر ولا يُتـرك إلا عنـد تعـذّر الوصـل؛ فـلا يجـوز: ضـربْتُ إيّـاك، وإنّمـا الواجـب ضـربْتُكَ، وذكـر ابـن مالـك أنَّ هـذا باطـل، وإنَّمـا الواجـب انفصـال الضَّـمير هنـا؛ لأنّـه لـو قـال: (نقتلنـا) لجمـع بـين ضـميرين متَّصـلين أحـدهما فاعـل والآخـر مفعـول مـع اتّحـاد المسـمَّى،

---

[1] ينظر: أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٢١٩/٢

[2] ينظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، ٢٨٧ –٢٨٨.

كما أنَّ المقصود ههنا الحصر، والحصر يُوجب انفصال الضَّمير مع (إنَّمَا) حملا على (إلَّا) المسبوقة بالنَّفي[1].

ويذهب ابن عُصْفُور مذهب سِيبَوَيْهِ، حيْثُ يقول: " والصَّحيح أنّ الفصل ضرورة، إذ لو كان هذا الموضع موضع فصل الضَّمير لوجب ألّا يُؤتى به متّصلا، كما لا يجوز ذلك مع (إلّا)؛ فقول العرب: إنّما أدفعُ عن أحسابِهم وأمثاله؛ دليل على أنّه من مواضع الاتّصال، وأنّ الانفصال فيه ضرورة" [2]، فالفصل خاص بالشِّعر دون الكلام.

ويميل الباحث لرأي سِيبَوَيْهِ ويراه الأسدّ والأقرب للمعنى؛ من أنَّ انفصال الضَّمير ضرورة، ولو التفتنا إلى المعنى لأدركنا الفرق الواضح في المعنى في مثل قولنا: إنّما حضرَ أنَا، وبين قولنا: إنَّما حضرتُ، ويظهر الفرق في الحصر، فمعنى الأوَّل: ما حضرَ إلَّا أنَا، فالحصر في الفاعل، وأمَّا معنى الثَّاني: ما فعلتُ إلَّا الحضور، فالحصر ههنا في الفعل، ولا يُعلم أنَّ الحصر في الفاعل إلَّا بانفصال الضَّمير، و(إنَّمَا) في الحصر تفيد ما تفيده (إلَّا) الواقعة بعد النَّفي، والمحصور بـ (إلَّا) يجب تأخّره عنها؛ وبذلك ينفصل الضَّمير.

---

[1] ينظر: نَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ١/ ٥٢٢.

[2] **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٩/٢.

المسألة الثَّانية عشرة

إعمال (فَعِلٌ وفَعيلٌ) عمل اسم الفاعل

إنَّ الأمثلة الَّتي تعمل عمل اسم الفاعل مع أنّها ليست بأسماء فاعلين، بل واقعة موقعها، هي: فَعُولٌ وفَعّالٌ ومِفْعَالٌ وفَعِلٌ وفَعيلٌ، والدَّليل على أنَّها ليست بأسماء فاعلين؛ أنَّها للمبالغة، وهذه الأمثلة تنقسم قسمين: قسم اتّفق النَّحويّون على أنَّه يعمل عمل اسم الفاعل، وهو: (فَعُولٌ وفَعّالٌ ومِفْعَالٌ)، وقسم فيه خلاف وهو: (فَعِلٌ وفَعيلٌ)، فالقسم الَّذي لا خلاف في إعماله مثل: فَعَول[1]، واحتجَّ سِيبَوَيْهِ بقول أبي طالب بن عبد المطّلب:

[الطَّويل]

ضَروبٌ بنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِها إذا عَدِمُوا زادًا فإنّكَ عاقِرُ[2]

ففي البيت نصب (سوقَ سمانِها) بـ (ضَروبٌ)، الَّتي على وزن فَعَول، فأعملها عمل اسم الفاعل.

وعلى وزن (فَعّالٌ)، احتجَّ سِيبَوَيْهِ بقول القُلاخ بْن حَزْنٍ:

---

[1] ينظر: العُكْبَريّ، **اللُّبَاب**، ٤٤١/١؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣٠٨/١؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ٥١٩/٢-٢٢٠.

[2] ينظر: سِيبَوَيْهِ، **الكتاب**، ١١١/١؛ والعُكْبَريّ، **اللُّبَاب**، ٤٤١/١؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣٠٧/١-٣٠٨؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**،٨٥٥/٢؛ وفي البيت يرثي أبو طالب بن عبد المطّلب أبا أميّة بن المغيرة، زوج أخته عاتكة بنت عبد المطّلب، ويصفه بالكرم وقت العسرة، وأنّه كان جوادا واسع الكرم، ويعقر الإبل السّمان للضّيفان إذا أعسر النّاس، ولم يجدوا زادا. ينظر: المراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**،٨٥٥/٢-٨٦٥.

[الطَّويل]

أَخا الحَرْبِ لَبّاسًا إليها جِلالَها ولَيس بولاّجِ الخَوالفِ أَعْقَلاَ[1]

ففي هذا البيت، عملت (لَبّاسًا) الَّتي جاءت على وزن (فَعّالٌ) عمل اسم الفاعل، وليست على صيغته، فنصبت المفعول (جِلالَها)، وأريد ههنا المبالغة[2].

وأمَّا القسم الَّذي وقع فيه خلاف على أنَّه يعمل عمل اسم الفاعل، أو أنَّه غير عامل، صيغتا (فَعِلٌ وفَعيلٌ) على مذهبين:

المذهب الأوَّل: مذهب سِيبَوَيْهِ، حيْثُ ذهب إلى إعمالهما عمل اسم الفاعل[3]، وحجَّته السَّماع من كلام العرب، والحمل على أصلها، وهو اسم الفاعل؛ لأنَّها محوَّلة عنه لقصد المبالغة[4]، والسَّماع اعتمد عليه في إرساء القواعد النَّحويّة.

وممّا احتجّ به سِيبَوَيْهِ، ودلَّ على إعمال (فَعيلٌ) قول ساعدة بن جُؤَيَّة:

---

(1) ينظر: سِيبَوَيْهِ، **الكتاب**، ١١١/١؛ والمُبرِّد، **المُقْتَضَب**، ١١٣/٢؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣٠٧/١؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**،٨٥٥/٢؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ١٨٩/٣؛ ومعنى مفردات البيت: أخا الحرب: أي مؤاخيها وملازمها، جِلالها: جمع جل، والمراد ما يُلبَس من الدروع ونحوها، ولّاج: كثير الدّخول، الخوالف: جمع خالفة – وهو عماد البيت– وهو المراد، أعقلا: الأعقل: الذي تصطك ركبتاه من الفزع، والمعنى: يمتدح الشَّاعر نفسه بالإقدام، بأنّه رجل حرب يلبس لها لباسا، ويقتحمها إذا شبّت نيرانها، ولا يختبئ في البيوت أو الخيام فزعا، ينظر: المراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**،٨٥٥/٢.

(2) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفَصّل للزَّمخْشريّ**، ٨٧/٤؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ١٨٤/٣.

(3) ينظر: المُبرِّد، **المُقْتَضَب**، ١١٤/٢؛ وابن السَّراج، **الأصول في النَّحو**، ١٢٤/١؛ والعُكْبَريّ، **اللُّبَاب**، ٤٤٢/١؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣٠٩/١؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ١٠٣٥/٢؛ و**شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ٨٠/٣.

(4) ينظر: ابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ١٨٩/٣.

[البسيط]

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مُوْهِنًا عَمِلٌ باتَتْ طِرَابًا وبات اللَّيْلَ لمَ ينَمِ[1]

فنصب (مَوْهِنًا) على المفعول به بـ (كَلِيلٍ)؛ لأنَّه في معنى: مُكِلٍّ[2]، ولذلك عملت عمل اسم الفاعل؛ لأنَّه حُوّل من اسم الفاعل إلى صيغة (فَعيلٌ).

ويعترض المبرِّد على احتجاج سِيبَوَيْهِ بهذا البيت الَّذي جعله موضوعا من (فَعِلٌ وفَعيل) بقوله: عَمِلٌ وكَلِيلٌ، وليس هذا بحجَّة في واحد منهما؛ لأنَّ (مَوْهِنًا) منصوب على الظَّرفيَّة، وليس بمفعول به، ويعمل الفعل كعمل معنى الفعل في الظَّرف، سواء كان الفعل متعدِّيا أم غير متعدّ، وكليلٌ من كلّ، أي: ضَعف[3]، و(كَلَّ) لا يتعدَّى إلى المفعول به، وما أُخذ منه لا يتعدَّى.

وابن عُصْفُور لا يُنكر أنَّ الظّروف تعمل فيها هذه الأمثلة، فالظّروف تعمل فيها الأفعال، بل وروائح الأفعال، وأمَّا الَّذي يُنكَر فهو إعمالها فيه المفعول به [4]، فهذه الصِّيغ تعمل في المفعول به، كما تعمل في الظُّروف على حدّ سواء.

---

[1] **ديوان الهُذَليّين**، ١٩٨/١؛ وينظر: سِيبَوَيْهِ، **الكتاب**، ١١٤/١؛ والمُبرِّد، **المُقْتَضَب**، ١١٥/٢؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣٠٩/١؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ١٠٣٦/٢؛ ومعنى مفردات اللغة: حتى شآها: أي: البقر، وشآها: أزعجها وسلقها، كليل: برق ضعيف، موهنا: بعد هدء من الليل، عمل: ذو عمل، بات الليل: يعني البرق، بات ليله لم ينم، وهو مجاز أي: استمر في لمعانه، والمعنى الجمالي: نظرت البقرة الوحشيّة إلى برق مليء بالغيث يضعف الموهن لمعانه؛ فطربت للمعانه وانساقت إليه، وظل البرق لامعا طول ليله لم ينم؛ ينظر: نَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٢٧٣١/٦.

[2] ينظر: الشَّاطبي، **المقاصد الشَّافية، ٢٨٣/٤.**

[3] **المُقْتَضَب**، ١١٥/٢.

[4] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣١٠/١.

ونقل الأعلم الشَّنتَمري عن النَّحويين تغليط سِيبَوَيْهِ؛ لأنّ (كليلٌ) هو البرق الضّعيف، وفعله لا يتعدَّى، والـ(موهن): السّاعة من الليل، فهو منتصب على الظَّرفيَّة، و(كليلٌ) بمعنى: مُكلّ، فكأنَّه قال: هذا البرق يكلّ الوقت بدوامه عليه، كما يقال: أتعبتَ يومَكَ، وردَّ عليه ابن مالك بأنَّ هذا لا حاجة إليه، فهو، وإنَّما ذكر سِيبَوَيْهِ هذا البيت شاهدا على أنَّ (فاعلا) قد يُعدل به إلى (فَعيلٌ) و(فَعِلٌ) على سبيل المبالغة، كما يُعدل به إلى (فَعُولٌ، وفَعّالٌ، ومِفْعَالٌ)، فذكر هذا البيت لاشتماله على (كليلٌ) المعدول به عن (كال)، وعلى (عَمل) للعدل به عن (عامل)، ولم يتعرض لوقوع الأعمال، وأخذ قول بعض العرب حجَّة على إعمال (فَعيلٌ): إنَّ اللهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ [1].

ويرى ابن عُصْفُور أنَّ ما ذهب إليه المبرِّد من أنَّ (مَوْهنا) منصوب على الظَّرف، فيه تناقض مع قوله: وبات الليلَ لمْ ينم، فإذا ضَعُف (موهنا)، وكان عَمِلًا في وقت آخر، فإنَّه في الوقت الَّذي ضَعُف فيه قد نام، وفي السِّياق ذاته إنْ جُعِلَ (عَمِلٌ) بمعنى: تَعِب، كان متناقضا؛ لأنَّه إذا كان ضعيفًا تعبًا في موهن، فقد ينام في ذلك الموهن، وهكذا يتناقض أيضًا مع قوله: وباتَ الليلَ لم يَنم، وعليه فـ (كليل) بمعنى: مُكلّ موهنا لكثرة خفقِه فيه، كما يُقال : أتعبتَ نهارَكَ بكثرةِ عملِكَ فيه [2] .

وأنشد سِيبَوَيْهِ محتجًّا على إعمال (فَعِلٌ) قول الشَّاعر:

---

[1] ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ١٠٣٦/٢- ١٠٣٧؛ و**شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ٨٠/٣؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٦/ ٢٧٣١.

[2] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣١٠/١-٣١١.

[الكامل]

حَذِرٌ أُمُورًا لا تَضِيرُ وآمِنٌ ما ليس مُنْجِيَهُ من الأَقْدارِ[١]

والشَّاهد في البيت إعمال (حَذِرٌ) وهو على وزن (فَعِل) عمل الفعل، فنصب بها (أُمُورًا) على المفعوليّة[٢].

ووافق الجَرْمِيّ ما ذهب إليه سِيبَوَيْهِ في إعمال (فَعِلٌ)؛ لأنّه جاء على وزن الفعل، فجاز أنْ يجري مجراه، ويحقّ أنْ يكثر استعماله، لأنّه مقصور فاعل[٣].

وقد زعم قوم أنَّ أبا يحيى اللاحقيّ[٤] حكى أنَّ سِيبَوَيْهِ سأله عن شاهد في إعمال (فَعِل) فعمل له البيت، فالبيت مصنوع، وإذا حكى أبو يحيى مثل هذا عن نفسه، وثبت ذلك، ورضي أنْ يخبر بأنَّه قليل الأمانة، وأنَّه اؤتمن على الرواية الصَّحيحة فقد خان، ولم تقبل له شهادة ولا قول، ولا اعتراض على ما قد أثبته سِيبَوَيْهِ، وهل يصح في الأذهان أنْ يُثبِت عليه عارا يلحقه أبد الأبد، وفوق كلّ ذلك سِيبَوَيْهِ أحفظ لما يرويه من أنْ ينقله عن غير

---

[١] ينظر البيت: **الكتاب**، ١/ ١١٣ ؛ والعينيّ، **المقاصد النَّحويّة**، **٣/ ١٤٢٧**؛ والمُبرّد، **المُقْتَضَب**، ١١٦/٢؛ والعُكْبَريّ، **اللُّبَاب**، ٤٤٢/١؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣٠٩/١؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ١٠٣٨/٢؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**،٢/ ٨٥٧؛ ومعنى البيت ومفرداته: لا تضير: لا تؤذي ولا تخاف لها عاقبة، وآمن من الأقدار ما ليس ينجيه، يقول: الإنسان لقلّة علمه وضعفه في نفسه يحذر ما لا يضيره، ويأمن ما لا ينجو منه. ينظر: السّيرافيّ، **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**،١/٢٧٠.

[٢] ينظر: السّيرافيّ، **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**،١/٢٧٠.

[٣] ينظر: أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٣١٧/١٠؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٦/ ٢٧٣٢.

[٤] هو أبَان بن عبد الحميد اللاحقيّ، كان شاعرًا أديبًا، عالما ظريفا منطقيا، يقتضب الخطب، ويرسل الرسائل الجياد، وهو صاحب البرامكة وشاعرهم، وصاحب جوائزهم للشّعراء، وهو الذي نقل كليلة ودمنة شعرا بتلك الألفاظ الحسنة العجيبة، ومدح بني هاشم، واحتال حتَّى وصل إلى بلاط هارون الرشيد، وهو شاعر مطبوع بصري، لكنَّه مطعون في دينه. ينظر: ابن المعتز العباسي، **طبقات الشّعراء**، ٢٤٠؛ والبغداديّ، **خِزانَة الأَدَب**، ١٧٣/٨– ١٧٦.

الثّقــات[١]، فلــيس صــحيحا أنْ يُطعــن فــي روايــة سِــيبَوَيْهِ، وأخــذ روايــة مــن أقــرّ بالكذب على نفسه.

ورُوى عــن أبــي عثمــان المــازنيّ أنَّ اللاحقــيّ قــال: ســألني سِــيبَوَيْهِ عــن شــاهد فــي تعــدِّي (فَعِــل) فعملــت لــه هــذا البيــت[٢]، ويَــردّ ابــن مالــك علــى هــذا الــزّعم أنَّ وقــوع مثــل هــذا مســتبعد؛ فسِــيبَوَيْهِ لــم يكــن ليحــتجّ بشــاهد لا يثــق بانتسـابه إلـى مـن يثـق بقولـه، وإنَّمـا القـدح فـي البيـت مـردّه إلـى وضـع الحاسـدين، وتَقــوُّل المتعنِّتــين[٣]، وقــد ورد إعمــال (فَعِــل) فيمــا لا ســبيل إلــى القــدح فيــه أو الشَّك[٤]، وهو قول زيد الخيل الطَّائيّ:

[الوافر]

أتَاني أنّهُم مَزِقُون عِرْضي جِحَاش الكِرْمِلَين لها فديدُ [٥]

ففــي البيــت أعمــل (مَزِقُــون) وهــو جمــع (مَــزِق) علــى وزن (فَعِــل) وهــو محــوَّل؛ للمبالغة من (مازق)، في كلمة (عِرضي) على المفعوليّة[٦].

---

[١] ينظر: السّيرافيّ، **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**، ٢٧٠/١؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣١٠/١؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ١٠/ ٣١٤؛ والبغداديّ، **خِزانَة الأَدَب وَلبّ لبَاب لِسَان العَرَب**، ١٧١/٨.

[٢] ينظر: **شرح الكافية الشَّافية**، ٧٩/١؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٦/ ٢٧٣٢؛ البغداديّ، **خِزانَة الأَدَب**، ١٧١/٨.

[٣] ينظر: **شرح الكافية الشَّافية**، ٧٩/١.

[٤] ينظر: **شرح الكافية الشَّافية**، ٧٩/١؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٦/ ٢٧٣٢؛

[٥] ينظر: **ديوانه**، ٤٢؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣١٠/١؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ٧٩/١؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٢/ ٨٥٨؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ١٨٨/٣؛ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٦/ ٢٧٣٢؛ والجَوجَريّ، **شرح شذور الذَّهب**، ٦٩٠/٢؛ اللغة: مَزِقون: جمع مزق، وهو شقّ الثّياب ونحوها، عِرضي: وعرض الرجل: جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه، جِحاش: جمع جحش وهو ولد الحمار، الكِرْمِلَين: اسم ماء في جبل طيئ، فديد: صياح وتصويت، والمعنى: بلغني أن هؤلاء القوم يتطاولون عليَّ وينالون عرضي بالقدح والذم، ولست أعبأ بهؤلاء، فهم عندي كالجحوش التي تَرِد هذا الماء وتتزاحم عليه، وهي تنهق وتصيح، ينظر: **ديوانه**، ٤٢؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٢/ ٨٥٧– ٨٥٨؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ١٨٨/٣.

[٦] ينظر: ابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ١٨٩/٣.

المـــذهب الثَّـــاني: مـذهب المبـرِّد، الَّـذي ذهـب إلـى أنَّـه لا يجـوز إعمالهمـا، واسـتدلَّ المبـرِّد علـى منـع إعمالهمـا بـأنَّ (فعـيلا) اسـم فاعـل مـن (فَعُـلَ)، و (فَعُـلَ) لا يتعـدَّى، وبمـا أنَّـه لا يتعـدَّى فالاشـتقاق منـه كـذلك، فمـا خـرج إليـه مـن غيـر ذلـك الفعـل فمضـارع لـه، ملحـق بـه، والفعـل الَّـذي هـو لـ (فَعيـل) فـي الأصـل إنَّمـا هـو مـا كـان علـى (فَعُـل)، نحـو: كَـرُم فهـو كـريم، وكـذلك (فَعِـلٌ) اسـم فاعـل مـن (فَعُـل) الَّذي لا يتعدَّى، فهو إذن كفعله لا يتعدَّى[1]،

وفـي هـذا السِّـياق لا يـرى المبـرِّد إجـازة سِـيبَوَيْهِ النَّصـب فيـه؛ لأنَّ (فعـيلا) إنَّمـا هـو اسـم الفاعـل مـن الفعـل الَّـذي لا يتعـدَّى [2]، وإذا كـان لا يتعـدَّى فـلا ينصب مفعولا.

ويـردّ ابـن عُصْـفُور علـى كلمـات المبـرِّد، ذاهبـا مـذهب سِـيبَوَيْهِ، ويَعـدّ مـا ذهـب إليـه مـن الاحتجـاج فاسـد، فـالكلام لـم يقـعْ إلَّا فـي (فَعِـلٌ وفَعيـل) الـواقعين مَوقـع مُفعـل، والسـؤال الَّـذي يتبـادر للـذهن: مـا الـدَّليل علـى أنَّ العـرب قـد أوقعتهمـا موقـع مُفعـل؟ بـل القيـاس يقتضـي أنْ يكـون كـلّ بنـاء علـى حكمـه ولا يوقـع موقـع غيـره، والجـواب علـى ذلـك أنَّ سِـيبَوَيْهِ لـم يقـل ذلـك، ولـم يـذهب هـذا المـذهب إلّا بعـد ورود السَّـماع بإعمالهـا[3]، وإنَّمـا أقعـد سِـيبَوَيْهِ القواعـد بالسَّـماع والقياس.

---

[1] ينظر: المُبرِّد، **المُقْتَضَب**، ١١٤/٢-١١٥؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ١٨٩/٣؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣٠٩/١.

[2] ينظر: **المُقْتَضَب**، ١١٤/٢.

[3] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣٠٩/١.

وصفوة القول وختامه عند الباحث ما أثبته سِيبَوَيْهِ من إعمال (فَعِلٌ وفَعيلٌ)، حيْثُ يقول سِيبَوَيْهِ: " وأجروا اسمَ الفاعل، إذا أرادوا أنْ يبالِغوا في الأمر، مُجراه إذا كان على بناء (فاعل)؛ لأنّه يريد به ما أراد بـ (فاعل) من إيقاع الفعل، إلاّ أنّه يريد أنْ يُحدَّثَ عن المبالغة، فممّا هو الأصلُ الّذى عليه أكثُر هذا المعنى: فَعولٌ، وفعّال ومفعال، وفَعِلٌ، وقد جاء: فَعيلٌ كَرحيمٍ" [1]، فثبت إذنْ أنّ (فَعِلٌ وفَعيلٌ) يعملان عمل اسم الفاعل، لما فيها من معنى المبالغة، وقد ورد ذلك في كلام العرب.

---

[1] **الكتاب**، ١/١١٠.

المسألة الثَّالثة عشرة

موقع (كَيْفَ) إذا وقعت قبل الجملة

تنقسم أدوات الاستفهام إلى قسمين: قسم لا يقع بعده إلّا الجملة، وقسم يقع بعده المفرد والجملة، والَّذي يقع بعده المفرد والجملة نحو: (متى وأيَن وكَيْفَ)، فإنْ وقع بعدها المفرد كانت في موضع الخبر، نحو: كَيْفَ زيدٌ؟ وأينَ الرَّحيلُ؟ ومتى السَّاعةُ؟ وإذا وقع بعدها الجملة كانت في موضع نصب على الظَّرف بما بعدها، إلَّا (كَيْفَ) فقد وقع في موقعها الإعرابيّ خلاف بين مذهبين:

المذهب الأوَّل: ذهب سِيبَوَيْهِ إلى أنَّها منتصبة على الظَّرف؛ لأنَّها عنده من باب الظّروف، فإذا قلت: كَيْفَ زيدٌ قائمٌ؟ فالتَّقدير عنده: على أيّ حال زيدٌ قائمٌ؟ فهي ظرف شبيهة باسم المكان[1]، فهي دائما في محلّ النَّصب على الظَّرفية.

وينقل سِيبَوَيْهِ رأي الخليل إذا وَلِي (كَيْفَ) جملة قائلا: "وزعم الخليل رحمه الله أنَّ النَّصب جيد إذا جعله ظرفا"[2]، ويرى الزَّمخْشَريّ أنَّ (كَيْفَ) تجري مجرى الظّروف[3]، وتقدير (كَيْفَ) عندهما في قولنا: كَيْفَ زيدٌ؟ أيْ على أيّ حال هو، أو في أيّ حال هو.

---

(1) ينظر: سِيبَوَيْهِ، **الكتاب**، ٤/ ٢٣٣؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٢/٢٤٩؛ وابن هشام، **مُغْني اللَّبيب**، ٢٧٢؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**، ١/٥٩٥؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٢/٢١٨؛ والصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان**، ١/٣١٤.

(2) سِيبَوَيْهِ، **الكتاب**، ١/٣٥١.

(3) ينظر: **المُفَصَّل في صَنْعَةِ الإعَراب**، ٢١٧.

ويكون الجواب المطابق عند سِيبَوَيْهِ على استفهامه في مثل: كَيْفَ زيدٌ قائمٌ؟ أنْ يُجاب: على خير، ونحو ذلك، وعند غيره أنْ يُقال: صحيحٌ أو نحوه[١]، فهي اسم استفهام عن الحال.

ويشير ابن مالك إلى حجّة من عدَّها ظرفا، فلا شكَّ في صحَّة تقدير: على أيّ حال مكان (كَيْفَ)، فكَيْفَ زيدٌ؟ في معنى: على أيّ حال زيدٌ؟ وسُمِّيت ظرفا؛ لأنَّها في تأويل جار ومجرور، كما أنَّ الظَّرف في تأويل جار ومجرور، مع العلم أنَّ (كَيْفَ) ليست موضوعة للظَّرفية، بل لأنَّ معناها راجع إليه بنوع من اللزوم[٢]، بمعنى أنَّ (كَيْفَ) لم تُوضع ابتداء كظرف زمان أو مكان، ولكنَّ التَّأويل أجاز ذلك.

والسّؤال المطروح: كَيْفَ تُجعل ظرفًا وهي ليست باسم زمان ولا مكان؟ فالحقيقة أنَّ الَّذي أهَّلها لذلك؛ أنَّها واقعة على الأحوال، والحال قد تشبه الظَّرف، فيقال: زيدٌ في حالٍ حسنة، فكذلك (كَيْفَ) [٣].

المذهب الثَّاني: ذهب الأَخْفَش والسِّيرَافيّ أنَّ (كَيْفَ) اسم غير ظرف، فإذا قلت: كَيْفَ زيدٌ قائمٌ ؟ فالتقدير عنده: أمسرعًا زيدٌ قائمٌ أم غيرُ مسرع؟ وعليه فهي تقع موقع الحال[٤]، فتكون في موضع نصب على الحال.

---

[١] ينظر: ابن هشام، **مُغْني اللَّبيب**، ٢٧٢؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٢١٨/٢.

[٢] ينظر: ابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ٤/ ١٠٥.

[٣] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٢٤٩/٢.

[٤] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٢٤٩/٢؛ وابن هشام، **مُغْني اللَّبيب**، ٢٧٢؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**، ١/ ٥٩٦؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٢١٨/٢.

ويرى ابن عُصْفُور فساد هذا المذهب؛ لأنَّ الحال خبر من الأخبار، و(كَيْفَ) استفهام فلا يصحّ وقوعها خبرا [1].

ويكون الجواب المطابق عند الأَخْفَش والسِّيرَافيّ على الاستفهام في مثل: كَيْفَ زيدٌ قائمٌ؟ أنْ يُجاب: صحيحٌ أو سقيمٌ أو نحو ذلك[2].

ومن ذهب مذهب الأَخْفَش والسِّيرَافيّ، يرى أنَّ الصَّحيح أنَّها اسمٌ صريح غيرُ ظرف، وإنْ أدى معناها معنى (على أيِّ حال)، ولا أدلّ على ذلك أنّك تُبْدِل منها الاسم، فتقول: كيْفَ أنتَ؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ؟ ويقع الجوابُ بالاسم، فتقول في جواب من قال: كَيْفَ أنتَ؟ صحيحٌ، أو سقيمٌ، ولو كانت ظرفا، لوقع البدلُ منها، والجوابُ عنها بالظَّرف، فـ (أيْنَ) مثلا ظرف، فلم يُجَبْ عنها إلَّا بظرف، نحو: أينَ أنتَ؟ فيقال: في الجامعة أو في المكتبة، ولو قال في جواب: كَيْفَ أنت؟ على حالِ كذا، لم يمتنع، وكان الجوابُ معنويًّا، لا على اللَّفظ، وأيضا لو كانت ظرفًا أو في تقدير الظَّرف، لدخل عليها حرف الجرّ، لكنَّه امتنع، ولم يمتنع دخولُه على (أَيْنَ ومَتَى) [3].

والصَّحيح عند ابن عُصْفُور ما ذهب إليه سِيبَوَيْهِ والَّذي يدلّ على صحَّة مذهبه أنَّ (كَيْفَ) لا تتصرّف، فلا تُستعمل في موضع الفاعل أو المفعول به، ولا يدخل عليها حرف جرّ، وباب الأَسْمَاء غير المتصرّفة أنْ تكون ظروفا، وأيضا فإنَّها إذا جُعلت ظرفا كانت في تقدير: أصحيحٌ أم سقيمٌ أم مريضٌ أم

---

[1] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٢٤٩/٢.

[2] ينظر: ابن هشام، **مُغْني اللَّبيب**، ٢٧٢؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٢١٨/٢.

[3] ينظر: ابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٣/ ١٤١؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٩/ ٤٤٦٢.

ضـــعيفٌ، أم غيـــر ذلـــك مـــن الأحـــوال الَّتـــي يُمكـــن السُّـــؤال عنهـــا [1]، وعلـــى كـــلا الوجهين يُستفهم بها عن الأحوال.

وبعـــد الاطـــلاع علـــى حجـــج المـــذهبين، وقـــوَّة بيانهمـــا، يقـــف الباحـــث هنـــا دون تـــرجيح مـــذهب علـــى آخـــر، فكلاهمـــا لـــه مـــن الحجّـــة والقـــوَّة مـــا لـــه، وعليـــه لا ضـــير أنْ نأخـــذ بالمـــذهبين، والتَّـــرجيح حســـب ســـياق الحـــديث ومعنـــاه، فـــيمكن فـــي مواضـــع عدّ (كَيْفَ) ظرفا، وفي مواضع أخرى عدّها حالا.

[1] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٢٤٩/٢.

الفصل الثَّاني

آراء سِيبَوَيْهِ في الأفعال

المسألة الأولى: (ليسَ) بين الفعليّة والحرفيّة.

المسألة الثَّانية: حكم المضارع المنفيّ بعد (حَتَّى).

المسألة الثَّالثة: بناء (كان) للمفعول (مكونٌ) وعملها.

المسألة الرَّابعة: النَّصب والجرّ بعد (ما خلا) و (ما عدا).

المسألة الخامسة: نصب الفعل المضارع بعد فاء الجواب.

المسألة السَّادسة: موضع ضمائر النَّصب المتَّصلة بأفعال المقاربة.

المسألة السَّابعة: تَثْنِيَة (لبَّيك).

الفصل الثَّاني

آراء سِيبَوَيْهِ في الأفعال

الفعل هو القسم الثَّاني من أقسام الكلم، وهو ركن من أركان الجملة الفعليّة، والفعل محتاج للاسم؛ حيْثُ يسند الفعل إليه، فلكل فعل فاعل.

وحدّ سِيبَوَيْهِ الفعل حسب الزَّمان قائلا: " وأمّا الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأَسْمَاء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع" [1]، وعرَّف ابن الحاجب الفعل: " ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة" [2].

وللفعل خواصّ عديدة منها: دخول (قد)، والسّين، و (سوف)، والجوازم، ولحاق تاء الفاعل، وتاء التَّأنيث، ونون التَّوكيد.

والمسائل الَّتي يتناولها الفصل الثَّاني تتمثل في الحديث عن أراء سِيبَوَيْهِ في الأفعال، وتدور حول سبع مسائل على النَّحو الآتي: (لَيْسَ) بين الفعليّة والحرفيّة، وحكم المضارع المنفيّ بعد (حَتَّى)، وبناء (كان) للمفعول (مكونٌ) وعملها، والنَّصب والجرّ بعد (ما خلا) و (ما عدا)، ونصب الفعل المضارع بعد فاء الجواب، وموضع ضمائر النَّصب المتَّصلة بأفعال المقاربة، وتَثْنِيَة (لبَّيكَ).

---

[1] **الكتاب**، ١٢/١.

[2] ابن الحاجب، **الكافية في علم النَّحو**، ٤٤.

المسألة الأولى

(لَيْسَ) بين الفعليّة والحرفيّة

لا خلاف بين النّحاة في أنَّ (ليس) ترفع الاسم وتنصِب الخبر، ويذكر ابن عُصْفُور أنَّ (كان) وأخواتها أفعال بلا خلاف إلّا (ليس)، حيْثُ تعدَّدتْ أقوال النّحاة فيها، فمنهم مَن يدَّعي فعليَّتها، ومنهم مَن يؤكِّد حرفيتها[١]، ومن خلال تتبَّع أقوال النّحاة فيها نجدهم انقسموا إلى مذهبين:

المذهب الأوَّل: مذهب سِيبَوَيْهِ الَّذي يرى فعليَّتها، هو وجمهور البصريّين وكذلك الكوفيّين؛ حيْثُ يقول سِيبَوَيْهِ في سياق حديثه عن تصرّف كان وأخواتها: " فأمّا (ليس) فإنَّه لا يكون فيها ذلك؛ لأنَّها وضعَتْ موضعا واحدا، ومِنْ ثُمّ لم تصرّف تصرّف الفعلِ الآخَر " [٢]، ويؤكِّد ابن عُصْفُور على فعليَّتها[٣].

والدَّليل على أنَّها فعل اتّصالها بالضَّمائِر وتاء التَّأنيث السَّاكنة، تماما كاتّصالها بالأفعال المتصرّفة، فـ (كان) فعل قياسا على (عسى)، مثل قولهم: لستَ، ولسْتُ، ولستِ، وليسَا، وليسُوا، ولسْنَ، كما تقول: ذهبْتَ، وذهبْتُ، وذهبْتِ، وذهبَا، و ذهبُوا، وذهبْنَ، وكذلك (عَسَيْتُ) وما يتَّصل بها من

---

[١] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٨٩/١.

[٢] **الكتاب**، ٤٦/١؛ وينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٩٠/١.

[٣] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٩٠/١.

الضَّمائِر، وثبوت ذلك دلّ على أنَّها فعل، حيْثُ إنَّ الحروف والأَسْمَاء لا تتصل بهذه العلامات، واختصاصها بهذه العلامات دليل على فعليّتا [1].

المذهب الثَّاني: ذهب ابن السَّرَّاج وأبو علي الفارسيّ وأبو بكر بن شقير(٣١٧هـ) إلى أنَّ (ليسَ) حرف؛ لأنَّها لا تتصرّف، أي: لا يأتي منها المضارع والأمر [2].

واحتجّوا على ذلك بحجتين:

الأولى: أنَّ (ليس) أشبه الحرف من وجهين: دلالتُها على النَّفي كالحرف، الَّذي تدلّ عليه (ما) وغيرها من حروف النَّفي، وكذلك جمودها كالحرف فهو لا يتصرّف[3].

الثَّانية: أنَّه خالف سنن الأفعال العامَّة، فالأفعال تدلّ على الحدث دائما، والزَّمان بحسب الصِّيغ المختلفة، و(ليسَ) لا تدلّ على الحدث أصلا، ولا تدلّ على الزَّمان كعامَّة الأفعال الماضية، الَّتي تدلّ على الزَّمان الَّذي انقضى، و(ليسَ) تدلّ على نفي الحدث الَّذي دلّ عليه خبرها في الزَّمان الحاضر إلى أنْ تقوم قرينة تصرّفه إلى الماضي، أو المستقبل، فإذا قلت: (لَيْسَ خلقَ اللهُ مثلَه) فليس أداة نفي، واسمها ضمير شأن محذوف، وجملة (الفعل الماضي وفاعله) في محلّ نصب خبرها، وفي هذا المثال قرينة؛ وهي كون الخبر ماضيا على أنَّ المراد نفي الخلق في الماضي، وقوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ

---

[1] ينظر: ابن السَّراج، **الأصول في النَّحو**، ٢٧/١؛ والسّيرافيّ، **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**، ١/ ٢٩٨؛ وابن الورَّاق، **علل النَّحو**، ٢٤٥؛ وابن جِنّيّ، **المنصف**، ٢٥٨؛ وابن بابشاذ، **شَرح المقدِّمَة المُحْسِبَة**، ٢/ ٣٥٠؛ وأبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ١/ ١٣٠؛ والعُكْبَريّ، **اللُّبَاب**، ١٦٩/١؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٤٩٣؛ والعُكْبَريّ، **التَّبيِين**، ٣٠٨ –٣٠٩.

[2] ينظر: ابن السَّراج، **الأصول في النَّحو**، ٢٧/١؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٤٩٤؛ وابن هشام، **مُغْني اللَّبِيب**، ٣٨٧.

[3] ينظر: ابن هشام، **مُغْني اللَّبيب**، ٣٨٧؛ وابن عقيل، **شَرْح ابن عَقِيل** (الحاشية)، ٢٦٢/١.

يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا ﴿٨﴾ ﴾[1] ، يشتمل على قرينة تدلّ على أنَّ المراد نفي صرفه عنهم فيما يستقبل من الزَّمان[2]، ومن خلال هذه الأدلَّة قالوا: بحرفيّة (ليس).

وأجاب البصريّون على حجَّة من قال بحرفيَّتها، أنَّها تقبل علامات الفعل، من تاء التَّأنيث السَّاكنة ومن تاء الفاعل، وتلازم رفع الِاسْم وَنصب الْخَبَر[3]، وكلّ ذلك يدلّ على فعليّتها.

واحتجّ القائلون أيضا بحرفيّة (ليسَ) بالسَّماع والقياس.

فأمّا السَّماع فما حكى سِيبَوَيْهِ من قول العرب: (ليس الطيبُ إلّا المِسْكُ) فرفعَ المسكَ والطيبَ جميعا، مشبّها إيّاها بـ(ما) النَّافية، المقترنة بـ (إلَّا) النَّاقضة للنَّفْي، ولم تعمل (ليس) عمل (كان) وأخواتها[4].

وأما القياسُ فمن أوجهٍ عدة:

الأوَّل: أنَّ الفعل يُثبت الحدث والزَّمان، و(ليس) لا تدلّ على واحد منهما، بل تنفيهما، فهي مثل (ما) النَّافية، **والثَّاني:** أنَّها لو كانت فعلا ثلاثيا لكانت على أَحد أوزان الفِعلِ: فَعُل، وفَعَلَ، وفَعِلَ، ولا تأتي ليس على أيّ وزن منها، وأمَّا **الثَّالث:** أنَّ (ليسَ) لا يصحُّ أن تكونَ صلةً لـ (ما) المصدريّة، كقولك: ما أحسنَ ما ليسَ زيدٌ قائما، ولو كانت فعلا لصحَّ أنْ تكون صلة لـ (ما)، وأمَّا **الرَّابع:** أنَّ (ليسَ) تعمل كـ (ما) النَّافية في رفع

---

[1] **هود:** ٨.

[2] ينظر: ابن هشام، **مُغْني اللَّبيب**، ٣٨٧؛ وابن عقيل، **شَرْح ابن عَقِيل** (الحاشية)، ٢٦٢/١.

[3] ينظر: ابن هشام، **مُغْني اللَّبيب**، ٣٨٧؛ وابن عقيل، **شَرْح ابن عَقِيل** (الحاشية)، ٢٦٣/١.

[4] ينظر: العُكْبَريّ، **التَّبيّين**، ٣١٠-٣١١.

الاسم ونصب الخبر مثل: ليس زيدٌ بزائرك فتكرمه، وقولك: ما زَيْدٌ بزائِرك فتكرمه، **والخامس:** أنّها غيرُ مُتصرّفةٍ، وأنَّها لا تدخلُ عليها (قد)، وهذا من أدلّ علامات الأفعال[١].

ورُدّ هذا المذهب حول الاحتجّاج بالسَّماع، من ثلاثة أوجه:

الأوَّل: أنّها شاذةٌ، كما الجرّ بـ (لعلّ)، و**الثَّاني:** أنَّ في (ليس) ضمير الشَّأن، والتَّقدير ليس الشَّأن، والقصة الطيبُ إلّا المسك، كما قالوا: (ليسَ خلقَ اللهُ إلّا مثلَه)، و**الثَّالث:** أنَّ الأصل في (كان) وأخواتها أنْ تكون دالَّة على الحدث، ثمّ تجرّدت للدَّلالة على الزَّمان، وقد يأتي لفظ (كان) زائدا فلا يدلّ على حدث ولا على زمان، وكذا الحال في (ليس) [٢].

وأفسد العلماء احتجّاجهم بالقياس، من وجوه:

الأوَّل: ليس كلّ الأفعال موضوعة للإثبات، فهناك أفعال تدلّ على النَّفي فقط، مثل: أمسكَ عن العمل، وكفَّ عنه، وتركَ، وصامَ، فإنَّ ذلك كلّه يدلّ على النَّفي، وهي أفعال بلا خلاف، وهذا ردّ على من قال: بأنَّ الفعل موضوع للإثبات[٣].

الثَّاني: (ليس) فعل لفظيٌّ لا حقيقيّ، يَجري عليه حكم الحقيقيّ في العمل، أمّا قولهم: لو كان فعلا لكانت على أحد أوزان الفعل: فهي في الأصل على مثال (فَعِلَ) بالكسر، ولكن سكنت كما كان ذلك في قولهم: (صَيْد البعير)،

---

[١] ينظر: العُكْبَريّ، **التَّبيين**، ٣١١.

[٢] ينظر: **نفسه**، ٣١١ –٣١٣.

[٣] ينظر: **نفسه**، ٣١٣– ٣١٤.

وأصله (صَيِدَ) إذا أصابه داء في عنقه يسمَّى (الصّيد)، ولزم هذا التَّسكين في (ليس) لشبهها بالحروف، وصارت في اللَّفظ مثل (ليت) [١].

الثَّالث: (ليس) وضعت للنفي فلا يكونُ منها مصدرٌ، فلا تأتي صلةً لـ (ما) المصدريّة[٢].

الرَّابع: هناك أفعال لا تتصرّف مثل: (عسى) وأفعال التَّعجب، ومع ذلك لا ننفي فعليَّتها، وفي ذات السِّياق لا تدخل عليها (قد) وهي أفعال[٣].

ويذهب ابن عُصْفُور مذهب سِيبَوَيْهِ مستدلّا على فعليَّتها: من لحاق علامة التَّأنيث لها على حدّ ما تلحق الفعل، ومن أنّها تثبت مع المؤنث وتسقط مع المذكر، نحو: ليسَ قائمًا، وليست هندُ قائمةً، كما تقول: قامَ زيدٌ وقامتْ هندُ، وهذا لا ينطبق على الحرف، فعلامة التَّأنيث تلحق المؤنَّث والمذكر، نحو: قامَ زيدٌ ثمّةَ عمرو وثمّةَ هِندُ، إضافة إلى اتّصالها بضمائر الرَّفع، نحو: ليسا أو ليسُوا، ولو كانت حرفا لم يكن ذلك فيها؛ لأنّ الحرف إنَّما يتَّصل به ضمير الخفض أو النَّصب نحو: إِنَّكَ، وإِنَّه، وبِكَ، وبِه، فثبت أنّها فعل[٤].

والقول عندي ما قاله سِيبَوَيْهِ، واختاره جمهور النّحاة من البصريّين والكوفيّين من أنَّ (ليس) فعل لا حرف؛ لاتّصالها بالضَّمائِر وتاء التَّأنيث السَّاكنة، وهي أيضا تلازم رفع الِاسْم وَنصب الْخَبَر.

---

[١] ينظر: العُكْبَريّ، **التَّبيّين**، ٣١٣- ٣١٤.

[٢] ينظر: **نفسه**، ٣١٣- ٣١٤.

[٣] ينظر: **نفسه**، ٣١٣- ٣١٤.

[٤] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١/١٩٠.

المسألة الثَّانية

حكم المضارع المنفي بعد (حَتَّى)

تـــدخل (حَتَّـــى) علـــى الفعـــل المضـــارع، فينتصِـــب بعـــدها ويرتفـــع، ويتعـــيَّن النَّصـــب إذا كـــان مســـتقبلا، ولا ينتصـــب إلّا إذا كـــان كـــذلك[1]، والمشـــهور حينهـــا أنَّ لها معنيين:

الأوَّل: انتهـــاء الغايـــة، بمعنـــى (إلـــى أن)[2] نحـــو: (سأســـير حَتَّـــى تطلـــع الشـــمس) ونحـــو قولـــه تعـــالى: ﴿ قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ ٩١ ﴾[3] .

الثَّـــاني: التَّعليـــل، وعلامـــة كونهـــا للتَّعليـــل أنْ يَحسُـــن فـــي موضـــعها (كـــي)[4]، نحـــو قولـــه تعـــالى: ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْۗ ٧ ﴾[5] .

وإذا ولـــي (حَتَّـــى) فعـــل مضـــارع دلَّ علـــى الحـــال حقيقـــة، أو مـــؤوّلا بالحـــال، تعـــين الرَّفـــع، وذلـــك نحـــو قولـــك: (ســـرت حَتَّـــى أدخـــلُ المدينـــة)، إذا قلـــت ذلـــك وأنـــت داخـــل فيهـــا، و(مـــرض فـــلان حَتَّـــى لا يرجونَـــه) أي: فهـــو الآن لا يُرجـــى، وكـــذا إنْ كـــان الـــدخول قـــد وقـــع، وقُصـــد بـــه حكايـــة الحـــال الماضـــية، نحـــو (كنـــت ســـرت حَتَّـــى

---

[1] ينظر: السَّامرائيّ، **معاني النَّحو، ٣/٣٧٤.**

[2] ينظر: المراديّ، **الجَنَى الدَّانِي** ، ٥٥٤؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**،٣٨١/٢؛ والسَّامرائيّ، **معاني النَّحو، ٣/٣٧٥.**

[3] **طه:** ٩١.

[4] ينظر: المراديّ، **الجَنَى الدَّانِي** ، ٥٥٤؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**،٣٨١/٢؛ والسَّامرائيّ، **معاني النَّحو، ٣/٣٧٥.**

[5] **المنافقون:** ٧.

أدخلُهـــا) و(ضُـــرِب أمـــسِ حَتَّـــى لا يســـتطيعُ اليـــومَ أنْ يتحـــرَّكَ) [1]، وخـــالف الأَخْفَش سِيبَوَيْهِ في حال كون الفعل منفيًّا غير موجب[2] .

فلـــم يجـــز سِـــيبَوَيْهِ فيمـــا بعـــد (حَتَّـــى) إلّا النَّصـــب قـــائلا: "واعلـــم أنَّ الفعـــل إذا كـــان غيـــر واجـــب لـــم يكـــن إلّا النَّصـــب"[3]، كقولـــك: مـــا ســـرت حَتَّـــى أدخـــلَ المدينـــةَ؛ فعـــدم السَّـــير لا يكـــون ســـببا فـــي الـــدخول؛ فالـــدّخول لا يتســـبّب عـــادة عـــن عـــدم السَّـــير، فلـــو رفـــع الفعـــل لـــزم أنْ يكـــون مســـتأنفا مقطوعـــا بوقوعـــه ومـــا قبلهـــا ســـبب لـــه، وهـــذا لا يصـــحّ؛ لأنّ مـــا قبلهـــا منفـــيّ فـــي (مـــا ســـرت) فيلـــزم وقـــوع المســـبب مـــع نفي السَّبب [4].

وأجـــاز الأَخْفَـــش الرَّفـــع فـــي نحـــو: (مـــا ســـرت حَتَّـــى أدخـــلُ المدينـــةَ)؛ لأنّ أصـــل الكـــلام موجـــب، وهـــو: ســـرت حَتَّـــى أدخـــلَ المدينـــةَ، ثـــمّ أدخلـــت أداة النَّفـــي على الكلام بأسره، فانتفى أنْ يكون السَّير مؤدّيا للدّخول[5].

ويـــرى ابـــن عُصْـــفُور ألّا ينبغـــي أنْ نعـــدّ هـــذا خلافـــا بـــين علمـــي النَّحـــو سِـــيبَوَيْهِ والأَخْفَـــش؛ لأنّ سِـــيبَوَيْهِ منـــع الرَّفـــع بتقـــدير أنَّ السَّـــير يكـــون عدمـــه ســـببا

---

[1] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٩٨/٢؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٤٢٨٤/٨؛ والشَّاطبي، **المقاصد الشَّافية**، ٦/ ٣٩؛ والسَّامرائيّ، **معاني النَّحو**، ٣٧٦/٣.

[2] ينظر: المراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٥٥٧؛ **وتَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٣/ ١٢٥١؛ **و**السُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**،٣٨٣/٢.

[3] **الكتاب**، ٢٤/٣.

[4] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٩٩/٢؛ وأبو حيَّان الأَنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ١٦٦٣/٤؛ والمراديّ، **الجَنَى الـدَّانِي**، ٥٥٦-٥٥٧؛ ونَـاظِر الجَـيْش، **شَـرح التَّسْـهيل**، ٤٢٨٤/٨؛ والشَّـاطبي، **المقاصـد الشَّـافية**، ٦/ ٤٣- ٤٤؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**،٣٨٣/٢؛ وحسن، عباس، **النَّحو الوافي**، ٣٥٠/٤.

[5] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٩٩/٢؛ وأبو حيَّان الأَنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ١٦٦٣/٤؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٥٥٦-٥٥٧؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٤٢٨٤/٨؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**،٣٨٣/٢.

للـــدّخول، لكـــنْ سِـــيبَوَيْهِ لـــم يـــتكلم بهـــذا، وبـــذا فـــالأولى أنْ يُلـــتمس هـــذا الخـــلاف لهما[1].

ونُقـــل عـــن الأَخْفَـــش أنّـــه يـــرى أنَّ الرَّفـــع فـــي النَّفـــي جـــائز فـــي القيـــاس إلّا أنَّ العـــرب لـــم تســـتعمله[2]، فكفـــى مؤنـــة الـــرّدّ عليـــه، ونقـــول: إنَّمـــا نـــتكلم بمـــا تكلمـــت بـــه العرب، وإذا العرب لم تستعمله لا يجب أنْ نُولي له اهتماما.

---

[1] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٢/٩٩.

[2] ينظر: نَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٨/٤٢٨٥.

المسألة الثَّالثة

بناء (كان) للمفعول (مكونٌ) وعملها

الفعل إمّا أنْ يكون تامّا أو ناقصا، فإنْ كان تامّا فلا خلاف في بنائه على صيغة اسم مفعول، وإنْ كان ناقصا فقد وقع الخلاف في بنائه، وذكر سِيبَوَيْهِ في كتابه في معرض حديثه عن تصرّف (كان): " كُنَّاهم، كما تقول: ضربناهم، وتقول: إذا لم نكنْهم فمَن ذا يكونُهم، كما تقول: إذَا لم نَضربهم فمن يضربهم"[١]، ويُجري سِيبَوَيْهِ الفعل النَّاقص مجرى الفعل التَّام، ثمَّ واصل سِيبَوَيْهِ حديثه قائلا: " فهو كائن ومكونٌ، كما تقول ضاربٌ مضروبٌ"[٢]، وذكر مثل ذلك ابن عُصْفُور على أنَّ سِيبَوَيْهِ أجاز أنْ يُقال: (مكونٌ)، لكنّه لم يُبَيِّن على أيّ وجه ذلك[٣].

واختلف علماء النَّحو في بناء اسم المفعول من (كان – مكونٌ) في الإجازة والمنع، على مذهبين اثنين:

المذهب الأوَّل: أجاز سِيبَوَيْهِ أن يُقال: مكونٌ، لكنَّه لم يوضح مقصوده، وخرَّج ابن عُصْفُور ذلك على أنْ يُحذف المخبر عنه، ويُحذف بحذفه الخبر، ثمَّ يقوم مقامهما شبه الجملة – إنْ وجدت في الكلام– مقام المحذوف، فتقول على هذا: كِينَ في الدَّار، والدَّار مكونٌ فيها، أي مكونٌ فيها أمرٌ أو قصةٌ، أي: واقع [٤]، وههنا أشكل كلام سِيبَوَيْهِ على النَّاس، فذهبوا إلى التَّأويل.

---

[١] **الكتاب**،١/٤٦.

[٢] **نفسه**،١/٤٦.

[٣] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١/١٩٤.

[٤] ينظر: **نفسه**،١/١٩٤.

وأجاز ذلك أيضا السِّيرَافيّ، وابن هشام، والكوفيّون، ومن أبرزهم الكسائيّ (١٨٩هـ) ، والفرَّاء[١]، ونصَّ الصّيْمَري على أنَّ مذهب الجواز هو مذهب الكوفيِّين، كما نصَّ على أنَّ المنع مذهب البصريِّين [٢].

ويُعلّق السِّيرَافيّ على قول سِيبَوَيْهِ: (كائن ومكون)، فالكائن اسم الفاعل من كان؛ لأنّك إذا قلت: (كان زيد قائما) جاز أنْ تقول: زيد كائنٌ قائمًا، وأمَّا (مكونٌ) فهو لما لم يُسَمَّ فاعله، غير أنّ (كان) لا يجوز نقلها إلى ما لم يُسَمَّ فاعله، بأنْ يُقام الخبر مقام الاسم؛ لأنّا إذا قلنا: كان زيدٌ أخاك، فزيد والأخ لا يَستغني أحدهما عن الآخر، كالمبتدأ والخبر، فلا يجوز أنْ تحذف زيدا، فيبقى الخبر منفردا، فلا يصحّ أن تقول: (حسبتُ زيدا) دون خبر؛ لأنَّ (كان، وحسب) جميعا لا يستغنيان عن الاسم والخبر[٣]، فإذا بُنيت على صيغة تحتاج لنائب الفاعل، حلَّ الخبر محلَّ الاسم، فاستغني عن الاسم، والاسم والخبر متلازمان، لا يستغني أحد عن الآخر.

ويستكمل السِّيرَافيّ معلّقا على قول سِيبَوَيْهِ: ولكنّ الوجه الَّذي يصحّ منه (مكونٌ) أنْ تحذف الاسم والخبر جميعا، وتصوغ كان لمصدرها، وحينها تنوب مناب الاسم والخبر، ويكون الاسم والخبر تفسيرا له، فتقول: كِين الكونُ زيدٌ منطلقٌ، فالكون اسم ما لم يُسَمَّ فاعله لـ (كين)، وزيدٌ منطلقٌ، هي جملة تفسير الكون، ألَا ترى أنّه لو قال قائل: هل كان زيدٌ منطلقًا، لقلت: قد كان ذاك، وإنّما تريد: قد كان ذلك الكون، فيَفهم المخاطب بذلك أنّ زيدا

---

[١] ينظر: أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ٣/ ١٣٢٦؛ **والتَّذييل والتَّكميل**،٦/٢٥٥.

[٢] ينظر: أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ٣/ ١٣٢٦.

[٣] ينظر: **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**، ١/ ٣٠١.

منطلق، إذا قلت: كان زيدٌ منطلقًا كونًا، ثمَّ نقلته إلى ما لم يُسَمَّ فاعله، أقمت الكون مقام الفاعل، وجعلت الجملة تفسيرا للكون، فقلت: كِين الكونُ زيدٌ منطلقٌ، ويجوز إضمار الكون؛ لدلالة الفعل عليه، إذا كان مصدرا، فتقول: كين زيدٌ منطلقٌ، ومكونٌ زيدٌ منطلقٌ [١].

وإجازة السِّيرَافيّ من حذف الاسم والخبر مردودة عليه؛ لأنَّ هذه الأفعال النَّاقصة قد رُفض إحداثها، بمعنى أنّها لا تدلّ على الحدث، وعليه، فليس لها أذن للحدث يقوم مقام المحذوف[٢]، فهذه الأفعال لا تكتفي بمرفوعها، ولو اكتفت لجاز ما ذهب إليه السِّيرَافيّ.

وأفسد ابن مالك ما ذهب إليه الكسائيّ والفرَّاء؛ لعدم وجود الفائدة، ولاستلزام وجود خبر عن غير مذكور ولا مقدّر[٣].

المذهب الثَّاني:

منع ابن السَّرَّاج وأبو عليّ الفارسيّ بناء (كان) على صيغة اسم المفعول؛ حيْثُ رَدَّ ابن السَّرَّاج على المجيزين في (كانَ زيدٌ قائمًا)، أنْ يردوه إلى ما لم يُسَمَّ فاعله فيقولون: (كِين قائم)، فـ (كان) فعل غير حقيقي، وهو ناقص، فلا يُبنى لما لم يُسَمَّ فاعله، وهو يدخل على المبتدأ والخبر، والفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة، والمفعول غير مفعول على الصّحَّة، وعليه، فليس

---

[١] ينظر: **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**، ١/ ٣٠١- ٣٠٢.

[٢] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٩٤/١.

[٣] ينظر: **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ١٢٩/٢-١٣٠.

فيه مفعول يمكن أنْ يقوم مقام الفاعل؛ لأنَّهما غير متغايرين إذ كانا إلى شيء واحد؛ لأنّ الثَّاني هو الأوَّل في المعنى[1].

ويرى أبو عليّ الفارسيّ أنَّ الأفعال الَّتي تدلّ على الزَّمان وحده لا تُبنى للمفعول به، نحو: (كان) وبابها، حيْثُ لم يقم معها مقام الفاعل؛ لأنَّ المبتدأ والخبر أصل الكلام بها، والفعل هنا دالّ على الزَّمان وحده، وعليه، فالكلام لا يوازي (ضُرِبَ زيدٌ)؛ لأنّه منقوص من دلالة الحدث، ولو قلت: كان شأنُكَ القتالَ، فبنيت الفعل للمفعول لم يجز أيضا (كِين القتالُ)؛ لانتقاصه عن إحداث القتال[2]، وعليه لا تعامل الأفعال النَّاقصة كالأفعال التَّامة، حيْثُ تفتقر الأفعال النَّاقصة للحدث.

ويمنع ابن الحاجب بناء (كان) النَّاقصة وأخواتها لما لم يُسَمَّ فاعله؛ لأنَّها لو بُنيت لم يخلُ الأمر إمَّا أن يُحذف اسمها وخبرها جميعا، أو يثبتا جميعا، أو أحدهما دون الآخر، والجميع باطل، أمَّا إذا حُذفا جميعا فإنَّه فاسد من جهة إخراج (كان) عن معناها الموضوعة له؛ لأنَّها موضوعة لإثبات اتصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي، وفي حال عدم ذكرهما يكون استعمالها في غير ما وُضعت له، وهو فاسد، وأمَّا إذا ثبتا جميعا فلا يستقيم؛ لأنَّه إخراج لبناء ما لم يُسَمَّ فاعله عن حقيقته، إذ حقيقته أن يُحذف المنسوب إليه الفعل، وهذا لم يحذف، وأمّا إنْ حُذف أحدهما، فإنْ كان الأوَّل

---

[1] ينظر: **الأصول في النَّحو**، ١/ ٨١.

[2] ينظر: **المسائل البصريّات**، ١/ ٢٣٢.

فهو فاسد لوجهين: أحدهما: أنَّه إخراج لـ (كان) عن معناها، وهو غير مستقيم، والثَّاني: إقامة ما هو في المعنى خبر مقام ما لم يُسَمَّ فاعله، وإنْ كان الثَّاني دون الأوَّل فهو فاسد لوجهين: أحدهما: أنَّه يلزم في بناء ما لم يُسَمَّ فاعله حذف المنسوب إليه، وهذا لم يحذف، والثَّاني: خروج (كان) عن المعنى الموضوعة هي له، إذ وضعها لإثبات الشَّيء على صفة ولم تذكر الصّفة[1]، وعليه، فإن بناء (كان) لِمَا لم يُسَمَّ فاعله يتطلَّب حذف الاسم أو الخبر أوحذفهما جميعا، وهذا فاسد حيْثُ يخرجها عمَّا وضعت له.

إنَّ كلام سِيبَوَيْهِ أشكل على النَّاس، وأوَّله ابن عُصْفُور بإجازة بناء اسم المفعول من (كان)، على أن تقوم شبه الجملة مقام الاسم والخبر[2]، وأجود ما أُوِّل به كلام سِيبَوَيْهِ بأنّه أراد فقط تصرّف الفعل، ولم يقصد عمله[3].

والمختار عند الباحث تماشيا مع العُكْبَرِيّ ومن سار معه، أنّه لا يجوز بناء (كان) للمفعول لوجوه عدّة أهمّها:

أوّلا: أنّ معمولي (كان) متَّحدان بخلاف الفاعل والمفعول، فلا يُبنى نحو: (كان زيدٌ قائمًا) للمجهول، فلا يقال: كِين زيدٌ، بخلاف: ضربَ زيدٌ عمرًا، وحينها يقال: ضُرِبَ عمرٌو.

ثانيا: لا يقوم خبر كان مقام اسمها؛ لأنّه هو الاسم في المعنى، والخبر مسند إلى غيره فلا يسند إليه؛ لأنَّك إذا قلت: كانَ زيدٌ قائمًا، فقد أسندت القيام لزيد فـ(قائم) مسند و(زيد) مسند إليه، فإذا بَنيت للمجهول فقلت: كِين قائمٌ، فقد

---

[1] ينظر: **أماليه**، ٢/ ٧٢٢.

[2] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١/١٩٤.

[3] ينظر: أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب** ٣/ ١٣٢٥؛ **والتَّذييل والتَّكميل**،٦/٢٥٥.

جعلت (قائما) مسندا إليه بعد أنْ كان مسندا [1]، وبعبارة أخرى أقمت الخبر مقام الاسم، وهذا لا يجوز.

ثالثا: بناء (كان) للمفعول يلزمه حذف الاسم لشبهه بالفاعل، فإذا حُذف الفاعل وجب حَذف الخبر؛ لأنّه لا يمكن أن يُؤتى بالخبر بغير مُخبْرٍ عنه، وفي السِّياق ذاته لا يَستغني اسم كان عن خبرها؛ لأنّهما بمنزلة المبتدأ والخبر.

---

[1] ينظر: العُكْبَريّ، **اللُّبَاب**، ١/ ١٦٣.

المسألة الرَّابعة

النَّصب والجرّ بعد (ما خلا) و (ما عدا)

تستعمل (خلا) و(عدا) في الاستثناء فعلا وحرفا، وتجرّ ما بعدها إذا كانت حرفا، نحو: قام القوم خَلا زيدٍ، وعَدَا عَمْرٍو؛ فالجرُّ على أنّهما حرفان مختصّان بالأَسْمَاء، كما يجوز أنْ تَنصب ما بعدها على اعتبارهما فعلين ماضيين غير متصرّفين، نحو: قامَ القومُ خلا زيدًا، وعدا عمرًا، يقول سِيبَوَيْهِ في هذا السِّياق: " وأمَّا (حاشا) فليس باسم، ولكنَّه حرفٌ يجرّ ما بعده كما تجرّ حَتَّى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعضُ العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا" [1]، والعرب جرَّت بـ (خلا) كما نصبت بها، فجعلوها فعلا من (خلا يخلو) وكذلك (عدا) مثل خلا [2].

وابن عُصْفُور يرى وجوب النَّصب بعد (خلا) و(عدا) اذا سُبِقتا بما[3]، واختلف العلماء في حكم ما بعدها إذا اقترنت بـ (ما) المصدريّة [4] بين مذهبين:

---

[1] **الكتاب**، ٢/٣٤٩-٣٥٠.

[2] ينظر: العُكْبَريّ، **اللُّبَاب**، ١/ ٣١٠؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ٢/٧٢١؛ وابن الصَّائغ، **اللمْحَة في شرح المُلْحَة**، ١/ ٤٦٩.

[3] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٢/١٦٠.

[4] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٢/١٦٠.

المـــذهب الأوَّل: ذهــب سِـيبَوَيْهِ والجمهــور أنَّ (خــلا وعــدا) إذا مــا اقترنتــا بــ (مــا) تعينــت فعليَّتهمــا، ونصــب مــا اســتثنى بهمــا لمفعوليتــه، وإنّمــا تعيَّنــت الفعليّــة مــع (ما)؛ لأنَّها مصدريَّة، وهي لا تتَّصل بالحروف [1].

ومثال تعيَّن النَّصب للاقتران بـ(ما) قول لبيد:

[الطَّويل]

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ[2]

فتعــيَّن النَّصــب للفــظ الجلالــة(الله) علــى المفعوليّــة، والمصــدر المــؤَّول فــي موضــع نصــب، بــلا خــلاف، ولكــنِ اختلفــوا فــي وجــه انتصــابه، فمــنهم مــن ذهــب إلــى أنَّــه مصــدر موضــوع موضــع الحــال، والتَّقــدير: ألا كــلُّ شــيء حــال كونــه خاليًــا عــن الله باطــل، وهــذا قــول السِّــيرَافيّ، وذهــب ابــن خــروف إلــى أنَّ انتصــابه علــى الاســتثناء، كانتصــاب غيــر فــي قولــك: قــام القــوم غيــرَ زيــد، وقيــل: منصــوب علــى الظَّرفيّــة، ومــا مصــدريَّة ظرفيَّــة، والتَّقــدير: ألا كــلُّ شــيء وقــت خلّــوهم عــن الله باطــل، ودخلــه معنــى الاســتثناء، والكــلام علــى (عــدا) فــي جميــع مــا ذكــر كــالكلام علــى (خــلا) [3]، فــ (خــلا) و(عــدا) فعــلان إذا سُــبقتا بــ (مــا) المصدريّة.

---

[1] ينظـر: العُكْبَـريّ، **اللُّبَـاب**، ١/ ٣٠٨؛ وابـن هشـام، **أَوْضَـحُ المَسَـالِك**، ٢/ ٢٤٥؛ وابـن عُصْـفُور، **شَـرْح جُمَـل الزَّجَّاجيّ**،٢/١٦٠؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ٢/٧٢٢؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٢/ ٦٨٥.

[2] ينظر: **ديوانه**، ٨٥؛ وابن جِنّيّ، **اللمع في العربيّة**، ٧٠؛ والزَّمخشري، **المُفَصَّل في صَنْعَةِ الإعَراب**، ٩٦؛ والعُكْبَريّ، **اللُّبَاب**، ١/ ٣١١؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ٢/٧٢٢.

[3] ينظر: المراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٤٣٨؛ والعُكْبَريّ، **اللُّبَاب**، ١/٣٠٨؛ وابن هشام، **مُغْني اللَّبيب**،١٧٩؛ والعينـيّ، **المقاصد النَّحويّة**، ١/ ١٢١.

ويرى ابن عُصْفُور أنّ المصدر المؤَّول في موضع نصب على الحال، إذا دخلت ما المصدريّة على (عدا) و(خلا)، ولا يجوز غير ذلك[١].

المذهب الثَّاني: ذهب الكسائيّ والجَرْمِيّ، وأبو عليّ الفارسيّ، وابن جِنِّيّ، وأبو الحسن الربعيّ(٤٢٠هـ)[٢]، إلى إجازة الجرَّ بـ(عدا) و(خلا) مقرونتين بـ(ما) على أنْ تكون زائدة، لا مصدريَّة، و(خلا وعدا) حروف جرّ[٣].

وردَّ العلماء بفساد هذا المذهب قياسا وسماعا، فقياسا: (ما) لا تكون زائدة أوَّل الكلام؛ ولا تُزاد قبل الجارّ بل بعده، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴿٤٠﴾ ﴾[٤]،وقوله تعالى:﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴿١٥٩﴾ ﴾[٥]، وإنْ ورد ذلك عن العرب سماعا، فهو من الشّذوذ ولا يُقاس عليه[٦].

ويذهب ابن عُصْفُور مذهب سِيبَوَيْهِ والجمهور من وجوب النَّصب بعد (خلا) و(عدا) إذا سُبِقتا بما؛ لأنَّ (ما) ههنا مصدريَّة، لا تدخل إلَّا على الفعل[٧].

---

[١] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ١٦١/٢.

[٢] ينظر: هو عليّ بن عيسى بن الفرج بن صالح، أبو الحسن الرّبعي، عالم بالعربيّة، درس ببغداد الأدب على أبي سعيد السّيرافيّ، وخرج إلى شيراز، فدرس بها على أبي عليّ الفارسيّ مدَّة طويلة، ثم عاد إلى بغداد، فلم يزل مقيما بها إلى آخر عمره، له تصانيف في النَّحو، منها كتاب البديع، وشرح مختصر الجرميّ، وشرح الإيضاح لـ أبي علي الفارسيّ. ينظر: القفطيّ، **إنْبَاه الرُّواة**، ٢٩٧/٢؛ والزِّرِكْليّ، **الأعلام**، ٤/ ٣١٨.

[٣] ينظر: العُكْبَريّ، **اللُّبَاب**، ١/ ٣١١؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ٧٢٢/٢؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٤٣٦-٤٣٧؛ المراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٢/ ٦٨٥؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ١/ ٥٢٥؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**،١/ ٥٦٥، والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٢/ ٢٨٢؛ والصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان**،٢/ ٢٤٣.

[٤] **المؤمنون:** ٤٠.

[٥] **آل عمران:** ١٥٩.

[٦] ينظر: ابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ٢/ ٣١٠؛ وابن هشام، **مُغْني اللَّبيب**،١٧٩؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٤٣٧؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ١/ ٥٢٥؛ ١٧٩؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**،١/ ٥٦٦؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٢/ ٢٨٢؛ والصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان**،٢/ ٢٤٣.

[٧] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ١٦٠/٢.

وخلاصة القول لا يقع بعد (مَا خَلا) و(مَا عَدَا) إلّا النَّصب؛ لأنّ (مَا) فيهما مصدريَّة، ولا يجوز الحكم بزيادتها قياسا على ما ورد في القرآن الكريم؛ لأنَّها متقدّمة على الحرف إذا اعتبرناه حرفا، وما ورد في القرآن هو تقدّم حرف الجرّ عليها، كقوله تعالى: ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ فَأُدۡخِلُواْ نَارٗا ﴾[1]، وممَّا تقدّم، فالرَّأي رأي سِيبَوَيْهِ والجمهور وابن عُصْفُور أنَّ بعد (مَا خَلا) و(مَا عَدَا) النَّصب ليس إلَّا.

[1] **نوح:** ٢٥.

المسألة الخامسة

نصب الفعل المضارع بعد فاء الجواب

الحروف الَّتي تنصب الفعل المضارع تنقسم إلى قسمين: منها ما ينصب بنفسه، ومنها ما ينصب بإضمار (أنْ)، على خلاف بين البصريّين والكوفيّين، فالَّذي ينصب بنفسه عند أهل البصرة: (أنْ، ولنْ، وإذنْ، ولكي، وكي)، والَّذي ينصب بنفسه عند أهل الكوفة: (أنْ، ولنْ، وإذن، وحَتَّى، ولام الجحود) [١].

ويُنصب الفعل بعد فاء الجواب إذا سُبقت بنفي، نحو قوله تعالى: ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴿٣٦﴾ ﴾[٢]، أو طلب، ويتضمَّن (الأمر أو النَّهي أو الدعاء أو الاستفهام أو العرض أو التَّحضيض أو التَّمنّي)[٣]، نحو قوله تعالى في النَّهي: ﴿ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ۖ ﴿٦١﴾ ﴾[٤] وكقوله تعالى في التَّحضيض: ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ﴿١٠﴾ ﴾[٥]، وكقوله تعالى في التَّمنّي: ﴿ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧٣﴾ ﴾[٦]، والفاء حرف عطف، تفيد أنَّ ما قبلها سبب لوقوع ما بعدها.

---

[١] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٢/٨٣-٨٤.

[٢] **فاطر**: ٣٦.

[٣] ينظر: المراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٣/١٢٥٢.

[٤] **طه**: ٦١.

[٥] **المنافقون**: ١٠.

[٦] **النِّساء**: ٧٣.

والفاء عند ابن عُصْفُور عاطفة، والنَّصب بعدها بإضمار(أنْ) [١]، وافترق علماء النَّحو في ناصب الفعل المضارع، بعد فاء الجواب إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأوَّل: ذهب سِيبَوَيْهِ والبصريّون إلى أنَّ ناصب الفعل المضارع بعد فاء الجواب هو (أنْ) المُضمرة؛ لأنَّ الفاء عاطفة لا عمل لها؛ لكنَّها عطفت مصدرا مقدَّرا على مصدر متوهّم [٢] ؛ ولأنَّها أيضا تدخل تارة على الأَسْمَاء وتارة على الأفعال، فوجب أنْ لا تعمل، فلمَّا قصدوا أنْ يكون الثَّاني في غير حكم الأوَّل وحوّل المعنى حوّل إلى الاسم (المصدر المؤَّول)، فاستحال أنْ يَضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير (أنْ)؛ لأنَّها مع الفعل بمنزلة الاسم[٣].

وفي هذا السِّياق يقول سِيبَوَيْهِ: " واعلم أنّ ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنىً واحدٍ، وكلّ ذلك على إضمار (أنْ) " [٤].

ويرى سِيبَوَيْهِ أنَّ النَّصب في جملة: ما تأتيني فتحدثني، على وجهين من المعاني: " الأوَّل: ما تأتيني فكيف تحدثُني، أيْ: لو أتَيْتَنِي لحَدَّثْتَنِي، وأمَّا الثَّاني: فما تَأتِيني أبدا إلَّا لم تُحدثْني، أيْ: منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك" [٥].

---

[١] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٢/٨٥.

[٢] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٢/٤٥٤؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٢/٨٥؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٣/١٢٥٤؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٢/ ٣٩٦.

[٣] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٢/٤٥٤.

[٤] **الكتاب**، ٣/٣٠.

[٥] **الكتاب**، ٣/٣٠.

واحتجّ سِيبَوَيْهِ في النَّصب بعد فاء السَّببية بقول الفَرَزْدَق:

[الطَّويل]

وما قام منَّا قائمٌ في نَدِيِّنَا فيَنْطِقَ إلّا بالَّتي هِي أعرَفُ[1]

وإنّما مردُّ إضمار (أنْ) ههنا، والنَّصب بها هو التَخيُّل والتَّوهّم في أوّل الكلام معنى المصدر، فإذا قال: زُرزني فأزُورَك، فكأنَّه قال: لِتكنْ منك زيارةٌ، فلمّا قُدِّر الفعل الأوَّل في تقدير المصدر – والمصدر اسمٌ – لم يسغ عطف الفعل الَّذي بعده عليه؛ لأنّ الفعل لا يُعطف على الاسم، فإذا أضمروا (أنْ) قبل الفعل، صار مصدرًا، فجاز لذلك عطفُه على ما قبله، وكان من قبيل عطف الاسم على الاسم[2].

وإضمار (أنْ) بعد جملة الاستفهام أسهل في اعتقاد المصدر؛ إذ ليس هناك فعل يُعطف عليه، ألا ترى أنَّك إذا قلت: أيْنَ بيتُك؟ ليس هناك فعل يعطف عليه أزورك، فحمل على المعنى؛ لأنّ معناه: ليكنْ تعريفُ بيتك منك فزيارةٌ منِّي؛ لأنّ معنَى أيْنَ بيتُك؟ : عَرِّفْنِي، وإنَّما تَخيَّلوا في الأوَّل مصدرًا لمخالفة الفعل الثَّاني الفعلَ الأوَّل في المعنى[3].

ومن قال بأنَّه لا يجوز حذف (أنْ) الخفيفة تشبيها بـ (أنَّ) المشدَّدة، نقول: إنَّه جاز حذف (أنْ) الخفيفة مع بقاء عملها دون (أنّ) المشدَّدة، والمشدَّدة أقوى من الخفيفة؛ لأنَّ المشدَّدة من عوامل الأَسْمَاء، والخفيفة من

---

[1] ينظر: **ديوانه**،٣٨٩؛ وسِيبَوَيْهِ، **الكتاب**، ٣٢/٣؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ١٥٤٧/٣؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ١٢٥٤/٣؛ والصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان**،٣/ ٤٤٦.

[2] ينظر: ابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٢٤٠/٤؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٨٦/٢.

[3] ينظر: ابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٢٤١/٤.

عوامل الأفعال، وعوامل الأَسْمَاء أقوى من عوامل الأفعال، وصارت الفاء ههنا دالَّة عليها، فصارت في حكم ما لم يُحذف، فجاز إعمالها مع الحذف، بخلاف (أنَّ) المشدَّدة، فإنَّه ليس في اللَّفظ ما يدلّ على حذفها، فبان الفرق بينهما[1]، وسبب قوَّة (أنَّ) المشدَّدة؛ أنَّها تدخل على الجملة الاسميَّة، بخلاف (أنْ) الخفيفة الَّتي تختص بالأفعال.

المذهب الثَّاني: ذهب الكوفيّون إلى أنَّ النَّصب بعد فاء الجواب بالخلاف، أيْ: منصوب بالمخالفة[2]، واحتجّوا بأنَّ الجواب مخالف لما قبله؛ لأنَّ ما قبله إمّا نفي أو طلب، والطَّلب يشتمل على (الأمر أو النَّهي أو الاستفهام أو التَّمنّي أو العرض)، فلو قيل: إيتنَا فنكرمَك، لم يكن الجواب أمرًا، وإذا قيل: لا تنقطع عنا فَنَجْفُوَكَ، لم يكن الجواب نهيًا، وإذا قلت: ما تَأتِينَا فتُحدثَنا، لم يكن الجواب نفيا، وإذا قلت: أينَ بيتُك؟ فأزورَك، لم يكن الجواب استفهاما، وإذا قلت: ليْتَ لِي بعيرا فأحجَّ عليه، لم يكن الجواب تمنّيا، وإذا قلت: ألَا تنزلُ فتُصيبَ خيرا، لم يكن الجواب عرْضا، فلمّا لم يكن الجواب شيئا من هذه الأشياء كان مخالفا لما قبله، وإذا كان مخالفا لما قبله وجب أنْ يكون منصوبًا على الخلاف [3].

وقول الكوفيّين في المخالفة عند ابن عُصْفُور فاسد؛ لأنَّه لو كان الخلاف ناصبا لقيل: ما قام زيدٌ بل عمرًا، فننصب عمرا لمخالفته الأوَّل،

---

[1] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإِنْصَاف**، ٢/٤٥٥.

[2] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإِنْصَاف**، ٢/٤٥٤؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٢/٨٥؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٣/١٢٥٤؛ والصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان**، ٣/ ٤٤٧.

[3] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإِنْصَاف**، ٢/٤٥٤.

وأيضا فإنّه ليس الثَّاني لمخالفة الأوَّل بأولى من نصب الأوَّل لمخالفة الثَّاني، فلما انتصب الثَّاني ولم ينتصب الأوَّل دلَّ هذا على فساد هذا المذهب[١]، فالمخالفة لا تؤدّي إلى نصب الفعل بعد فاء الجواب.

وما ذهب إليه الكوفيّون من أنَّ مخالفة الثَّاني للأوَّل أوجب النَّصب باطل، فكيف للخلاف أنْ يَصلح أنْ يكون موجبًا للنَّصب! بل إنَّ ما ذكره الكوفيّون هو حجَّة عليهم؛ لأنَّه الموجب لتقدير (أنْ) لا أنَّ العامل هو نفس الخلاف، ولو جاز ذلك لجاز أنْ يُقال: إنَّ زيدا في قولك: (أكرمت زيدًا) لم ينتصب بالفعل، وإنَّما انتصب بكونه مفعولًا، وذلك محال؛ لأنَّ كونه مفعولًا يُوجب أنْ يكون (أكرمت) عاملًا فيه النَّصب، فكذلك ههنا، فالَّذي أوجب نصب الفعل ههنا بتقدير (أنْ) هو امتناعه من أنْ يدخل في حكم الأوَّل، كما أنَّ الَّذي أوجب نصب زيد في قولك (أكرمتُ زيدًا) وقوع الفعل عليه[٢] .

المذهب الثَّالث: ذهب أبو عُمَرَ الجَرْمِيّ من البصريّين إلى أنَّه ينتصب بالفاء نفسها؛ لأنَّها خرجت عن باب العطف، وإليه ذهب بعض الكوفيّين، واستدلوا أيضا بأنَّ الفعل بعدها وُجد منصوبا، ولم يقم دليل على أنَّ النَّصب بإضمار (أنْ) فجعل النَّصب بها[٣]، وعليه عدَّها عاملة بنفسها.

وما ذهب إليه أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ أنَّها عاملة؛ لأنَّها خرجت عن باب العطف باطل؛ ولو كانت كذلك لجاز دخول حرف العطف عليها، نحو: إيتني

---

[١] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٨٦/٢.

[٢] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٤٥٣/٢.

[٣] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٤٥٤/٢؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٨٥/٢.

وفأكرمك وفأعطيك، وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليل على أنَّ النَّاصب غيرها،

وعندما خرجت واو القسم عن بابها جاز دخول حرف العطف عليها، نحو: فوالله لأجاهدَنَّ، ووالله لأذهبَنَّ، ولا يدخل الحرف على مثله؛ لأنَّهما بمعنى واحد، فلمَّا امتنع دخول حرف العطف ههنا على الفاء دلَّ أنَّها باقية على حكم الأصل، فلا يجوز أنْ يدخل عليها حرف العطف[1]، فالفاء لم تخرج من باب العطف، ولو خرجت لجاز دخول حرف العطف عليها، وعليه، فناصب الفعل هو أنْ المضمرة.

ويؤكد سِيبَوَيْهِ من أنَّ الفاء لا تنصب بنفسها، حيْثُ يقول: " ولو كانت الفاء والواو وأو ينصبنَ لأُدخلت عليهنَّ الفاء والواو للعطف، لكنَّها كـ (حَتَّى) في الإضمار والبدل، فشُبّهت بها لمَّا كان النَّصب فيها الوجه؛ لأنَّهم جعلوا الموضع الَّذي يستعملون فيه إضمار (أنْ) بعد الفاء كما جعلوه في (حَتَّى)، إنَّما يُضمر إذا أراد معنى الغاية، وكاللَّام في: ما كان ليفعل" [2]، فالفاء عاطفة، لا ناصبة، ولو نصبت بنفسها لجاز دخول حرف العطف عليها كـ (الواو والفاء).

ويرى ابن عُصْفُور فساد من قال بأنَّ الفعل ينتصب بالفاء نفسها؛ لأنّ الفاء عاطفة، وقد ثبت ذلك في غير هذا الموضع، وعليه، فتُحمل على ما

---

[1] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٤٥٥/٢.

[2] **الكتاب**، ٣٠/٣.

ثبت لها من العطفيَّة، وإذا كانت حرف عطف فالنَّصب بعدها لا يجوز إلَّا بإضمار (أنْ)، لأنَّ حروف العطف لا تنصب[1].

وهكذا فقد أبطل ابن عُصْفُور مذهب الكوفيّين ومذهب أبي عُمَرَ الجَرْمِيّ، وذهب مذهب سِيبَوَيْهِ من أنَّ ناصب الفعل المضارع بعد فاء السَّببية هو(أنْ) المضمرة ليس إلَّا، وهو المختار عند الباحث أيضا.

[1] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٢/٨٥.

المسألة السَّادسة

موضع ضمائر النَّصب المتَّصلة بأفعال المقاربة

أفعال المقاربة (كاد وأخواتها) هي أفعال ناسخة ناقصة، وتُسمَّى أفعال المقاربة تسمية الكلّ باسم الجزء، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم لرجاء وقوع الخبر وهي: (عَسى، وحَرَى، واخْلَولَق) فهذه الثَّلاثة للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء، وقسم لمقاربة وقوع الخبر وهو: (كادَ، وكَرَبَ، وأَوْشَك)، وقسم للشّروع في الخبر وهو: (أنشَأ، وطَفِقَ، وأَخَذَ، وجَعَلَ، وعَلَقَ)، وهذه الأفعال من باب (كان)؛ لأنَّها ترفع الاسم وتنصب الخبر، إلَّا أنَّ خبرها لا يكون في الغالب إلَّا فعلا مضارعا[1]، وقد اقتصر ابن عُصْفُور في أمثلته على (عسى).

حقّ الضَّمير المتَّصل بأفعال المقاربة أنْ يكون على صيغة المرفوع، نحو: عسيتُ، وعسينا، وعسيتَ، وعسيتُم، كما يقال: كنتُ، وكنا، وكنتَ، وكنتم، وهذا الاستعمال هو المشهور، وبه نزل القرآن الكريم، كقول الله تعالى: ﴿ قَالَ هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْۖ ﴿٢٤٦﴾ ﴾[2]، ومن العرب من يقول: عساني، وعساك، وعساه[3]، ولكن اختلف في الضَّمير: أهو منصوب المحلّ أم مرفوعه؟ على ثلاثة مذاهب:

---

[1] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٠٦/٢؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ١/ ٥١٥؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٢٩٠/١؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ٣٨٠/١.

[2] **البقرة**: ٢٤٦.

[3] ينظر: ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، ١/ ٣٩٦؛ وناظر الجيش، **شَرح التَّسْهيل**،١٢٧٧/٣.

المـــذهب الأوَّل: ذهـب سِـيبَوَيْهِ إلـى أنَّ الضَّـمير المتَّصـل مـن الكـاف وأخواتهـا، فـي مثـل: عسـاك أنْ ترجـع، فـي موضـع النَّصـب، و(أنْ ترجـع) فـي محـلّ الرَّفـع؛ محمولـة علـى (لعـلَّ) فـي العمـل، فالكـاف وأخواتهـا فـي موضـع نصـب اسـم لهـا، و(أنْ والفعـل) فـي موضـع رفـع خبـر لهـا، حيْـثُ لا يُوضـع ضـمير النَّصـب موضـع ضـمير الرَّفـع، حتـى وإنْ كانـت صـيغته صـيغة المنصـوب فهـو فـي موضـع رفـع، حتـى يبقـى علـى مـا كـان عليـه مـع الظَّـاهر مـن كـون الفعـل مـع (أنْ) فـي موضـع نصـب، وقـد يعمـل الشَّـيء فـي الظَّـاهر خـلاف عملـه فـي المضـمر[1]، فعامـل سِـيبَوَيْهِ (عَسَـى) مثـل (لعـلّ)، وذلـك فـي حالـة واحـدة فقـط، وهي أنْ يتَّصل بها ضمير نصب.

وحمل سِيبَوَيْهِ (عَسَى) في العمل على (لعلَّ)؛ والضَّمير بعد (عَسَى) في محلّ النَّصب بمنزلتهما، في قولك: لعلَّك ولعلّي؛ لأنّها تحمل في طيَّاتها معنى التَّرجي والإشفاق، كما حُملت (لعـلَّ) علـى (عَسَـى) فـي إدخـال (أنْ) فـي خبرهـا[2]، كمـا فـي الحـديث: "لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أنْ يَكونَ ألْحَنَ بحُجَّتِهِ مِن بَعْضٍ" [3]، فعكس سِيبَوَيْهِ عمل (عسَى) بأنْ نصبت الاسم، ورفعت الخبر، حملا لها على (لعلَّ)، ومثل ذلك قول صخر بن العود الحضرميّ:

---

[1] ينظر: الزَّمخشري، المُفَصَّل في صَنْعَةِ الإعَراب، ١٧٧؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٠٩/٢؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ٤٦٣/١؛ و**شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ١/ ٣٩٦؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٤/ ٣٥٩؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**،٤٦٧؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٤٨٢/١.

[2] ينظر: ابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٣١٦/١؛ ابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ١/ ٣٩٦؛ نَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ١٢٧٨/٣.

[3] البخاريّ، **صحيح البخاريّ**، ٢٥/٩، حديث رقم (٦٩٦٧).

[الطَّويل]

فَقُلْتُ عساها نارُ كأْسٍ، وعَلَّها تَشَكَّى، فآتي نَحْوَها فَأَعُودُها[1]

ففي البيت المتقدّم حمل عمل (عَسَى) على (لعلَّ)، فنصب اسمها الضَّمير (ها)، ورفع خبرها(نار)؛ لأنَّ (عَسَى) حرف دالّ على التَّرجي مثل (لعلّ)، فالشَّاهد في البيت أنّه جعل (عَسَى) مثل (لعلّ)[2]، وهذا مذهب سِيبَوَيْهِ.

وفي هذا السِّياق يرى سِيبَوَيْهِ أنَّ (الكاف) في (عساك) في محلّ نصب اسم (عسى) [3]، واحتجّ سِيبَوَيْهِ بقول رُؤْبة:

[الرَّجز]

يا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَساكَا [4]

وههنا جعل (عسى) مثل (لعلّ) ونصب بها الضّمير وهو الكاف، وأضاف سِيبَوَيْهِ في موضع آخر مستدلّا على أنَّها منصوبة اقترانها بنون

---

[1] ينظر: المراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٤٦٩؛ والوقّاد، **شرح التَّصريح**، ٢٩٧/١؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٤٨٢/١؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ١/ ٣٩٢؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٣٦٢/٤، والمعنى: أرجو أنْ تكون هذه النّار الّتي أبصرها نار محبوبتي واسمها (كأس)، كما أتمنّى أنْ تمرض وتشكو آلامه، فأذهب لزيارتها ورؤيتها، وهي أمنية سخيفة تدلّ على الأنانية. ينظر: ابن هشام، **أوضَح المسالك**، ١/ ٣١٧.

[2] ينظر: الوقّاد، **شرح التَّصريح**، ٢٩٧/١؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ١٨٠/٥.

[3] ينظر: **الكتاب**، ٣٧٤/٢.

[4] نسبه سِيبَوَيْهِ إلى رُؤبة، وكذلك نسبه الأعلم الشَّنتمريّ، ولكنَّه لا يوجد في ديوانه.(لم أستطع انزال ديوانه للتأكد لكن هذا من كتاب الإنْصَاف)، وذكر أنه موجود في زيادات ديوان رؤبة بن العجاج، من كتاب ابن السَّراج، **الأصول في النَّحو**،)، وينظر: **الكتاب**، ٣٧٥/٢؛ و ابن السَّراج، **الأصول في النَّحو**، ٢/ ٣٨٧؛ و أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ١/ ١٨٠؛ الإسْتربَاذيّ، **شرح الرَّضي**، ٢٠٢/٣.

الوقايــة، إذا عَنيْــتَ نفســك نحــو: (عَســاني) [1]، وعســاني، مثــل: رمــاني، ومنــه قول عِمران بن حطَّان الخارجيّ:

[الوافر]

ولي نَفْسٌ أقولُ لها إذا مَا تُنازِعُني لَعَلّي أو عَسانِي [2]

وفــي هــذا الشَّــاهد تــرجيح لمــذهب سِــيبَوَيْهِ، فالشَّــاعر ههنــا جــاء بنــون الوقايــة قبــل يــاء المــتكلم، الَّتــي هــي فــي موضــع النَّصــب، وكــان حقُّــه أنْ يكــون ضــمير رفــع[3]، ودخــولُ نــون الوقايــة فــي (عســاني) دليــل علــى أنَّ الضَّــمير فــي موضع نصب.

المــذهب الثَّــاني: ذهــب الأَخْفَــش إلــى أنَّ الضَّــمير المتَّصــل فــي مثــل: عســاك أنْ ترجــع، فــي موضــع الرَّفــع، و(أنْ ترجــع) فــي موضــع النَّصــب؛ معــاملا إيَّاهــا معاملــة الظَّــاهر[4] ، ويــرى الأَخْفَــش أنَّ وقــوع الضَّــمائِر بعضــها موضــع بعــض كثــر فــي كلامهــم، نحــو: أنــا كأنــت، ومــررت بِــكَ أنــتَ، وضــربتُه هــو: فأكّــد المضــمر المنصــوب بالضَّــمير المرفــوع، ووقــع المرفــوع موقــع المنصــوب، ولفــظ النَّصــب اســتعير للرّفــع فــي هــذا الموضــع، كمــا اســتعير لفــظ الجــرّ فــي (لــولاي،

---

[1] ينظر: **الكتاب**، ٣٧٥/٢.

[2] ينظر: سِيبَوَيْهِ، **الكتاب**، ٣٧٥/٢؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٣٤٤/٢؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٣١٨/١؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ١٢٧٧/٣. والمعنى: لا تطاوعني نفسي إذا أردت مغاضبة زوجي ومخاصمتها، وأقول لها: لعلي أنال ما أريد وأبغي، ينظر: ابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٣١٨/١.

[3] ينظر: ابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٣١٨/١؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ١٢٧٧/٣.

[4] ينظر: الزَّمخشري، المُفَصَّل في صَنْعَةِ الإعَراب، ١٧٧؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٣٤٦/٢؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٠٩/٢؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ٤٦٥/١؛ و**شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ١/ ٣٩٦؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذْييل والتَّكميل**، ٤/ ٣٥٨؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٤٦٧؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ١٢٧٨/٣.

ولـــولاك)[1] وعليـــه، فـــ (عَسَـــى) باقيـــة علـــى رفعهـــا الاســـم، ونصـــبها الخبـــر، ولكـــن ضمير النَّصب ناب عن ضمير الرَّفع.

واختـــار ابـــن مالـــك مـــذهب الأَخْفَـــش؛ فلـــيس فيـــه إلَّا نيابـــة ضـــمير، غيـــر موضوع للرّفع، عن موضوع له، وذلك موجود، كقول الشَّاعر:

[مشطور السَّريع]

يا ابنَ الْزّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا [2]

ففـــي البيـــت السَّـــابق أراد (عصـــيت)، فجعـــل الكـــاف نائبـــة عـــن التَّـــاء، فجـــاء بضـــمير النَّصـــب وهـــو الكـــاف، نيابـــة عـــن ضـــمير الرَّفـــع وهـــو تـــاء المخاطـــب، وقـــد رُدَّ علـــى هـــذا الاحتجـــاج، بـــأنّ الكـــاف حلّـــت محـــلّ التَّـــاء، مـــن النّاحيـــة الصَّـــرفيّة، لا من باب إنابة ضمير عن ضمير آخر كما ظنَّ ابن مالك[3].

---

[1] ينظر: الزَّمخشري، المُفَصَّل في صَنْعَةِ الإعَراب، ١٧٧؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٣٨٢/٤؛ وصاحب حماة، **الكُنَّاش**، ٢٢٥/١-٢٢٦؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٤/ ٣٥٩؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ١٢٧٨/٣؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٤٨٢/١.

[2] ينظر: ابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ٣٩٧/١؛ والإسْتربَاذيّ، **شرح الرَّضي**، ٢٠٢/٣؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٤٦٨؛ وابن هشام، **مُغْني اللَّبيب**، ٢٠٤؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ٢٩١/١. نسب البيت لراجز من حمير، وابن الزُّبير: أراد به عبد الله بن الزّبير بن العوَّام حواري النَّبي صلى الله عليه وسلم، و (عصيكا) أراد به عصيت، و(عنيتنا) من العناء وهو الجهد والمشقَّة، ينظر: الإسْتربَاذيّ، **شرح الرَّضي**، ٢٠٢/٣.

[3] ابن هشام، **مُغْني اللَّبيب**، ٢٠٤، والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ٨٥/٤.

المـــذهب الثَّالـــث: ذهـب المبـرِّد إلـى أنَّ (عسـى) باقيـة علـى أصـلها، ولكـن انعكـس الإسـناد، فجعـل اليـاء فـي موضـع نصـب خبـر مقـدّم لـ (عَسـى)، و(أنْ والفعـل) في موضع رفع اسم لها[1]، فجعل المخبر عنه خبرا.

وهكـذا اتفـق سِـيبَوَيْهِ والمبـرِّد علـى أن الضَّـمير منصـوب المحـلّ، و(أنْ والفعـل) فـي موضـع رفـع، إلَّا أنَّ سِـيبَوَيْهِ يجعـل ضـمير النَّصـب فـي محـلّ رفـع الاسـم، و(أنْ والفعـل) فـي محـلّ رفـع خبـر، وأمَّـا المبـرِّد فيجعـل الضَّـمير المنصوب خبرا مقدَّما، و(أنْ والفعل) اسما مؤخّرا.

ويـرى ابـن عُصْـفُور مـذهب سِـيبَوَيْهِ هـو الصَّـحيح؛ لأنَّـه لا يضـع ضـمير نصب موضع ضمير رفع[2].

ومُجمـل القـول أنَّ (عَسَـى) أو أفعـال المقاربـة إذا اتَّصـل بهَـا ضـمير لَا يكـون إِلَّا بِصُـورَة الْمَرْفُـوع، هَـذَا الاسـتعمال هـو المشـهور، والباحـث لا يـذهب مـذهب أبـي الحسـن الأَخْفَـش مـن أنَّ الضَّـمير المتَّصـل فـي مثـل: (عسـاك، عساه) فـي موضـع الرَّفـع، وأنَّ ضـمير النَّصـب نـاب عـن ضـمير الرَّفـع، ولـم يبـق للباحـث إلَّا أنْ يُـرجح بـين مـذهب سِـيبَوَيْهِ، ومـذهب أبـي العبَّـاس المبـرِّد، فسِـيبَوَيْهِ حـافظ علـى عمـل (عَسَـى) ومعناهـا، وأمَّـا أبـو العبَّـاس المبـرِّد خـرج عـن طبيعـة عمـل (عَسَـى) ومعناهـا، حيْـثُ جعـل المُخبـر عنـه خبـرا، والخبـر مخبـرا عنـه، فقـدَّم مـا واجبـه التَّـأخير، وأخَّـر مـا واجبـه التقـديم، وممَّـا تقـدّم كـان مـذهب سِـيبَوَيْهِ أرجح وأقوى.

---

[1] ينظر: ابن يعيش، **شَـرْح المُفَصَّـل للزَّمخشَـريّ**، ٣٨٢/٤؛ وابن مالك، **شَـرْح تَسْـهِيل الفَوائِـد**، ١/ ٣٩٦؛ وأبـو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٤/ ٣٥٩؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**،٤٦٧؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٤٨٢/١.

[2] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٠٩/٢.

المسألة السَّابعة

تَثْنِيَة (لبَّيك)

تنقسم المنصوبات إلى ثلاثة أقسام: قسم ينتصب بفعل ظاهر ولا يجوز الإضمار، إذا لم يدلّ عليه دليل، وقسم ينتصب بفعل جاز فيه الإضمار أو الإظهار، إنْ دلّ عليه دليل، وقسم ينتصب بفعل مضمر ولا يجوز إظهاره، وذلك يحفظ حفظا ولا يقاس عليه، كالمصادر المثنَّاة نحو: حَنَانَيْك، وسَعْدَيْك ولَبَّيْكَ، ودَوالَيْك وهَذاذَيْكَ[1].

إنَّ الأفعال النَّاصبة لـ: حَنَانَيْك وهَذاذَيْكَ ودَوالَيْك لها من لفظها، والتقدير: أحنُّ حَنَانَيْك، وتهذُّ هَذاذَيْكَ، " كأنه يقول: هذًّا بعد هذٍّ من كلَّ وجهٍ"[2]، كقول رُؤْبَة بن العَجَّاج:

[الرَّجز]

ضَرْبًا هَذاذَيْكَ وطعنًا وخْضًا يُمْضِي إلى عَاصِي العُروقِ النَّحْضَا[3]

---

[1] ينظر: ابن السَّراج، **الأصول في النَّحو**، ٢/٢٥٢؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٢/٢٥٠-٢٥١.

[2] سِيبَوَيْهِ، **الكتاب**، ١/٣٥١.

[3] **الدِّيوان**، ١/١٤٠، وينظر: سِيبَوَيْهِ، **الكتاب**، ١/٣٥٠؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ١/٢٩٤؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٢/٢٥٤؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٣/٩٨؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**، ١/ ٦٩٥؛ ومعنى البيت ومفرداته: ضربا هَذاذَيْك: أي ضربا يهذّ هذًّا بعد هذٍّ، والهذّ: الإسراع في القطع وغيره، وخْضًا، الوخض: الطَّعن الذي يصل إلى الجوف، وعاصي العروق: هو العرق الذي يسيل ولا يرقأ دمه، والنَّحضا؛ النَّحض: اللحم المكتنز كلحم الفخذ، والمعنى: أضرب ضربا كثيرا مسرعا في القطع، وأطعن طعنا جائفا في اللحم حتى يمزق الأجسام، فتصل أجزاؤها إلى العروق العاصية التي يسيل دمها بلا انقطاع. ينظر: ابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك** (الحاشية)، ٣/٩٨.

فـ (هَـذاذَيْكَ) مصـدر حـذف فعلـه (يهـذّ)، فحـلّ محـلّ فعلـه، وجـاء علـى صيغة المثنَّى، بقصد التَّكرير والتَّكثير[١].

واحتجَّ سِيبَوَيْهِ على لفظة (دَوالَيْك)، بقول سُحَيْم عبدُ بنى الحَسْحاسِ:

[الطَّويل]

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْد مِثْلُهُ دَوالَيْك حَتَّى ليس للبُرْد لابِسُ[٢]

فالمصـدر (دَوالَيْـك) جـاء مـن لفظـه وفعلـه: تـداولنا دَوالَيْـك، ودلّ علـى تـداولنا قولـه: إذا شُـقَّ بُـرْدٌ شُـقَّ بـالبُرْد مِثْلُـهُ، ودَوالَيْـك مـأخوذ مـن المداولـة[٣]، أي: مداولةً بعد مداولة، فهي منصوبة بفعل من معناها.

وأمَّـا سَـعْدَيْك فـالمعنى: أسْـعَد سَـعْديك، أو سَـعد إسْـعَادا لآمـرك بعـد إسْـعادٍ، أيْ: كلمَّـا أمرتنـي أطعتـك وسـاعدتك، ولا يسـتعمل (سَـعْديك) وحـده بـل تابعـا لَلَبَّيْـكَ، ونصـبها بفعـل محـذوف وجوبـا، وهـي نائبـة عنـه[٤]، بمعنـى: إسْـعَادا لـك بعدَ إسعادٍ؛ ولا تستعمل إلَّا بعدَ (لَبَّيْكَ).

وأمَّـا معنـى (لَبَّيْـكَ) مـن ألـبَّ الرَّجـل بالمكـان إذا أقـام فيـه، فكأنَّـه قـال: أنـا مقـيم علـى طاعتـك ولـزوم أمـرك، فـإذا قـال العبـد لربـه: لَبَّيْـكَ، فمعنـاه: ملازمـة

---

(١) ينظر: ابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٢٩٤/١.

(٢) **الدِّيوان**، ١٦، وينظر: سِيبَوَيْهِ، **الكتـاب**، ٣٥٠/١؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٢٩٣/١؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٢٥٥/٢؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٩٩/٣؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**، ٦٩٥/١؛ ومعنى البيت ومفرداته: بُرْد: هو الكساء الموشّى؛ أي المخطط المزخرف، دَوَالَيْك: من المداولة، وهي المناوبة بينك وبين غيرك، والمعنى: إذا شقّ واحد منا بُرد صاحبه ومزَّقه؛ شقّ الآخر بُرده كذلك بالتَّناوب؛ حتى نرى وكأنَّه ليس عليه بُرد، وقيل في سبب ذلك؛ إنَّ الرّجل كان إذا أراد تأكيد المودّة بينه وبين من يُحب، واستدامة صحبته شقّ كلّ واحد منهما بُرد الآخر؛ لاعتقادهم أنَّ ذلك أبقى للمودّة بينهما. ينظر: ابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك** (الحاشية)، ٩٩/٣.

(٣) ينظر: أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٧/ ١٨١.

(٤) ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٢٥٥/٢؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٧/ ١٨١؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٢/ ٨٠٠؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ١٩٦/٢.

لطاعتك، ومحافظة على أمرك، ولا أنأى عنك في شيء تأمُرني به، وإذا قال العبد لربه: لَبَّيْكَ وسَعْدَيْك، أي: إجَابَة بعدَ إجابة، وإسْعادا بعدَ إسْعادٍ، أي: كلمَّا دعوتني وأمرتني أجبتك وساعدتك[1].

وهذه المصادر مثنَّاة بلا خلاف، إلَّا (لَبَّيْكَ) فقد وقع فيها الخلاف[2] بين مذهبين:

المذهب الأوَّل: مذهب سِيبَوَيْهِ أنَّها تَثْنِيَة (لبَّ)، كما أَنَّ حَنَانَيْك تَثْنِيَة (حنان)، وزعم الخليل أنَّها تَثْنِيَةٌ بمنزلة (حَوالَيْكَ) [3]، فهي لفظ يدلّ على التَّثْنِيَة، أُسوة بأخواتها.

المذهب الثَّاني: مذهب يُونُس أنَّها اسم مفرد مقصور، أصله: لبّى، وقلبت ألفه ياء في الإضافة إلى المضمر، كانقلاب ألف (لدى وإلى وعلى) فنقول في الإضافة: (لديك، وإليك، وعليك) والتَّثْنِيَة هنا للتَّكثير [4]، وعليه، فيُونُس يرى أنَّ ياء (لَبَّيْكَ) ليست للتَّثْنِيَة، بل هي كياء (لدى وإلى وعلى) عند إضافتها للضَّمير.

---

(1) ينظر: سِيبَوَيْهِ، **الكتاب**، ٣٥٣/١؛ والمُبرِّد، **المُقْتَضَب**، ٣/ ٢٢٥؛ والزَّجَّاجيّ، **حروف المعاني والصفات**، ١٦؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٢٥٥/٢؛ وابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ٢/ ١٨٦؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ١٠٨/٢.

(2) ينظر: سِيبَوَيْهِ، **الكتاب**، ٣٥١/١؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٢٥٥/٢؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ٢١٥٦/٤.

(3) ينظر: سِيبَوَيْهِ، **الكتاب**، ٣٥١/١؛ ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٢٥٥/٢؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ٩٣٢/٢؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ٢١٥٦/٤؛ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٥٤/٣.

(4) ينظر: سِيبَوَيْهِ، **الكتاب**، ٣٥١/١؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٢٥٥/٢؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ٩٣١/٢؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ٢١٥٦/٤؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٨٠١/٢؛ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٥٤/٣؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ١٤٥/٢.

ويــردّ سِــيبَوَيْهِ علــى زعــم يُــونُس مِــنْ أنَّــه لــيس بحاجــة إلــى أنْ يُفْــرد الاســم؛ لأنّــك إذا أظهــرت الاســم تبــيّن أنَّــه لــيس بمنزلــة (لــديك، وإليــك، وعليــك)؛ لأنّــك لا تقول: لبَّى زيدٌ وسعدى زيدٌ[١].

وأمَّا قول يُونُس فهو فاسد بدليلين[٢]:

الــدليل الأوَّل: ثبــات يــاء (لَبَّيْــكَ) مــع إضــافتها إلــى الظَّــاهر، ومــن ذلــك احتجــاج سِيبَوَيْهِ بقول الشَّاعر:

[المتقارب]

دَعَوْتُ لِما نابَنْى مِسْوَرًا فَلَبَّى فَلبَّى يَدَيْ مِسْوَرِ[٣]

والشَّــاهد فــي البيــت قولــه: (لبّــى) تثنيــة (لــبّ)، وهــو شــاهد علــى أنَّ (لَبَّيْــكَ) تثنيــة، ولــيس كمــا زعــم يُــونُس أن (لَبَّيْــكَ) أصــلها لبَّــى، وانقلبــت الألــف يــاء لمّــا اتصــلت بالضَّــمير، كمــا انقلبــت الألــف فــي (لــديك وإليــك وعليــك)، ولــو كانــت الألــف لغيــر التَّثْنِيَــة لــم تنقلــب مــع الظَّــاهر، كمــا أنّ ألــف (علــى) لا تنقلــب فــي قولــك: علــى زَيــدٍ مَــالٌ، فلــو كــان بمنزلــة (عَلَــى) كمــا قــال يُــونُس لقــال: فَلَبَّــى يَــدَىْ مِسْــوَر، بــالألف لا باليــاء، وقــد انقلبــت ههنــا الألــف مــع (يــدي) – وهــو ظــاهر – يــاء، فعلمنــا أنّ الألــف للتَثْنِيَــة[٤]، فأثبــت سِــيبَوَيْهِ اليــاء مــع الظَّــاهر، ولــو كانــت ألفــه كــألف (لــدى وإلــى وعلــى) لــم تقلــب مــن الظَّــاهر، إذ يُقــال: لــدى لبــاب، فبقيــت

---

[١] ينظر: سِيبَوَيْهِ، **الكتاب**، ٣٥١/١.

[٢] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٢٥٥/٢.

[٣] ينظر: سِيبَوَيْهِ، **الكتاب**، ٣٥١/١؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٢٥٥/٢؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ٩٣٢/٢؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٨٠١/٢؛ والمعنى: دعوت مسورًا للأمر الذي نابني من نوائب الدّنيا فلبَّاني، وأصل هذا أنَّ رجلًا دعا رجلا اسمه مِسور ليغرم عنه ديَّة لزمته فأجابه إلى ذلك، وخصّ يديه بالذّكر؛ لأنَّهما اللتان أعطتاه المال حتى تخلَّص من نائبته، ينظر: الوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**، ١/ ٦٩٨.

[٤] ينظر: سِيبَوَيْهِ، **الكتاب**، ٣٥١/١؛ والسّيرافيّ، **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**، ٢٥١/١.

الألف على حالها [1]، وهذا يدلّ على أنّه مثنًّى، وليس بمقصور كما زعم يُونُس.

الدّليل الثّاني: قد سُمع (لبَّ) ولم يُسمع (لبّى) اسمًا، حيْثُ قال الشّاعر:

[الطَّويل]

دعَوْنِي فيا لبِّي إذا هَدَرَت لَهُم شَقاشِقُ أقوامٍ فأسْكَتها هَدْرِي[2]

ففي البيت قال: لبِّي، ولو كان أصله لبَّى لقال: لبَّايَ، على الفتح أو لبَّيَّ على القليل[3].

والسؤال الَّذي يطرح نفسه: كيف جاءت هذه الألفاظ مثنَّاة، وليس المعنى على التَّثْنِيَة؟ والجواب: إنَّ التَّثْنِيَة قد تجيء للتّكثير ولا يُراد بها تشفيع الواحد، وكأنَّ المعنى له الدّور الأساسيّ، فمثلا يُراد المعنى من حَنَانَيْك: تحنّنًا بعد تحنّن، وكذلك دَوالَيْك أي: مداولةً بعد مداولة، وهَذاذَيْكَ أي: هذًّا بعد هذٍّ، وسَعْديك: إجابةً بعد إجابة، ولَبَّيْكَ: لزوما لطاعتك بعد لزوم، وحذفت نون التَّثْنِيَة للإضافة إلى الضَّمير [4]، فليس مقصودا ههنا التَّثنية فقط، بل المُراد هو التَّكثير، فذكر صيغة المثنَّى وأراد الجمع.

---

[1] ينظر: الوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**، ١/ ٦٩٨.

[2] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٢/٢٥٥؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٧/ ١٧٩؛ والبغداديّ، **خِزانَة الأَدَب**، ٢/٩٢. والشَّقاشق: جمع شقشقة، وهي أن يَكثر كلام الخطيب حتى كأنَّه بعير يرغو ويُزبد. ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٢/٢٥٥.

[3] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٢/٢٥٥؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٧/ ١٧٩.

[4] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٢/٢٥٥.

وهكذا يذهب ابن عُصْفُور مذهب سِيبَوَيْهِ من أنَّ (لَبَّيْكَ) تَثْنِيَة (لبّ)، وفي السِّياق ذاته يرد على مذهب يُونُس من أنَّها اسم مفرد[1]، ولا يَسعُني بعد استعراض للمذهبين إلَّا أنْ أُرجّح رأي سِيبَوَيْهِ من أنَّ (لَبَّيْكَ) تَثْنِيَة (لبّ)، ودلالتها على التَّكثير، ولا أرى أنْ نخرجها من سياق أخواتها حيْثُ الإجماع على أنَّ هذه الألفاظ كلّها ملحقة بالمُثنَّى.

[1] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٢/٢٥٥.

الفصل الثَّالث

آراء سِيبَوَيْهِ في الحروف

المسألة الأولى: موضع الضَّمائِر مع (لولا).

المسألة الثَّانية: دلالة (إذن).

المسألة الثَّالثة: (حاشا) الاستثنائيَّة بين الحرفيّة والفعليّة.

المسألة الرَّابعة: (إذما) بين الحرفيّة والاسميَّة.

المسألة الخامسة: صلة (ما) المصدريّة.

المسألة السادسة: عمل (بَلْ) العاطفة.

المسألة السابعة: العطف بـ (لكن).

المسألة الثَّامنة: دخول ألف الاستفهام على (لا).

المسألة التَّاسعة: تقدّم خبر (ما) العاملة عمل (ليس) وهو ليس شبه جملة.

الفصل الثَّالث

آراء سِيبَوَيْهِ في الحروف

الحرف هو القسم الثَّالث من أقسام الكلم، ويقوم في الغالب بوظيفة الرَّبط بين كلمة وأخرى، وبين جملة وأخرى، وحدّ الْحَرْف عند النَّحويين: " ما دلّ على معنى في غيره، ومن لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه إلّا في مواضع مخصوصة، حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف؛ فجرى مجرى النائب، نحو قولهم: نعم، وبلى، وإي، وإنه، ويا" [1]، وليس له علامة يتميَّز بها، كما للفعل والاسم.

والحرف ليس له معنى في نفسه، وإنّما هو مشروط في إفادة معناه الَّذي وضع له بانضمامه إلى غيره، سواء كان ذلك اسما، مثل: (الباء) في مررت بزيد، أو فعلا، مثل: (سوف) في قوله تعالى: ﴿ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ ﴿٩٨﴾ ﴾[2] أو جملة كحروف النَّفي والاستفهام والشَّرط والجزم[3]، مثل (لا) الجازمة، في قول الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ ﴿١١﴾ ﴾[4].

والمسائل الَّتي يتناولها الفصل الثَّالث تتمثل في الحديث عن أراء سِيبَوَيْهِ في الحروف، وتدور حول: موضع الضَّمائِر مع (لولا)، ودلالة (إذن)، و(حاشا) الاستثنائيَّة بين الحرفيّة والفعليّة، و(إذما) بين الحرفيّة

---

[1] الزَّمخشري، **المُفَصَّل في صَنْعَةِ الإعَراب**، ٣٧٩.

[2] **يوسف**: ٩٨.

[3] ينظر: السُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٢٥/١.

[4] **الحجرات**: ١١.

والاسميَّة، وصلة (ما) المصدريّة، وعمل (بل) العاطفة، والعطف بـ (لكن)، ودخول ألف الاستفهام على (لا)، وتقدّم خبر (ما) العاملة عمل (ليس) وهو ليس شبه جملة.

المسألة الأولى

موضع الضَّمائِر مع (لولا)

(لولا) حرف شرط غير جازم، ويُسمَّى (حرف امتناع لوجود)، ويفيد امتناع الجواب لوجود الشَّرط، نحو: قال تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾ ﴾[1]، فامتنع اتّباع الشَّيطان لوجود فضل الله ورحمته عليكم[2].

واتَّفق النّحاة على أنَّ الاسم الواقع بعد (لولا) يكون مرفوعا، نحو: لولا زيدٌ لأكرمْتُكَ ، سواء رفع بـ (لولا) أو رفع بالابتداء [3]، أمّا إذا جاء بعدها ضمير فالأكثر أنْ يكون من ضمائر الرَّفع المنفصلة، نحو : لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو، نحو قول الله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾ ﴾[4].

وورد عن الثِّقات من العرب اتّصال ضمائر الجرّ والنَّصب بـ (لولا)، نحو: لولاك ولولاي[5]، واختلفت أقوال النّحاة في الموضع الإعرابي للضَّمير

---

[1] **النِّساء**: ٨٣.

[2] ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**،٣/ ١٦٥٠؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّاني**، ٥٩٧؛ وابن عقيل، **شَرْح ابن عَقِيل**، ٥/ ٥٥.

[3] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٢/٦٠.

[4] **سبأ**: ٣١.

[5] ينظر: الزَّمخشري، **المُفَصَّل في صَنْعَةِ الإعْرَاب**، ١٧٤؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٢/٣٤١.

المتَّصل بـ (لولا)، وسبب اختلافهم في إعراب الضمير يعود إلى أنه ضمير للجرّ، وحقّ الضَّمير الواقع بعد (لولا) أن يكون من ضمائر الرَّفع المنفصلة؛ لأنّ الضّمير كناية عن الاسم الظَّاهر المرفوع بعد (لولا) [1]، وقد اختلف النَّحويّون في موضع هذه الضَّمائِر على أقوال:

القول الأوَّل: أنَّ هذا الضَّمير في محلّ جرّ، والعامل فيه حرف الجرّ (لولا)، وقد أثبت هذا الرَّأي سِيبَوَيْهِ في كتابه، ونسبه إلى الخليل ويُونُس[2]، حيْثُ قال: " وذلك لولاكَ ولولايَ، إذا أضمرت الاسم فيه جُرّ، وإذا أظهرت رُفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت، كما قال سبحانه: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾﴾[3] ولكنَّهم جعلوه مضمَرا مجرورا، والدَّليل على ذلك أنَّ الياء والكاف لا تكونان علامةَ مضمَر مرفوع" [4]، وقال يزيد بن الحكَم:

[الطَّويل]

وكَمْ موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوَى بأَجْرامه من قُنَّةِ النّيقِ مُنهَوي[5]

---

[1] ينظر: عبد الأمير، محمَّد مهدي، **تعاقب الضمائر بعد (لولا) و (عسى) دراسة نحوية**، مجلَّة الأستاذ، ٤٠.

[2] ينظر: الزَّمخشري، **المُفَصَّل في صَنْعَةِ الإعَراب**، ١٧٦؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٦٠٤؛ وأبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٥٦٥/٢؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٣٤٥/٢؛ وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، ٢/ ٤٨٨؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٤٥٩/٢.

[3] **سبأ**: ٣١.

[4] **الكتاب**، ٣٧٣/٢-٣٧٤.

[5] ينظر البيت: سِيبَوَيْهِ، **الكتاب**، ٣٧٤/٢؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٣٤١/٢؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٦٠٣؛ وابن عقيل، **شَرْح ابن عَقِيل**، ٩/٣؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ٢/ ٦٤؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٤٥٨/٢.

ففي هذا البيت اتَّصل الضَّمير (الياء) بـ (لولا)، والضَّمير ههنا لا يقع إلا في موضع نصب أو جرّ، ولو كان الضَّمير منصوبا للحقته نون الوقاية قبل الياء، فامتنع النَّصب وتعين الجرّ[1]، وعليه، فـ (لولا) ههنا حرف جرَ.

وقال عمرُ بنُ أبي ربيعةَ:

[السَّريع]

أَومَت بِعَينَيها مِنَ الهَودَجِ لَولاكَ في ذا العامِ لَم أَحجُجِ[2]

وفي البيت السَّابق اتَّصل الضَّمير بـ (لولا)، و(الكاف) وأخواتها لا يُعرف وقوعها إلَّا في موضع نصب أو جرّ، ولو كان الضَّمير في موضع الرَّفع لجاء على القياس، كما ورد في القرآن الكريم، ولقال الشَّاعر: لولا أنت، مع العلم أنّ عدم مجيء الضَّمير المتَّصل في التَّنزيل لا يدلّ على عدم جوازه، وهكذا امتنع الرَّفع وتعيَّن الجرّ، وكما ثبت أنَّ الياء في موضع جرّ، حُملت عليها الكاف[3]، بالإضافة إلى أنّ (لولا) حرف لا فاعل له فينتصب الضَّمير (الكاف) به.

واستدلَّ سِيبَوَيْهِ على أنَّ جرّ المضمر بـ (لولا) بقول العرب: لولاكَ، ولولاهُ، ولولايَ، و(الكاف والهاء والياء) لا تكون ضمائر رفع، وهي لا تقع إلّا في موضع نصب أو جرّ، ولو كانت في هذا الموضع ضمائر نصب للزم

---

(1) ينظر: المراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٦٠٣.

(2) ينظر: **ديوانه**، ٧٥؛ وأبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٥٦٩/٢؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٣٤١؛ وابن هشام، **شرح قَطْر النَّدى**، ٢٥١.

(3) ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٥٦٩/٢؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٣٤١.

اتصال نون الوقاية بياء المتكلم (لولاني)، نحو: إنّني وليتني، ولا يجوز حذف نون الوقاية إلّا في ضرورة، وإذا ثبت أنَّ الياء في موضع جرّ حُملت عليها الكاف والهاء في لولاك ولولاه[١].

وفي السِّياق ذاته، لا يجوز عدَّ ياء المتكلم وكاف الخطاب في موضع نصب؛ لأنّ (لولا) حرف، وليس فعلا له فاعل يتطلب مفعولا به، فيكون الضَّمير في موضع نصب، وعليه، إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب وجب أنْ يكون في موضع جرّ[٢].

وقد رُوي عن الخليل ويُونُس أنَّ الكاف والياء بعد (لولا) في موضع الجرّ، وأنّ لـ (لولا) مع الضَّمير حالا ليس له مع الظَّاهر، كما هو الحال في (لدنْ) مع (غدوة)، حيْثُ له حال ليست له مع غيرها، فهي تنصبها دون أنْ تنصب غيرَها، نقول: لَدُنْ غدوةً، ولا يجوز ذلك مع غيرها من ظروف الزَّمان، وهما كذلك الأمر بعد (عسى) في محلّ النَّصب وليس الرَّفع، كمنزلتهما في قولك: (لعلَّك، ولعلّي)[٣].

القول الثَّاني: ذهب الكوفيّون إلى أنَّ الياء والكاف في (لولاي، ولولاك) في موضع رفع على الابتداء، وإليه ذهب أبو الحسن الأَخْفَش من البصريّين[٤].

فـ (لولا) حرف ابتداء، وهي ترفع الاسم الظَّاهر بعدها على الابتداء، وكما ترفع الاسم الظَّاهر بعدها على الابتداء، تجعل ضمير الجرّ بعدها محلّه

---

[١] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ١/ ٢٥١؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٦٠٣.

[٢] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإِنْصَاف**، ٥٦٥/٢؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٦٠٣.

[٣] ينظر: ابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٣٤٥/٢.

[٤] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإِنْصَاف**، ٥٦٥/٢؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٣٤٥/٢؛ وابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، ٢/ ٤٨٨؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٦٠٤؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٤٥٩/٢.

الرَّفع، إنابة عن ضمير الرَّفع، كما عكسوا في (أنا كأنت وأنت كأنا)، ولولا غير جارّة؛ لأنّ المضمر فرع الظَّاهر، وهي لا تجرّ الأصل، فكيف تجرّ الفرع؟[1]، فتساوى الضَّمير عندهم كالاسم الظاهر بعد (لولا).

واستدلُّوا أيضا بأنّ ليس في حروف الجرّ ما هو بمعنى (لولا) لتُحمل عليه، ولو كان الضَّمير في موضع خفض لكنّا نجد اسمًا ظاهرًا مخفوضًا بـ (لولا)؛ وليس في كلام العرب حرف يعمل الخفض في الضَّمير دون الظَّاهر؛ ولو وجد لسمع في أشعار العرب، وفي عدم ذلك دليل على أنّه لا يجوز أنْ تخفض اسمًا ظاهرًا ولا مضمرًا[2]؛ وهذا يدلّ على أنَّ الضَّمير بعد (لولاك) في موضع رفع ليس إلّا.

ولا يستقيم عند سِيبَوَيْهِ أنْ تقول وافق الرَّفع الجرّ في (لولاي) كما وافق النَّصب الجرّ حين قلت: معك وضربَك؛ ففي الإضافة إلى المتكلم يختلفان، فنقول في الرَّفع: (لولاني)، وفي الجرّ: (لولايَ)، كما نقول في النَّصب: (ضَرَبَنِي)، وفي الجرّ: (مَعِي) [3].

ورُدّ على ذلك بأن الضَّمير قد يستوي لفظه في النَّصب والخفض، نحو: (أكرمْتُكَ، ومررتُ بِكَ)، وعليه فقد يستوي لفظه أيضا في الرَّفع والخفض، نحو: (قمْنَا، ومرَّ بِنَا)، فيكون لفظ الضَّمير في الرَّفع والخفض واحدًا، وإذا كان كذلك جاز أنْ تكون الكاف في موضع (أنت) رفعًا[4].

---

[1] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٥٦٤/٢؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٦٠٤؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٤٥٩/٢.

[2] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٥٦٥/٢.

[3] ينظر: **الكتاب**، ٣٧٦/٢؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٣٤٦/٢.

[4] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **المصدر السَّابق**، ٥٦٥/٢.

وأفسد ابن عُصْفُور ما ذهب إليه الأَخْفَش من قولهم: (ما أنا كأنت ولا أنت كأنا)؛ لأنّ الضَّميرين مختلفان في النوع، فالضَّمير المنفصل موضعه الرَّفع، والضَّمير المتَّصل ضمير جرّ، واستخدام الضَّمير المتَّصل مكان المنفصل لا يجوز إلّا في الضَّرورة الشِّعريَّة، كنيابة الضَّمير المتَّصل مناب المنفصل في قوله:

[البسيط]

ومَا علينَا إذا مَا كُنتِ جارَتَنا ألّا يجاورَنا إلّاك ديَّارُ [1]

يريد: إلّا إيَّاك، فأوقع ضمير النَّصب المتَّصل موقع ضمير النَّصب المنفصل، فإذا كان وضع المتَّصل مكان المنفصل قبيحا وهما للنصب، فكيف إذا كانا مختلفين في الجرّ والرَّفع[2].

وأنكر أبو العبَّاس المبرِّد استعمال (لولاي) وأخواتها، وزعم أنّه لا يوجد في كلام من يحتجّ بكلامه، وهذا الأنكار لا وَجْهَ له؛ لأنّه ورد كثيرا في كلام العرب وكذلك في أشعارهم، وفوق كلّ ذلك اتَّفق أئمّة البصريّين والكوفيّين، كالخليل، وسِيبَوَيْهِ، والكسائي، والفرَّاء، على رواية (لولاك) عن العرب، فإنكار المبرِّد له هذيان[3].

---

(1) ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١/٢٥١؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٢/ ٢٣٣؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ١/١٠٠؛ وابن عقيل، **شَرْح ابن عَقِيل**، ١/٩٠.

(2) ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١/٢٥١.

(3) ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٢/٥٦٤؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**،٢/٣٤٣ –٣٤٤؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٦٠٥.

وخلاصة القول أنّ العلماء اختلفوا في الموضع الإعرابي للضمير المتَّصل بـ (لولا)، وساق سِيبَوَيْهِ حججه من أنّ (لولا) حرف جرّ، والضَّمير بعدها في محلّ جرّ بحرف الجرّ؛ لأنَّه عدّ (لولا) حرف جرّ شبيه بالزائد، والضَّمير بعدها مجرور لفظا مرفوع محلا، وبهذا توافق سِيبَوَيْهِ مع القاعدة العامَّة للاسم الَّذي يأتي بعد (لولا).

وعدَّ الكوفيّون أنّ الضَّمير المتَّصل بـ (لولا) في محلّ رفع على الابتداء، وهو بعيد عند الباحث، لذلك فالمختار وصفوة القول ما ذهب إليه سِيبَوَيْهِ من أنَّ (لولا) حرف جرّ تجرّ الضَّمير المتَّصل بعدها.

المسألة الثَّانية

دلالة (إذن)

اختلف النَّحويّون في معنى كلمة (إذن)، هل يجتمع في معناها الجواب والجزاء؟ أم تكون جوابا ولا جزاء فيه، ومرد اختلاف النَّحويين في فهم معنى كلام سِيبَوَيْهِ، حيْثُ: " إذن فجوابٌ وجزاءٌ"[١]، وتحرير معنى (إذن) صعب، وقد اضطرب العلماء في معناها[٢]، واختلفوا في فهم كلام سِيبَوَيْهِ، وانقسموا في هذا الفهم إلى:

القسم الأوَّل: حملوا كلام سِيبَوَيْهِ على الظَّاهر، من أنَّها تحمل معنى (الجواب والجزاء معًا) حيْثُمّا وجدت، وهكذا فهم أكثر النَّحويين منه [٣].

ومن الَّذين حملوا كلام سِيبَوَيْهِ على الظَّاهر أبو علي الشَّلَوْبِين من أنَّ (إذن) للجواب والجزاء في كلّ موضع، وتكلّف عناء تخريجها في كلّ موضع وضعت فيه، أنّها جواب وجزاء، وأخذ الجزاء بمعنى الشَّرط والجواب جوابه، وقدّرها بفعلي الشَّرط والجزاء حيْثُما وقعت [٤].

وقد ردّ ابن عُصْفُور على شيخه الأستاذ أبي علي الشَّلَوْبِين في تكلّفه لمعنى (إذن)، بقوله: " فإذا قلت لمن قال لك: (أنَا أزورُك، إذنْ أكرمَك)، فمعناه: إنَّ تزرْنِي أكرمْكَ، فلمّا أخذها هذا المأخذ اضطر إلى هذا التَّقدير في

---

[١] **الكتاب**، ٢٣٤/٤.

[٢] ينظر: أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **البحر المحيط في التَّفسير**، ٣١/٢.

[٣] ينظر: المالقي، **رَصْف المَبَاني في شرح حروف المعاني**، ٦٢.

[٤] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ١٠٣/٢؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٣٦٤؛ والسُيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٣٧٣/٢.

قولـــه تعـــالى: ﴿ قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٢٠﴾ ﴾ [١]، فلمّـــا قـــدّر: إنْ كنـــت فعلتهـا فأنـا ضـالّ، جـاءه إثبـات الضـلال لموسـى عليـه السـلام؛ قـال: ولـم يـرد إثبـات الضـلال لنفسـه، فأثـار إشـكالا علـى فهمـه، فكـان انفصـاله عـن هـذا بـأن قـال: معنـى قولـه: ﴿ وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾ ﴾ [٢]، أي: بـأنعمي، فقـال لـه موسـى عليـه السَّـلام: إنَّ كنـت فعلتهـا كـافرا بنعمتـك فأنَـا مـن الضَّـالين، أيْ: مـن الجاهلين بأنّ الوكزة تقضي على القبطي"[٣].

ثـمّ أكمـل ابـن عُصْـفُور اعتراضـه علـى أبـي علـي الشَّـلَوْبِين الّـذي عـدّ (إذن) شـرط وجـواب، وبنـى علـى ذلـك، وإنَّمـا هـي جـواب بمعنـى أنّهـا لا تقـال مبتـدأة، بـل يتقـدّمها كـلام، فـلا تقـول أبـدا: (إذن أزورك) ابتـداء، فهـي جـواب وتكون جزاء[٤]، وعليه، فقد خالف ابن عُصْفُور أبا علي الشَّلَوْبِين.

القسـم الثَّـاني: لـم يحمـل أبـو علـيّ الفارسـيّ كـلام سِـيبَوَيْهِ علـى الظَّـاهر، فقـد فهـم منـه أنّهـا قـد تـرد لهمـا (الجـواب والجـزاء)، وهـو الأكثـر، وقـد تخـتصّ للجـواب فقـط، ولا أدلَّ علـى ذلـك فـي نحـو: أنْ يقـول لـك القائـل: أحبُـك، فتقـول: إذنْ أظنّك صادقا، فلا يُتخيل ههنا الجزاء[٥]، فهي حسب السِّياق والموقع.

---

[١] **الشّعراء**: ٢٠.

[٢] **الشّعراء**: ١٩.

[٣] **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ١٠٣/٢.

[٤] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ١٠٤/٢.

[٥] ينظـر: المـالقي، **رَصْـف المَبَـاني**، ١٥١؛ والمـراديّ، **الجَنَـى الـدَّاني**، ٣٦٤؛ وابـن هشـام، **مُغْنـي اللَّبيـب**، ١٨/٣٠؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٣٧٤/٢.

قال المالقي: " والصَّحيح أنّها شرط في موضع، وجواب في موضع، وإذا كانت شرطا فلا تكون إلّا جوابا، وهذا هو المفهوم من كلام سِيبَوَيْهِ، لأنّه لم ينصّ على أنّهما معا في موضع واحد"[١].

وخلاصة القول قد يجتمع في (إذن) الجواب والجزاء، نحو قولك: إذن أكرمك، جزاء مَن قال لك: أنَا أزورُك، وقد ينفرد أحدهما، نحو قول صديقك: أحبك فتقول له: إذن أظنُّكَ صادقا، فهذا جواب لا جزاء فيه، وبهذا فهي لا تخلو من الجواب، وتكون في بعض المواضع جزاء[٢].

وصفوت القول عند ابن عُصْفُور أنَّ (إذن) قد يجتمع فيها الجواب والجزاء، وقد ينفرد أحدهما دون الآخر، فإذا قلت لمن قال لك: أنا أزورك، إذن أكرمَك، فهذا جواب وجزاء، وإذا قلت له: إذن أَزُرْكَ، فهي جواب لا جزاء فيه[٣].

ولا يسع الباحث أنْ يحمل كلام سِيبَوَيْهِ على الظَّاهر من أنّ (إذنْ) تحمل معنى (الجواب والجزاء معًا) حيْثُما وجدت، وهذا مخالف لواقع الاستعمال، فهي ترد على الغلب جوابا وجزاء، لكنّها قد تختصّ للجواب فقط، فتقول لمن قال لك: أنصحك نصيحة أخ مجرّب، فتقول: أحسبك صادقا، وهنا لا جزاء فيها.

---

[١] **رصف المباني**، ١٥١.

[٢] ينظر: القرشيّ، أحمد بن محمَّد بن أحمد، **مسائل (إذن)**، مجلّة الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، العدد ١١٩، ١٤٢٣هـ، ٤٢٣؛ والبوسيفي، علي محمَّد علي، **اختلاف النّحاة في (إذَنْ) أصلها، ومعناها، وعملها، دراسة تحليليّة**، مجلّة الجبل العلميّة، جامعة الزّنتان، ليبيا، ١١٧.

[٣] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ١٠٤/٢.

المسألة الثَّالثة

(حاشا) الاستثنائيَّة بين الحرفيّة والفعليّة

تنقسم أدوات الاستثناء إلى الحرف والاسم والفعل، ومنها ما استعمل حرفا وفعلا، ووقع خلاف بين النّحاة في جنس (حاشا) الاستثنائيَّة بين الحرفيّة والفعليّة، أو هما معا إلى مذاهب:

المذهب الأوَّل: ذهب سِيبَوَيْهِ وكثير من البصريّين إلى أنَّ (حاشا) حرف جرّ يدلّ على الاستثناء بمعنى (إلّا)، وهو يجرّ ما بعده [1]، وأكَّد سِيبَوَيْهِ ومن معه على حرفيّة (حاشا)، ولم يجيزوا النَّصب بها، قال سِيبَوَيْهِ : " وأمّا (حاشا) فليس باسم، ولكنَّه حرف يجرّ ما بعده كما تجرّ حَتَّى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبدالله، فيجعل (خلا) بمنزلة (حاشا)، فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلّا النَّصب،... ألا ترى أنّك لو قلت: أتوني ما حاشا زيدا، لم يكن كلاما "[2]، واستدلَّ سِيبَوَيْهِ ومن معه على حرفيّة (حاشا) بعدد من الأدلَّة أهمّها:

أولا: لا يجوز دخول (ما) المصدريّة عليها، حيْثُ إنَّ (ما) المصدريّة تدخل على الفعل، ولا تدخل على الحرف، وتدخل (ما) على سائر أفعال الاستثناء كـ (خلا، عدا) فنقول مثلا: (قامَ القومُ ما خلا زيدًا)، ونقول: (قام القومُ ما عدا

---

[1] ينظر: ابن السَّراج، **الأصول في النَّحو**، ١/ ٢٨٨؛ وابن ولَّاد، **الانتصار لسِيبَوَيْهِ على المُبرِّد**، ١٧٠؛ وابن الورَّاق، **علل النَّحو**، ٣٩٧؛ وأبو البَرَكات الأنْبَاريّ، **أسرار العربيّة**، ١٦٠؛ والعُكْبَريّ، **اللُّبَاب**، ٣٠٩/١؛ ابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٦٠/٢؛ وابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٥٣/٢؛ وابن مالك، **تسهيل الفوائد**، ١٠٥؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٣١٠/٨؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٢٢٠/٢؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**،٢٨٠/٢.

[2] **الكتاب**، ٣٤٩/٢-٣٥٠.

زيـدًا) ولكـن لا نقـول: مـا حاشـا زيـدا، ودلَّ علـى حرفيَّتهـا امتنـاع دخـول (مـا) المصدريّة على (حاشا) [1].

ثانيـا: الجـرّ بهـا، فالاسـم الَّـذي يـأتي بعـد (حاشـا) يكـون مجـرورا، ومـن الشَّـواهد على ذلك قول مُنقذ بن الطمّاح بن قيس الأسديّ:

[الكامل]

حاشَا أَبي ثَوبان إنَّ أبا ثَوبانَ لَيسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ[2]

فـ (حاشـا) إمّـا أنْ تكـون هـي العاملـة للجـرّ لـ (أبـي ثوبـان)، أو أنَّ العامـل للجـرّ محـذوف، وهـذا مسـتبعد؛ لأنّ العامـل الجـارّ لا يعمـل إذا حـذفناه، فوجـب أن تكـون جـرّت بنفسـها، ولـيسَ (أَبـي) مضـافا إلـى يـاء المُـتكلم؛ لأنّ اسـمَه أَبـو ثَوبان بدليل قوله: (إنّ أبا ثوبان) [3].

ثالثـا: تقـول العـرب: (حاشـاي) مـن غيـر نـون الوقايـة، ولـو كـان فعـلا لقالـت العـرب: (حاشـاني)؛ لأنّ نـون الوقايـة تخـتَصّ بالأفعـال، ولا تـدخل علـى الحـروف والأَسْـمَاء[4]، واسـتدلّوا بعـدم اتّصـال نـون الوقايـة بقـول المغيـرة بـن عبـد الله الأسَديّ الملقب بالأُقَيْشِر:

---

[1] ينظر: وابن الورَّاق، **علل النَّحو**، ٣٩٧؛ وأبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٢٢٧/١؛ و**أسرار العربيّة**، ١٦٠.

[2] ينظر البيت: السّيرافيّ، **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**، ٩٩/٣؛ و أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٢٢٨/١؛ والعُكْبَريّ، **التَّبيِّين**، ٤١٠؛ وابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ٢/ ٣٠٨؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٥٦٢؛ وابن هشام، **مُغْني اللَّبيب**، ١٦٦.

[3] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٢٢٨/١؛ والعُكْبَريّ، **التَّبيِّين**، ٤١١.

[4] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٢٢٨/١؛ وابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ٢/ ٣٠٧؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٥٦٦؛ ونَاظِر الجَيْش، **تمهيد القواعد**،٥/ ٢٢٠٥، والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**، ١/ ١٢١؛ والخباز، **توجيه اللمع**، ٢٢٦.

[الكامل]

في فِتْيَةٍ جَعَلوا الصليب إلهَهُم حاشايَ إنّي مُسلم معذور[١]

فلو كانت فعلًا لقال: (حاشاني)، كما نقول (دعاني).

رابعـــا: لا يصـــح أنَّ تكـــون (حاشـــا) اســـما ولا فعـــلا، حيْـــثُ لا تـــأتي فـــاعلا كـــ (غيـــر)، فنقـــول: مـــا جـــاء غيـــرُ زيـــدٍ، ولكـــن لا يصـــحّ أنْ نقـــول: مـــا جـــاء حاشـــا زيـــد، وفـــي السِّـــياق ذاتـــه لا يصـــح أنَّ تكـــون فعـــلا؛ لأنَّهـــا تجـــرّ مـــا بعـــدها[٢] ، فلـــم يبـــق إذن إلّا أنْ تكون حرفا.

والجـــرّ بـــ(حاشا) وعـــدم إجـــازة النَّصـــب بهـــا هـــو الكثيـــر الـــرَّاجح، والَّـــذي التـــزم بـــه سِيبَوَيْهِ وأكثر البصريّين [٣].

المـــذهب الثَّـــاني: ذهـــب أكثـــر الكـــوفيّين إلـــى وجـــوب فعليَّتهـــا، وأنّهـــا فعـــل مـــاض وليست اسما ولا حرفا[٤]، كقول الشَّاعر:

[البسيط]

حاشَا قريشًا فإنَّ اللهَ فضَّلَهم على البريَّةِ بالإسلامِ والدِّين [٥]

والشَّـــاهد فيـــه أنّـــه اســـتعمل (حاشـــا) فعـــلا، فنصـــب مـــا بعـــده، وزعـــم الفـــرَّاء أنَّ (حاشـــا) فعـــلٌ، بـــلا فاعـــلَ، والأصـــل عنـــده فـــي قولـــك: حاشـــا زيـــدٍ: حاشـــا لزيـــدٍ،

---

[١] ينظر: **ديوانـه**، ٧٣؛ وأبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٢٢٦؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٥٦٦؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ١/ ١٢٥.

[٢] ينظر: القرافي، **الاستغناء في الاستثناء**، ٣٤؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**،٢/٢٨٢.

[٣] ينظر: الأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ١/ ٥٢٦.

[٤] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ١/٢٢٦؛ والعُكْبَريّ، **اللُّبَاب**، ١/٣٠٩؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٥٦٤؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٢/ ٢٨٠.

[٥] ينظر البيت: ابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ٢/ ٣٠٧؛ وابن عقيل، **شَرْح ابن عَقِيل**،٢/٢٣٩؛ والعيني، **المقاصد النَّحوية**، ٣/ ١١٠٩؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ١/ ٥٢٦؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع** ، ٢/ ٢٧٨. ونُسب في بعض الكتب للفرزدق ولم أجده في ديوانه.

فحُذفت الَّلام لكثرة الاستعمال، حاشا زيدٍ: حاشا لزيدٍ، فحُذفت الَّلام لكثرة الاستعمال، والخفض بعده بتقدير لام متعلقة به[١].

وقد أفسد ابن يعيش هذا على الفرَّاء؛ لأنّ الفعل لا يخلو من فاعل[٢]، وأنكره الإستراباذيّ، معتبرا إيَّاه بعيدا، واقعا في محذورين: إثبات فعل بلا فاعل، وهو غير موجود، وجر بحرف جرّ مقدّر، وهو نادر[٣].

المذهب الثَّالث: ذهب أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ (٢٠٦)، وأَبُو الْحسن الأَخْفَش، وأبو زيد الأنصاريّ (٢٢٥)، والجَرْمِيّ، وأَبُو عثْمان المازنيّ، والمبرِّد، وأبو إسحاق الزَّجَّاج، وكثير من المتأخّرين، إلى أنَّه يجوز في (حاشا) الوجهان، فيجوز أنْ تكون حرف جرّ وما بعدها يكون مجرورا بها،وهو الأكثر استعمالا لها، وتارة تستعمل على قلّة فعلا متعدّيا جامدا فتنصب ما بعدها؛ فإذا استعملت حرفا، قيل: حاشاي من دون نون الوقاية، وإذا استعملت فعلا، قيل: حاشاني[٤] .

وهكذا يكون المبرِّد ومن معه قد التقوا مع سِيبَوَيْهِ والبصريّين في كون (حاشا) حرف جرّ، ووافقوا الكوفيّين في كونها فعلا ينصب، والتقوا معهم في إثبات فعليَّتها بأدلَّة أهمّها:

أولا: أنّها قابلة للتَّصرّف، فتصاغ على صيغة المضارع، فتقول: حاشيت زيدا أحاشيه، والأحرف لا تتصرّف، واحتجّوا على ذلك بقول النَّابِغة:

---

[١] ينظر: ابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٢/ ٦٣؛ والإستراباذي، **شرح الرَّضي على الكافية لابن الحاجب**، ١٢٣/٢.

[٢] ينظر: **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٢/ ٦٣.

[٣] ينظر: **شرح الرَّضي على الكافية لابن الحاجب**، ١٢٣/٢.

[٤] ينظر: الزَّمخشري، **المُفَصَّل في صَنْعَةِ الإعَراب**، ٣٨٧/١؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٥١١/٤؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٦٨٨/٢؛ **والجَنَى الدَّانِي**، ٥٦٢؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٢٢١/١؛ **ومُغْني اللَّبيب**، ١٦٥؛ والصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان**، ٢/ ٢٤٤.

[البسيط]

وَلاَ أَرَى فَاعِلًا في النَّاس يُشبِهُهُ ولا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَد[1]

فتصرّفها دليل على فعليَّتها؛ لأنّ التصرّف من خصائص الأفعال [2].

ثانيـــا: ومـــن أدلَّـــتهم علـــى فعليَّتهـــا كـــذلك أنَّ الَّـــلام الجـــارّة تتعلـــق بهـــا، كمـــا فـــي قولـــــه تعـــــالى: ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴿٣١﴾ ﴾ [3]، وحـــــرف الجـــــرّ يتعلَّـــــق بالفعـــل ولا يتعلَّـــق بـــالحرف، فـــالحرف لا يتعلَّـــق بـــالحرف، وإنّمـــا قـــد تحـــذف الَّـــلام مـــن الاســـم الَّـــذي بعـــد (حاشـــا)؛ لكثـــرة الاســـتعمال فـــي الكـــلام، فنقـــول مثلا: جاءَ التَّلاميذُ حاشا زيدًا، وأصلها: جاءَ التَّلاميذُ حاشا لزيد [4].

ثالثـــا: واحتجّـــوا كـــذلك بـــأنَّ الحـــذف يدخلـــه، كقولـــك (حـــاش لزيـــد)، والحـــذف لا يكـــون فـــي الحـــروف بـــل يكـــون فـــي الأفعـــال والأَسْـــمَاء [5]، كقـــراءة ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴿٣١﴾ ﴾ [6]، بـــدون الألـــف وبهـــا قـــرأ أكثـــر القـــرَّاء[7]، وهـــذا دليـــل آخـــر علـــى فعليَّتها.

ولقـــد ردَّ العلمـــاء علـــى الأدلَّـــة الَّتـــي اســـتدلَّ بهـــا الكوفيّـــون والمبـــرِّد ومـــن معـــه على فعليّة (حاشا)، وأجابوا عن استدلالاتهم بما هو آت:

---

[1] يُنظر: **ديوانه**،٢٠؛ والسّيرافيّ، **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**، ٣/ ٩٩؛ وأبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ١/ ٢٢٦؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٢/ ٦٣؛ وابن الصَّائغ، **اللمْحَة في شرح المُلْحَة**،٢٣٩/١؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٢/ ٢٤٨؛ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٢/ ٢٤٠؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ١/ ٥٢٨.

[2] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ١/ ٢٢٧؛ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٢/ ٢٤٠.

[3] **يوسف:** ٣١.

[4] ينظر: وابن الورَّاق، **علل النَّحو**، ٣٩٧؛ وأبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٢٢٧/١؛ والعُكْبَريّ، **اللُّبَاب** ،١/ ٣٠٩.

[5] ينظر: ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ١/ ٢٢٧؛ والعُكْبَريّ، **اللُّبَاب** ،١/ ٣٠٨؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٥٥٩- ٥٦٠.

[6] **يوسف:** ٣١.

[7] ينظر: والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٥٦٧-٥٦٨؛ والدمياطيّ، **إتّحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، ٣٣١.

أولا: أمَّا قولهم: (إنَّه يتصرّف)، فلا نسلم به، واستشهادهم بقول النَّابغة (وما أحاشي من الأقوام من أحد) غير موفق، فـ (أحاشي) ههنا مأخوذة من (حاشا) فقط، وليست متصرّفة منها، وفي كلام العرب نظير ذلك فالعرب تقول مثلا: (هلَّل)، أي: قال (لا إله إلّا الله)، بل نقول إنّها مأخوذة منها، ومثل ذلك في: بَسْمَلَ، وحَمْدل، وسَبْحَلَ، وحَوْقَل، فكما أُخذت هذه الأفعال من هذه الألفاظ، فكذلك (حاشا)، وهذا لا يسمَّى تصريفا[1].

ثانيا: وأمّا قولهم: (إنّ لام الجرّ تتعلّق به)، فهذا أيضا غير مسلم به، وأمّا اللّام في قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾[2]، فهي زائدة، أو صلة لا تتعلّق بشيء، وأصلها (حاشا الله)، ونظير ذلك في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾[3] أي: أقرأ اسم ربّك[4].

ولو افتُرض أنَّ اللّام من قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾[5]، متعلّقة بـ (حاشا) فليس لهم فيه حجَّة؛ فإنَّ (حاشى) ههنا ليس باستثناء، وإنَّما للتَّنزيه، أي: تنزيها لله[6].

ثالثا: وأمَّا قولهم: إنّه يدخله الحذف، والحذف لا يكون في الحرف، فاللُّغة تنفي ذلك، فالحرف قد يدخله الحذف، حيْثُ تقول العرب في (سوف أفعل):

---

(1) ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ١/٢٢٩-٢٣٠؛ والعُكْبَريّ، **اللُّبَاب**، ١/٣١٠؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٤/٥١٢.

(2) **يوسف:** ٣١.

(3) **العلق:** ١.

(4) ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ١/٢٣٠؛ والعُكْبَريّ، **اللُّبَاب**، ١/٣١٠؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٤/٥١٢.

(5) **يوسف:** ٣١.

(6) ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ١/٢٣٠؛ والعُكْبَريّ، **اللُّبَاب**، ١/٣١٠.

(سو أفعل) بحذف الفاء، وقالت العرب أيضا: (سف أفعل)، وقرئت رُبَّ: بالتخفيف رُبَ، فقال الله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ۝٢ ﴾[1]،وعليه يجوز حذف الألف لتصبح (حاش)،ومع تسليمنا أنَّ الأصل فيه (حاشا) بالألف، فقد جاء الحذف لكثرة الاستعمال وضرب من التَّخفيف [2].

وخالف ابن عُصْفُور المبرِّد ومن معه، فـ (أُحاشي) فعل مضارع مأخوذ من (حاشى)، حيث تشتقّ الأفعال من الحروف، مثل سوَّفته، من سوف أفعل كذا، ومعنى لا أحاشي: لا أقول حاشى فلانٍ [3].

ويميل الباحث بعد إنعان النَّظر في أدلَّة الأطراف، أنَّ الرَّأي رأي سِيبَوَيْهِ، وفي كلام الكوفيّين نظر، وأمّا المبرِّد ومن معه فجميع ما ذُكِر يمكن تأويله، وحينها يكون رأي سِيبَوَيْهِ هو الأولى، وهو ما سُمع عن العرب بالحكاية.

---

[1] **الحجر**: ٢.

[2] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٢٣١/١ – ٢٣٢؛ والعُكْبَريّ، **اللُّبَاب**، ٣١٠/١؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٥١٢/٤.

[3] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٥٣/٢.

المسألة الرَّابعة

(إذما) بين الحرفيّة والاسميَّة

أدوات الشَّرط الَّتي تجزم فعلين تنقسم إلى أسماء وحروف، وقد اختلف النّحاة في (إذْما)؛ فمنهم من أثبت حرفيَّتَها، ومنهم من رأى أنَّها باقية على اسميَّتِها قبل التركيبِ، في مذهبين رئيسين:

المذهب الأوَّل: مذهب سِيبَوَيْهِ وجمهور العلماء الَّذين يرون حرفيَّتها إذا ما اقترنت بـ (ما)، وهي بمنزلة (إنْ) الشَّرطية، فإذا قلت: إذما تقمْ أقمْ، فمعناه: إنَّ تقمْ أقمْ [1]، ولا يكون الجزاء في (إذ) حَتَّى يضم إليها (ما)، فتصير (إذما) بمنزلة إنَّما وكأنَّما، و(ما) ههنا ليست بلغو، وأصبحت بمنزلة حرف واحد[2]، وأنشد سِيبَوَيْهِ ليدلّل على عملها قول العبَّاس بن مردَاس السَّلمي:

[الكامل]

إذْ ما أتَيْتَ على الرَّسُولِ فقُلْ لَهُ حَقّا عليْكَ إذَا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ[3]

ولا خلاف في اسميَّتِها عندما تتجرّد مِن (ما)، حيْثُ تصبح ظرفا، وتلزمها الإضافة إلى ما يليها، والإضافة من خصائص الأَسْمَاء، " ومَوْضِع

---

[1] ينظر: ابن عُصْفُور، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١١٨/٢؛ وابن الصَّائغ، **اللمْحَة في شرح المُلْحَة**، ٢/ ٨٦٧؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٣/ ١٢٧٤؛ والشَّاطبي، **المقاصد الشَّافية**، ٦/ ١١٣؛ والجَوجَري، **شرح شذور الذَّهب**، ٢/ ٦٠٣؛ والوقَّاد، **شرح التصريح**، ٢/ ٣٩٨.

[2] ينظر: **الكتاب**،٥٦/٣-٥٧؛ والمُبرِّد، **المُقْتَضب**، ٤٧/٢؛ والسيرافيّ، **شرح كتاب سيبويه**، ٢٥٣/٣؛ والبغداديّ، **خِزانَة الأَدَب**، ٢٩/٩.

[3] ينظر: **ديوانه**، ٨٨، بلفظ إمّا أتَيْتَ على النَّبيّ، و**الكتاب**،٥٦/٣-٥٧؛ والمُبرِّد، **المُقْتَضَب**، ٢/ ٤٧؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٩/ ٤٣٢١.

(أتيت) جزم بـ (إذما) والجواب بالفاء في (فقل)، و(ما) المسلَّطة سلّطت الحَرْف على الجَزْم، ولو لم تكن لم يجْزم الْحَرْف" [1].

وبين تجرّدها وعدمه تغيُّر مدلولُها من الزَّمان، فكانتْ ماضيا عندما تجرّدتْ، وهي الآنَ مُستقبَل بعدما رُكّبتْ مع (ما)، وعندما تجرّدت قَبِلتْ بعضَ علاماتِ الأَسْمَاء كالتَّنوين والإضافة، وكذلك وقعت موقع المفعول فيه، نحو: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾[2]، والمفعول به، نحو: ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ ﴾ [3]، فلمَّا قصد جعلها جازمة ركبت مع (ما)؛ لتكفها عن الإضافة، وتهيئها لما لم يكن لها من معنى وعمل، كالمجازاة، والمجازاةُ من معاني الحُروفِ؛ فوجب أنْ تكون حرفا[4].

المذهب الثَّاني: ذهب المبرِّد في أحد قوليه وابنُ السَّرَّاج، وأبو علي الفارسيّ، إلى أنّها اسم ظرف زمان؛ و(إذِ) في أصلها ظرفٌ لِمَا مضى من الزَّمان، فزيد عليها (ما) وُجوبًا في الشَّرط، فجُزم بها، ومعناها كـ: متى تقمْ أقمْ [5].

واحتجّ هذا الفريق بأصلها قبل دخول (ما) عليها، حيْثُ كانت اسمًا، والأصل عدم التَّغيير، ورُدّ على ذلك بأنّ التَّغيير قد تحقَّق، بدليل أنّها كانت للماضي فصارت للمستقبل، واعترض المبرِّد ومَنْ معه بأنَّه لا يلزم من تغيير زمانها، تغيير ذاتها كالمضارع، الَّذي يدلّ على أحد الزَّمانين، الحال أو

---

[1] الرّماني، **رسالة منازل الحروف**، ٣٩.

[2] **البقرة:** ١٢٤.

[3] **الأعراف:** ٦٩.

[4] ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ٣، ١٦٢٢- ١٦٢٣؛ و أبو حيَّان الأَنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ١/ ١٠٦؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّاني**، ١٩٠-١٩١.

[5] ينظر: نَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٩/ ٤٣٢٢؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح** ، ٢/ ٣٩٨.

الاستقبال، وإذا دخل عليه (لم)، انقلب زمانه في المعنى إلى الماضي مع بقاء ذاته على أصلها[١].

وصفوت القول والصَّحيح ما ذهب إليه سِيبَوَيْهِ، وهكذا يرى ابن عُصْفُور[٢]؛ لأنَّها قبل ضم (ما) إليها حكم باسميَّتها وظرفيَّتها؛ لدلالتها على وقت مضى، وخلت من معنى الشَّرط، وفي ذات السِّياق قبلت بعض علامات الاسم كالتَّنوين، والإضافة إليها، وأمّا بعد تركيبها فتغير معناها الأصلي، وصارت أداة شرط بمعنى (إنْ) مختصة بالمستقبل، ولم تقبل أيَّة علامة من علامات الاسم فوجب انتفاء اسميتها، وثبوت حرفيتها؛ " لأنّ دلالتها على معنى الحرف مُتَيَقَّنة، ودلالتها على معنى الاسم مشكوك فيها، والحكم بمقتضى ما تُيُقِّن أولى" [٣].

---

[١] ينظر: ابن الصَّائغ، **اللمْحَة في شرح المُلْحَة**، ٢/ ٨٦٧؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٣/ ١٢٧٤؛ والوقَّاد، **شرح التصريح**، ٢/ ٣٩٨.

[٢] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١١٨/٢.

[٣] ابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ٤/ ٧٢؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٩/ ٤٣٢٧.

المسألة الخامسة

صلة (ما) المصدريّة

الموصول الحرفي هو كل حرف أُوِّل مع صلته بمصدر، وتُسمَّى موصولة لاحتياجها إلى صلتها، وتُسمَّى هذه الحروف مصدريَّة؛ لأنّها تجعل ما بعدها في حكم المصدر [1].

وما المصدريّة تأتي على وجهين:

الأوَّل: أنْ تكون مصدريَّة ظرفيَّة، وتُأوَّل بـ (مُدّة أو طيلة)، نحو قول الله تعالى: ﴿ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾ ﴾[2] أي: مُدَّة دوامي حيًّا. **والثاني:** أنْ تكون مصدريَّة غير ظرفيَّة، وتُأوَّل بـ (المصدر) ويطلق عليها المصدر المؤوَّل[3]، نحو قول الله تبارك وتعالى: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٤﴾ ﴾ [4] أي: بصبرِكم، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ ﴿١١٨﴾ ﴾[5] أي: عنتَكم.

واختلف النّحاة في (ما) المصدريّة بين الحرفيّة والاسميَّة على مذهبين:

---

[1] ينظر: الأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ١/ ١٦٤؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ١/ ٣١٤.

[2] **مريم:** ٣١.

[3] ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**،٣٨٥/١.

[4] **الرَّعد:** ٢٤.

[5] **آل عمران:** ١١٨.

الأوَّل: أنّها حرف، وهو مذهب سِيبَوَيْهِ والجمهور، ولا يعود عليها ضمير من صلتها، فإذا قلت: يعجبني ما صنعت، فتقديره عند سِيبَوَيْهِ: يعجبني صنعُك [١].

الثَّاني: أنّها اسم وهو مذهب الأَخْفَش وابن السَّرَّاج، وجماعة من الكوفيّين، وحينها تفتقر إلى ضمير، فإذا قلت: يعجبني ما صنعت، فتقديره: الصنع الَّذي صنعته[٢].

وفي وصلها بالجملة الاسميَّة خلاف بين النّحاة على رأيين اثنين:

الرَّأي الأوَّل: ذهب سِيبَوَيْهِ إلى أن (ما) المصدريّة لا توصل إلا بالفعل المتصرّف غير الأمر [٣]، وأكثر ما يكون ماضيا كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ ﴾[٤]، ومثل ذلك قول الشَّاعر:

[الوافر]

يَسُرُّ المرْءَ مَا ذهبَ اللّيَالِي وَكَانَ ذهابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا [٥]

وأكثر ما يكون وصل (ما) المصدريّة بالماضي كما في البيت السَّابق[٦]، وتأويل ما والفعل بعدها بمصدر مؤوَّل (ذهابُ اللّيالي) وهو فاعل يَسُرّ، والمرء مفعول به.

---

[١] ابن السَّراج، **الأصول في النَّحو**، ١/ ١٦١؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٣/ ١٥٤؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّاني**، ٣٣٢؛ **وتَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ١/ ٤١٨؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٢/٧٦٠.

[٢] ينظر: ابن السَّراج، **الأصول في النَّحو**، ١/ ١٦١؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٣/ ١٥٤؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّاني**، ٣٣٢؛ **وتَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ١/ ٤١٨؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٢/٧٦٠.

[٣] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١/٦٥؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٣/ ١٥٥.

[٤] التوبة: ١١٨.

[٥] البيت رغم شهرته إلا أنّه مجهول القائل، ينظر: أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٣/ ١٥١؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّاني، ٣٣١** ؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٤/ ١٥٧١.

[٦] ينظر: أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٣/ ١٥١.

وقد تُوصَل بمضارع المصدريّة غير الظَّرفيَّة، كقول الرَّاعِي النُّمَيْرِيّ:

[البسيط]

وِلْمَنِيَّةِ أَسْبَابٌ تُقَرِّبُها كَمَا تَقَرَّبَ لِلْوَحْشِيَّةِ الذُّرُع [١]

و(ما) المصدريّة في البيت مؤوَّلة مع الفعل المضارع بمصدر مجرور بالكاف.

وذكر سِيبَوَيْهِ أنَّ (ما) الَّتي ترد بعدها الجملة الاسميَّة كافّة، نظير (إنَّما، ورُبّمَا) الَّتي تكفّ عن العمل[٢]، واحتجّ في كتابه بقول المرَّار الفَقْعَسي:

[الكامل]

أعَلاقةً أمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَما أفنانُ رأسكَ كالثَّغَام المُخْلِسِ[٣]

وعدّ سِيبَوَيْهِ والمبّرد أنّ (ما) في (بَعْدَما) كافّة عن العمل، حيْثُ كفَّت (بعد) عن الإضافة، وجعل (بعد) مع (ما) بمنزلة حرفٍ واحد، ولمَّا كفّ بـ (مَا) هيأها لاسْتئناف الْكَلَام، والدخول على الجملة الاسميَّة، فَقَالَ: أفنان رَأسك بِالرَّفع [٤].

---

[١] ينظر: **ديوانه، ١٥٥**؛ والمُفضَّل، **الفَاخِر**، ٢٠١؛ وابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد، ١/٢٢٧**؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٢/ ٧٦٢ ومعناه: أنّ المنيّة قبل نزولها بالإنسان ترسل رسلها، فهذا علة، وذاك شيب، وثالث حادثة، كما ترسل الدروع، واحدها ذريعة وهو بعير يستتر به الرامي فإذا قربت الوحش رماها. ينظر: المُفَضَّل، **الفاخر**، ٢٠١؛ وابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد، ١/٢٢٧**؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٢/ ٧٦٢.

[٢] ينظر: **الكتاب**، ٢/ ١٣٨.

[٣] ينظر: **سِيبَوَيْهِ، الكتاب، ٢/ ١٣٩؛ و** المُبرِّد، **المُقْتَضَب**، ٢/ ٥٤، وابن السَّراج، **الأصول في النَّحو**، ١/٢٣٤؛ والسُهَيْلِي، **نَتَائِج الفِكْرِ فِي النَّحْوِ**، ١٤٥. والشَّاعر ههنا يوبخ شيخا كبيرا أحب امرأة شابة. والعلاقة: الحب. والأفنان: جمع فنن وهو الغصن، وأراد بها ذوائب الشعر على سبيل الاستعارة، والثغام: نبات له خيوط طوال دقاق من أصل واحد، وإذا جفّت ابيضّت كلّها، ويشبه بها الشيب، والمخلس: ما اختلط فيه البياض بالسواد، وصغَّر الوُلَيِّدَ؛ ليدل على شباب المرأة، ولأنَّ صغر ولدها لا يكون إلَّا في عصر شبابها، ينظر: ابن السَّراج، **الأصول في النَّحو**، ١/٢٣٤.

[٤] ينظر: **الكتاب**، ٢/ ١٣٩؛ والمُبرِّد، **المُقْتَضَب**، ٢/ ٥٤؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٣/ ١٥٥.

الـــرَّأي الثَّـــاني: ذهبـت طائفـة مـن النَّحـويين مـنهم الأعلـم الشَّـنتَمَري (٤٧٦ هـ)[١] أنَّـه يجـوز أن تُوصـل بالجملـة الاسـميَّة[٢]، واحتجّـوا بالبيـت نفسـه الَّـذي احـتجّ بـه سِيبَوَيْهِ، وهو قول المرَّار الفَقْعَسي:

[الكامل]

أعَلاقةً أمَّ الوُليدِ بعدَما أفنانُ رأسِكَ كالثِّغام المُخْلِس[٣]

ومـا المصـدريّة غيـر الظَّرفيَّـة ومـا تبعهـا مـن الجملـة الاسـميَّة فـي البيـت السَّـابق، فـي محـلّ جـرّ بالإضـافة، وهكـذا تـم إبقـاء (بعـد) علـى أصـلها مـن الإضافة، ولو لم تكن مضافة لنونت[٤].

ويـرى الأعلـم الشَّـنتَمَري أنَّ (بعـد) لا يليهـا الجمـل، وجـاز ذلـك؛ لأن (مـا) وصـلت بهـا؛ لتتهيـأ للجملـة بعـدها، كمـا فُعِـل بـ (قلَّمـا ورُبَّمـا)، وتقـدير المصـدر المـؤوَّل: (بعـد شَـبَه رأسِـك بالثِّغـام المُخْلِـس)[٥]، فكلامـه مخـالف لـرأي سِـيبَوَيْهِ الَّذي عدّ (ما) كافّة، والأعلم عدَّها مصدرية.

ويـرى ابـن مالـك أنَّ الأولـى الحكـم علـى (مـا) هـذه بالمصـدريّة مـن جعلهـا كافّـة؛ لأنّهـا إذا كانـت مصـدريَّة كانـت هـي وصـلتها فـي موضـع جـرّ بـ

---

[١] الأعلم الشنتَمَري هو يوسف بن سليمان بن عيسى أبو الحجَّاج الأندلسيّ الشَّنتَمَري، الأعلم النَّحوي، شرح الجمل في النَّحو لأبي القاسم الزَّجّاجيّ، وشرح أبيات الجمل في كتاب مفرد، وساعد شيخه الإفليلي على شرح ديوان أبي الطَّيب، كف بصره في آخر عمره، وكان مشقوق الشَّفة العليا شقّا كبيرا، توفي بإشبيلية. ينظر: الصَّفدي، **الوَافي بالوَفَيَات**، ٢٩/ ٩٠.

[٢] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١/٦٥؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٣/ ١٥٥.

[٣] ينظر: الصَّفحة السَّابقة.

[٤] ينظر: ابن هشام، **مُغْني اللَّبِيب**، ٤٠٩.

[٥] ينظر: البغداديّ، **خِزانَة الأدب**، ١١/ ٢٣٢.

(الكاف)، وعليه بقيت (ما) على ثبات حكمها، ولم تصرّف لشيء آخر، كأنْ تكون كافّة[1].

ويحتجّ النّحاة على أنّ (ما) المصدريّة تُوصل بجملة اسميّة، بقول الكُمَيت بن زيد الأسْديّ:

[البسيط]

أَحْلاَمُكُمْ لِسَقَام الْجَهْلِ شافِيَةٌ كمَا دِمَاؤكُمُ تَشْفِي مِنَ الْكَلَبِ[2]

وهنا تلت (ما) المصدريّة الجملة الاسميَّة، ومن قال بجواز ذلك، حمل المصدر المؤوَّل على أنَّه مجرور بحرف الجرّ (الكاف)، ومن منع ذلك عدّ أنّ (ما) كافّة عن العمل، وليست مصدريَّة، ولذلك تهيأ دخولها على الجملة الاسميَّة.

وصفوت القول أنّ (ما) المصدريّة قد تأتي نيابة عن الوقت الَّذي يقع ظرفا، والوقت الواقع ظرفًا يضاف إلى جملة اسميّة كانت أم فعليّة، وإذا ثبت وصل (ما) المصدريّة النائبة عن الظَّرف بجملة اسميّة، لم يُستبعد وصلها بها إذا لم تكن نائبة عن ظرف[3].

ويرى ابن عُصْفُور في كتاب شرح جُمل الزَّجَّاجيّ أنّ (ما) ليست مصدريَّة، بل هي كافّة لـ (بعد) عن العمل، ومهيّئة لها للدّخول على الجملة

---

[1] ينظر: ابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ١/ ٢٢٧.

[2] ينظر: **الدِّيوان**، ١٩؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ١/ ٣٠٦؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ١٥٥/٣؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٢/ ٧٦٢. وصفهم بشفاء أحلامكم لسقام الجهل، ووصفهم بشفاء دمائهم من داء الكَلَب، ينظر: **الدِّيوان**، ١٩.

[3] ينظر: ابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ١/ ٢٢٨.

الاسـميَّة[1]، فـي حـين وجـدت رأيـا لـه فـي كتابـه المُقـرب يجيـز دخـول (مـا) المصدريّة على الجملة الاسميَّة والفعليّة[2].

والمختـار عنـد الباحـث غيـر المختـار عنـد سِـيبَوَيْهِ، كيـف لا يكـون ذلـك! وقـد ظفـرت بأبيـات عديـدة دلّـت علـى جـواز دخـول (مـا) المصـدريّة علـى الجملـة الاسميَّة، وإبقاء ثبات حكمها أولى من صرفه لغيره.

---

[1] ينظر:٦٦.

[2] ينظر: **المُقرّب**، ٦٠/١.

المسألة السادسة

عمل (بَلْ) العاطفة ومعناها

(بَلْ) من حروف العطف، ومعناها الإضراب عن الأوَّل والإثبات للثّاني، قال سِيبَوَيْهِ: " وأمَّا (بَلْ) فلترك شيءٍ من الكلام وأخذٍ في غيره" [1]، نحو قولك: قام زيدٌ بَلْ عمرو، وجاءني عبد الله بَلْ أخوه، ولا يخلو أنْ يقع بعدها جملة أو مفرد، فإنْ وقع بعدها جملة تكون حينئذٍ حرف ابتداء، لا حرف عطف، وإنْ وقع بعدها اسم مفرد فهي حرف عطف[2].

وتكون (بَلْ) حرف ابتداء إذا وقع بعدها جملة، وتفيد وقتئذٍ الإضراب عمَّا قبَلْها، وتكون على جهتين أو معنيين:

الأوَّل: الإضراب الإبطالي، وهو: إبطال الحكم السَّابق ونفي مضمونه، والانصراف عن ذلك الحكم إلى حكم آخر يجيء بعدها[3]، نحو قول الله تبارك وتعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴿٧٠﴾ ﴾[4] فهو إبطال للكلام الأوَّل، وإثبات للكلام الثَّاني، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴿٦٤﴾ ﴾[5]، وهو ردّ على القول الأوَّل، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ

---

[1] **الكتاب**، ٢٢٣/٤.

[2] ينظر: ابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٣٤٧/٣؛ وأبو حيَّان الأندلسيّ، **ارتشاف الضَّرب**، ١٩٩٨/٤.

[3] ينظر: المُبرِّد، **المُقْتَضَب**، ٣/ ٣٠٥؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٣٣٧/٣؛ والصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان**، **٣/** ١٦٧؛ وحسن، عبَّاس، **النَّحو الوافي**، **٣/** ٥٩٧؛ والسَّامرائيّ، فاضل صالح، **معاني النَّحو**، ٣/ ٢٥٧– ٢٥٨.

[4] **المؤمنون:** ٧٠.

[5] **المائدة:** ٦٤.

﴿ مُّكۡرَمُونَ ﴿٤٦﴾ ﴾[1] ؛ أي: بَـلْ هـؤلاء الَّـذين ذكـرتم أنَّهـم ولـد، هـم عبـاد مُكْرَمُونَ.

الثَّـاني: الإضـراب الانتقـالي: هـو الانتقـال مـن غـرض قبـل الحـرف (بَـلْ) إلـى غـرض جديـد بعـده، مـع إبقـاء الحكـم السَّـابق علـى حالـه[2]، كقولـه تعـالى: ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ﴿١٦﴾ وَٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ ﴿١٧﴾ ﴾[3]، فجملـة (بَـلْ تـؤثرون الحيـاة الـدنيا) ليسـت إبطـالا للجملـة الأولـى، بَـلْ هـي انتقـال مـن غـرض إلـى غـرض آخـر، ومثـل ذلـك قولـه تعـالى: ﴿ وَلَدَيۡنَا كِتَٰبٞ يَنطِقُ بِٱلۡحَقِّ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ﴿٦٣﴾ بَلۡ قُلُوبُهُمۡ فِي غَمۡرَةٖ مِّنۡ هَٰذَا ﴿٦٣﴾ ﴾[4] .

ولا يخلـو أن تُسـبق (بَـلْ) بإيجـاب، أو أمـر، أو نفـي، أو نهـي، فـإذا وقعـت بعـد إيجـاب أو أمـر، نحـو: (جـاء محمَّـد بَـلْ خالـدٌ) و (أكـرمْ سـالما بَـلْ خالـدا)، فهـي للإضـراب فـي حـقّ الأوَّل، والإثبـات فـي حـقّ الثَّـاني، وذلـك أنْ تجعل ما قبَلْها كالمسكوت عنه[5].

واختلـف المعنـى بـين المبـرّد وسِـيبَوَيْهِ إذا وقعـت بعـد نفـي، أو نهـي علـى رأيين اثنين:

---

[1] **الأنبياء**: ٢٦.

[2] ينظر: المُبرّد، **المُقْتَضَب**، ٣/ ٣٠٥؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٣٣٧/٣؛ والصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان**، **٣/ ١٦٧**؛ وحسن، عبَّاس، **النَّحو الوافي**، **٣/ ٥٩٧**؛ والسَّامرائيّ، فاضل صالح، **معاني النَّحو**، ٣/ ٢٥٧– ٢٥٨.

[3] **الأعلى**: ١٤–١٧.

[4] **المؤمنون**: ٦٢–٦٣.

[5] ينظر: ابن هشام، **مُغْني اللَّبيب**، ١/ ١٥٢؛ والعينيّ، **المقاصد النَّحويّة**، ٤/ ١٦٤٣؛ والسَّامرائيّ، فاضل صالح، **معاني النَّحو**، ٣/ ٢٥٨.

الـــرَّأي الأوَّل: ذهــب سِــيبَوَيْهِ وجمهــور النّحــاة إلــى أنَّ معنــى (بَــلْ) بعــد النَّفــي، أو النَّهـــي هـــو الإضـــراب فـــي حـــقّ الأوَّل، والإثبـــات فـــي حـــقّ الثَّـــاني، كمـــا هـــو حـال(بَـلْ) بعـد الإيجـاب، نحـو: مـا قـام زيـدٌ بَـلْ عمـرٌو، والمعنـى عنـد سِـيبَوَيْهِ: بَـلْ قـامَ عمـرٌو، فنفـى القيـام لزيـد، وأثبتـه لعمـرو، ونحـو: لا تضـربْ زيـدًا بَـلْ عمـرًا، فهـي لتقريـر حكـم الأوَّل، وجعـل ضـدّه لمـا بعـدها، فـالنَّهي ههنـا عـن ضـرب زيـد، وأثبـت الأمـر بضـرب عمـرو[1]، فيسـتوي معنـى (بَـلْ) فـي الإيجـاب والنَّفـي، أو النَّهي.

الـــرَّأي الثَّـــاني: أجـاز المبـرّد مـا ذهـب إليـه سِـيبَوَيْهِ وجمهـور النّحـاة، مـن أنَّ معنـى (بَـلْ) بعـد النَّفـي، أو النَّهـي هـو تقريـر حكـم الأوَّل، وجعـل ضـدّه لمـا بعـدها، وفـي ذات السِّـياق أجـاز أنْ تكـون (بَـلْ) بعـد النَّفـي والنَّهـي ناقلـة حكـم مـا قبَلْهـا لمـا بعـدها؛ ففـي قولنـا: مـا زيـدٌ قـائم بَـلْ عمـرٌو، يحتمـل هـذا الكـلام عنـد المبـرّد معنيـين؛ أحـدهما: مـا قالـه سِـيبَوَيْهِ وجمهـور النّحـاة، والثَّـاني: أنْ يكـون (زيـد) المـذكور قبَـل (بَـلْ) غيـر محكـوم عليـه بشـيء؛ لا بانتفـاء القيـام، ولا بثبوتـه؛ و(عمـرو) المـذكور بعـد (بَـلْ) محكـوم عليـه بانتفـاء القيـام عنـه؛ فتكـون

---

[1] ينظر: ابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٢٥/٥؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٠١/١؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**،١٢٣٤/٣؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّاني**، ٢٣٦؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٣/ ٣٤٧؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**،١٧٧/٢.

حينئذ ناقلة حكم النَّفي والنَّهي، لما بعدها، أي: بَلْ ما قام عمرو[١]، ووافقه على ذلك أبو الحُسَيْن بن عبد الوَارث (٤٢١هـ) [٢].

ونقل السِّيرَافيّ وابن يعيش عن المبرّد في مثل قول: ما رأيتُ زيدًا بَلْ عمرًا، فالتَّقدير عنده: بَلْ ما رأيت عمرًا؛ لأنَّك أضربت عن موجب إلى موجب، وكذلك تُضْرِب عن منفيّ إلى منفيّ[٣]، فالإضراب عند المبرد ينتقل حكمه في النَّفي والإيجاب إلى ما بعد (بَلْ).

ويرى نَاظِر الجَيش أنَّ خلاف المبرّد مع سِيبَوَيْهِ مردّه أنَّ (بَلْ) لا يُتكلم بها إلَّا غالط، فإذا قلت: رأيت زيدا بَلْ عمرا، إنَّما أردت أنْ تقول: رأيْتُ عمرًا فغلطت، فتداركت بـ (بَلْ)، وكذلك الحال في النَّفي، فإذا قلت: ما رأيْتُ زيدًا بَلْ عمرًا، إنّما أردت أنْ تقول: ما رأيتُ عمرًا فغلطت، فأضربت عن الجحد الأوَّل، واعتمدت في الجحد على الثَّاني [٤].

ونقل نَاظِر الجَيش ردّ ابن عُصْفُور في كتاب شرح جُمل الزَّجَّاجيّ، أنَّه أبطل ما أجازه المبرّد، حيْثُ عدّ أنّ حرف العطف إنَّما ينوب من جهة المعنى مناب العامل، فإذا قلت: ما قام زيدٌ بَلْ عمرٌو، فالمعنى هو بَلْ قام عمرٌو،

---

[١] ينظر: المُبرّد، **المُقْتَضَب**، ١٢/١؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٠١/١؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ٤/ ١٩٩٥؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك** ١/ ١٢٩؛ وابن هشام، **مُغْني اللَّبيب** ، ١/ ١٥٢؛ **وأَوْضَحُ المَسَالِك** ٣/ ٣٤٧-٣٤٨.

[٢] هو محمَّد بن الْحُسَيْن بن محمَّد بن الْحُسَيْن بن عبد الْوَارِث أَبُو الْحُسَيْن الْفَارِسِي النَّحوي، ابْن أُخْت أبي عَليّ الْفَارِسِي، أَخذ عَن خَاله علم العربيّة، وطوف الْآفَاق، ثمَّ استوطن جرجان إِلَى أَن مَاتَ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ أَهلهَا؛ مِنْهُم عبد القاهر الْجِرْجَانِيّ، وَلَيْسَ لَهُ أستاذ سواهُ، وَلَه تصانيف فِي الهجاء، وَكتاب الشّعْر. ينظر: ياقوت الحمويّ، **معجم الأدباء**، ٦/ ٢٥٢٤؛ والسُّيُوطِيّ، **بغية الوعاة**،١/ ٩٤.

[٣] ينظر: **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**،٢/ ٣٢٧؛ **وشَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٢٧/٥.

[٤] ينظر: **شَرح التَّسْهيل**، ٧/ ٣٤٨٧.

فتنوب (بَلْ) منـاب قـام؛ لأنَّـه هـو العامـل فـي المعطـوف عليـه، ولا يسـوّغ أنْ يكـون المعنـى: بَـلْ مـا قـامَ عمـرٌو؛ لأنَّ (مـا) غيـر عاملـة، فـلا يجـوز أنْ تنـوب (بَلْ) منابها من جهة المعنى[١].

ومـا جـوَّزه المبـرّد وأبـو الحسـين بـن عبـد الـوارث مـن اسـتعمال (بَـلْ) فـي النَّفـي والنَّهـي، بحيْـثُ تكـون ناقلـة معنـى النَّفـي والنَّهـي إلـى مـا بعـدها، فيجـوز علـى قولهمـا: مـا زيـد قائمًـا بَـلْ قاعـدًا، بالنَّصـب علـى معنـى: بَـلْ مـا هـو قاعـدًا، وهـذا مخـالف لاسـتعمال العـرب، ويلزمهمـا أنْ لا تعمـل (مـا) فـي (قائمًـا) شـيئًا؛ لأنَّ شرط عملها بقاء النَّفي في المعمول، وقد انتقل عنه[٢].

والمختـار عنـد الباحـث مـا صـحّحه ابـن عُصْـفُور ومـا ذهـب إليـه سِـيبَوَيْهِ، وهـو كـلام العـرب، ومـا انفـرد بـه المبـرّد لا يحفـظ لـه مـا يـدلّ علـى اسـتعماله فـي كـلام العـرب[٣]، فمعنـى (بَـلْ) بعـد الإيجـاب، أو النَّفـي، أو النَّهـي هـو العـدول والإضراب عن حكم الأوَّل، والإثبات في حقّ الثَّاني.

---

[١] ينظر: **شَرح التَّسْهيل**، ٧/ ٣٤٨٧. بحثت فلم أجد ما نُقل عن ابن عُصْفُور في شرح الجمل تحقيق: صاحب أبو جناح.

[٢] ينظر: الأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ٢/ ٣٩٠؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**،١٧٧/٢؛ والصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان**، ٣/ ١٦٧؛

[٣] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١٠١/١.

المسألة السابعة

العطف بـــ (لكِنْ)

العطـــف هـــو أســـلوب مـــن الأســـاليب النَّحويّـــة، معنـــاه الاتبـــاع، وتقـــوم علـــى تحقيقـــه مجموعـــة مـــن الحـــروف، قســـم منهـــا لا خـــلاف بـــين النَّحـــويين عليـــه، وقســـم اختلف النَّحويون في كونه من حروف العطف وهو (لكِنْ).

تـــدلّ (لكِـــنْ) علـــى الاســـتدراك بعـــد الجحـــود، فيكـــون مـــا بعـــد أداة الاســـتدراك مخالفـــا لمـــا قبلهـــا فـــي الحكـــم المعنـــويّ، والمعطـــوف بهـــا محكـــوم لـــه بـــالثّبوت، وهـــي تعطـــف بعـــد النَّفـــي والنَّهـــي، نحـــو: مـــا قـــام زيـــدٌ لكـــن عمـــرٌو، ولا تضـــرب زيـــدًا لكـــنْ عمرا [1].

وقـــد نقـــل ابـــن عُصْـــفُور رأي سِـــيبَوَيْهِ فـــي اقتـــران العطـــف بـــ (لكِـــنْ): " أنّهـــا عاطفـــة؛ لأنّهـــا إذا دخـــل عليهـــا حـــرف العطـــف تخلَّصـــت للاســـتدارك، ولـــم تكـــن عاطفة" [2].

وفـــي معـــرض حـــديث سِـــيبَوَيْهِ عـــن حـــروف العطـــف وموازنـــة (لكِـــنْ) بـــ (بَـــلْ) فـــي الاشـــتراك فـــي المعنـــى، يـــرى فـــي مثـــل: مـــررت برجـــلٍ صـــالحٍ بـــل طـــالحٍ، ومـــا مـــررتُ برجـــلٍ كَـــريمٍ بـــل لئـــيمٍ، أنّ الصّـــفة الآخِـــرَة أُبـــدلتَ مـــن الصّـــفة الأولـــى، وأَشـــركَتْ بينهمـــا (بَـــلْ) فـــي الإجـــراءِ علـــى المنعـــوت، وكـــذلك: مـــررتُ برجـــلٍ صـــالحٍ بـــل طـــالحٍ، ولكِنْـــه يطـــرأ علـــى الإنســـان النّســـيان أو الغَلـــط، فيَتـــداركُ كلامَـــه؛ لأنَّـــه ابتـــدأ بواجـــب، ومثلـــه: مـــا مـــررتُ برجـــلٍ صـــالحٍ لكـــنْ طـــالحٍ، أُبـــدلت الآخِـــرةَ مـــن

---

[1] ينظر: الزَّجّاجيّ، **حروف المعاني والصّفات**، ١٥/١؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**، ٢٥/٥؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٥٩٠؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٧/ ٣٤٨٨؛ وحسن، عبَّاس، **النَّحو الوافي**، ٦١٧/٣.

[2] **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ٩١-٩٢.

الأوَّلى فجرت مجراه في (بَلْ)، فإن قلتَ: مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكِنْ طالحٍ، فهو مُحال؛ لأنّ (لكِنْ) لا يُتدارك بها بعد إيجاب، ولكِنَّها يُثْبتُ بها بعد النَّفي، مثل: ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكِنْ طالحٌ، وما مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٌ، ومررتُ برجلٍ صالح بل طالحٌ؛ لأنَّها من الحروف الَّتي يُبْتَدأُ بها[١]، فسِيبَوَيْهِ يرى أنَّ (لكنْ) عاطفة دون اقترانها بالواو، وأن تكون مسبوقة بنفي أو نهي.

وجاء في كشف الأسرار أنَّ (لكِنْ) وضعت للاستدراك بعد النَّفي، تقول: ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو، فصار الثَّابت به إثبات ما بعده[٢].

واختلف النَّحويون في كون (لكِنْ) من حروف العطف على مذاهب أهمّها:

المذهب الأوَّل: مذهب سِيبَوَيْهِ[٣] وأكثر النَّحويين[٤] إلى أنَّها عاطفة باجتماع شروط ثلاثة:

أوّلا: أنْ يكون المعطوف بها مفردا لا جملة، فإنْ وقع بعدها جملة تامَّة، فهي حينئذٍ حرف ابتداء؛ لمجرد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة، والجملة التَّالية لها قد تكون جملةً اسميةً[٥]، كما في قول الله تبارك وتعالى:

---

[١] ينظر: **الكتاب**، ١/٤٣٤- ٤٣٥.

[٢] ينظر: البخاريّ، ٢/ ١٣٩.

[٣] ينظر: **المصدر السابق**، ١/ ١٣٥.

[٤] ينظر: أبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ٤/ ١٩٧٥؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٥٨٧؛ **وتَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٢/ ٩٩٥؛ والصّبان، **حاشية الصّبان**، ٣/ ١٣٣.

[٥] ينظر: الزَّجّاجيّ، **حروف المعاني والصفات**، ١/ ٣٣؛ وابن الورَّاق، **علل النَّحو**، **٣٧٩**؛ وابن جِنّيّ، **الخصائص**، ٩٣؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**،٥/ ٢٨؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ٣/ ١٢٣٠؛ وابن الصَّائغ، **اللمْحَة في شرح المُلْحَة**، ٢/٧٠٠؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٣/ ٣٤٥؛ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٣/ ٢٣٥؛ والأَشْمُونيّ، **شرح الأشموني**، ٢/ ٣٨٧؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٣/٢١٦.

﴿ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيۡكَۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ ﴾[1]، وقد تكون كذلك جملة فعليّة، كما في قول الله تعالى: ﴿ وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ وَلَٰكِن ظَلَمُواْ ﴾[2]، وكقول زهير بن أبي سُلمى:

[البسيط]

إنَّ ابنَ وَرْقاءَ لا تُخْشى بَوادِرُهُ لكِنْ وَقائِعُهُ في الحَرْبِ تُنتَظَرُ[3]

ففي البيت السَّابق (لكِنْ) حرف ابتداء يفيد الاستدراك، وليس بعاطف؛ لذلك جاءت بعده جملة اسميّة، ولم يلزم اقترانها بالواو.

ثانيا: أنْ تكون مسبوقة بنفي أو نهي: فالنَّفي، نحو: ما نجحَ الكسلانُ لكِن المجدُّ، والنَّهي، نحو: لا تنصرْ ظالِمًا لكن مظلومًا، ولا يجوز أنْ تقع في الإيجاب إلّا على أنْ يقع بعدها جملة مضادَّة للجملة الَّتي قبلها[4]، كقولك: جاءني زيدٌ لكن عمرٌو لم يجئ.

وذهب الكوفيّون إلى أنَّه يجوز العطف بـ(لكِنْ) في الإيجاب، نحو: أتاني زيدٌ لكنْ عمرٌو، واحتجّوا بأنّ (لكِنْ) و (بلْ) اشتركا في المعنى؛ وجاز العطف بـ (بَلْ) بعد النَّفي والإيجاب؛ فكذلك (لكِنْ)، كقولنا: ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو، فتثبت المجيء للثَّاني دون الأوَّل، كما لو قلت: ما جاءني زيدٌ بلْ

---

(1) **النِّساء**: ١٦٦.

(2) **هود**: ١٠١.

(3) ينظر: **ديوانه**، ٥٣؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّاني**، ٥٨٩؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٣/ ٣٤٦؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل** ، والأَشْمُونيّ، **شرح الأشمونيّ** ، ٢/ ٣٨٧؛ والصّبان، **حاشية الصّبان** ، ٣/ ١٣٣.

(4) ينظر: الزَّجّاجيّ، **حروف المعاني والصفات**، ١/ ٣٣؛ وابن الورَّاق، **علل النَّحو**، **٣٧٩**؛ وابن جِنّيّ، **الخصائص**، ٩٣؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**،٥/ ٢٨؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ٣/ ١٢٣٠؛ وابن الصَّائغ، **اللمْحَة في شرح المُلْحَة**، ٢/٧٠٠؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٣/ ٣٤٥؛ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٣/ ٢٣٥؛ والأَشْمُونيّ، **شرح الأشموني**، ٢/ ٣٨٧؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٣/٢١٦.

عمـــرٌو، فتثبـــت المجـــيء للثَّـــاني دون الأوَّل، فـــإذا كانـــا فـــي معنـــى واحـــد، وقـــد اشتركا في العطف بهما في النَّفي، فكذلك الأمر في الإيجاب [١].

ورُدَّ علـــى رأي الكـــوفيِّين بـــأنَّ (لكِـــنْ) شـــاركت (بـــلْ) فـــي النَّفـــي دون الإيجـــاب؛ لأنّ مشـــاركتها لهـــا فـــي النَّفـــي صـــواب، ولـــم يكـــن علـــى ســـبيل النّســـيان والغلـــط؛ ففـــي قولنـــا فـــي النَّفـــي: مـــا جـــاءني زيـــدٌ لكـــن عمـــرٌو، لـــم توجـــب نســـيانًا ولا غلطًـــا، كمـــا لـــو قلنـــا: مـــا جـــاءني زيـــدٌ بـــل عمـــرٌو، وإذا كـــان اســـتعماله فـــي النَّفـــي لا يوجـــب نســـيانا ولا غلطـــا، فتكثيـــر مـــا هـــو صـــواب لا يُنْكَـــر، بخـــلاف اســـتعماله فـــي الإيجـــاب؛ فإنَّـــه يوجـــب النّســـيان والغلـــط، والنّســـيان والغلـــط إنَّمـــا يقـــع نـــادرًا قلـــيلًا، فاقتصـــر فيـــه علـــى حـــرف واحـــد وهـــو (بـــلْ)، ثـــم لـــيس مـــن ضـــرورة تشـــارك (لكِـــنْ) و(بـــلْ) فـــي بعـــض الأحـــوال مشـــاركتهما فـــي كـــلّ الأحـــوال، فـــ (لكِـــنْ) تـــدخل عليهـــا الـــواو دون (بـــلْ) [٢]، فلـــيس شـــرطا أنْ توافـــق(لكِنْ) مـــع (بـــلْ) فـــي كـــلّ اســـتعمالاتها، وإنْ تشـــابهت في بعض حالاتها.

ثالثـــا: أنْ لا تقتـــرن بـــالواو، نحـــو: مـــا جـــاء زيـــدٌ لكـــن عمـــرٌو، فـــإن اقترنـــت تخلَّصـــت للاستدراك، ولم تكن عاطفة [٣] كما روى ابن عُصْفُور عن سِيبَوَيْهِ[٤].

---

[١] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٢/ ٣٩٦؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٢/ ٩٩٥؛ والأَشْمُونيّ، **شرح الأشمونيّ**، ٢/ ٣٨٧؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٢١٦/٣.

[٢] ينظر: أبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ٢/ ٣٩٨.

[٣] ينظر: الزَّجّاجيّ، **حروف المعاني والصِّفات**، ١/ ٣٣؛ وابن الورَّاق، **علل النَّحو**، **٣٧٩**؛ وابن جِنّيّ، **الخصائص**، ٩٣؛ وابن يعيش، **شَرْح المُفَصَّل للزَّمخشَريّ**،٥/ ٢٨؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ٣/ ١٢٣٠؛ وابن الصَّائغ، **اللمْحَة في شرح المُلْحَة**، ٧٠٠/٢؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٣/ ٣٤٥؛ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٣/ ٢٣٥؛ والأَشْمُونيّ، **شرح الأشمونيّ**، ٢/ ٣٨٧؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٢١٦/٣.

[٤] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٩١/١-٩٢.

وإذا دخلت الواو على (لكِنْ) لا تكون حرف عطف؛ لأنَّ بقاء (لكِنْ) بعد الواو عاطفة ممتنع؛ لامتناع دخول عاطف على عاطف، وإذا اجتمعت فالواو هي العاطفة وحدها [١]، وحينها تكون (لكن) حرف استدراك.

ويردّ ابن عُصْفُور على من قال: إنَّ العرب لا تستعمل (لكِنْ) إلّا مع الواو، أنَّه قد حكي في كلامهم: ما مررت برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ، وإنْ قيل: إنَّ لكن غير عاطفة، و(طالح) ههنا محمول على إضمار الخافض، وإبقاء عمله لا يجوز إلّا في الضَّرورة الشِّعريَّة[٢]، كقول جَمِيْل بن عَبْدِ اللهِ بنِ مَعْمَرٍ:

[الخفيف]

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الحياةَ من جَلَلِهْ[٣]

أي: ربَّ رسمِ دار، وقد يَرِد في نوادر الكلام ولا يقاس عليه[٤]، حيْثُ كان رُؤبة إذا قيل له: كيفَ أَصْبحتَ؟ يقول: خيرٍ عافاك الله – أي بخير – ويحذف الباء؛ لدلالة الحال والعادة والعرف عليها [٥]، فالشَّاذّ ههنا الجرَّ بـ (ربَّ) محذوفة، والاستعمال الشَّائع حذف (ربَّ) بعد الواو.

---

(١) ينظر: السُهَيْلِي، **نَتَائِج الفِكْرِ فِي النَّحْوِ**، ٢٠٢؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ٣/ ١٢٣٠.

(٢) ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١/٩١-٩٢.

(٣) **الدِّيوان**،٥٢، وينظر: ابن جِنِّيّ، **الخصائص**، ١/ ٢٨٦؛ وأبو البَرَكات الأَنْبَاريّ، **الإنْصَاف**، ١/ ٣٢٥؛ والعينيّ، **المقاصد النَّحويّة**، ٣/ ١٢٦٩.

(٤) ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١/٩١-٩٢.

(٥) ينظر: ابن جِنِّيّ، **الخصائص**، ١/٢٨٦.

المـــذهب الثَّـــاني: ذهـب يُـونُس إلـى أنّ (لكِـنْ) حـرف اسـتدراك وليسـت بعاطفـة[١]، واسـتدلّ علـى ذلـك بـدخول حـرف العطـف عليهـا فـي قولـه تعـالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴿٤٠﴾﴾[٢]، فرسـول الله معطـوف علـى خبـر كـان (أبـا)، ولـو كانـت (لكِـنْ) عاطفـة لـم يـدخل عليهـا حـرف عطف[٣].

ووافـق ابـن مالـك فـي التَّسـهيل، مـذهب يُـونُس، علـى أنّهـا غيـر عاطفـة، لكنَّـه ذكـر فـي شـرحه أنَّـه إنْ وليهـا مفـرد معطـوف، فعطفـه بـواو قبلهـا، لا يُسـتغنى عنهـا إلَّا قبـل جملـة مصـرح بجزأيهـا، نحـو: مـا قـامَ سـعدٌ ولكِـنْ سـعيدٌ، ولا تـزرْ زيـدًا ولكِـنْ عمـرًا، ولـو كانـت عاطفـة لاسـتغنى بهـا عـن الـواو، كمـا اسـتغنى بـ (بـلْ) وغيرهـا، وأضـاف أنَّ مـا يوجـد فـي كتـب النَّحـويين مـن نحـو: مـا قـام سـعدٌ لكـنْ سـعيدٌ، ولا تـزرْ زيـدا لكـنْ عمـرا، فمـن كلامهـم لا مـن كـلام العـرب، ولـذلك لـم يمثـل سِـيبَوَيْهِ فـي أمثلـة العطـف إلّا بـ (ولكِـنْ)، وهـذا مـن شـواهد أمانتـه، وكمـال عدالتـه؛ لأنّـه لا يجيـز العطـف بهـا غيـر مسـبوقة بـواو، وتـرك التَّمثيـل بـه لـئلا يُعتقـد أنّـه ممـا اسـتعملته العـرب[٤]، وكـلام ابـن مالـك مخـالف لواقع الحال، فالعرب استعملت (لكِنْ) في العطف المنفي.

---

[١] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٩١/١؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ٣/ ١٢٣١؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ٤/ ١٩٧٥؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّاني**، ٥٨٧؛ **وتَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٢/ ٩٩٥؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٣/ ٣٤٥؛ والصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان**، ٣/ ١٣٤.

[٢] **الأحزاب:** ٤٠.

[٣] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٩١/١.

[٤] ينظر: ٣/ ٣٤٣.

وواجه ابن مالك إشكاليّة عطف المفرد بالواو؛ لأنّ حقّ المعطوف بالواو أنْ يكون موافقا لما قبلها، وههنا مخالف لما قبلها، وخرَّج ذلك بأنّ الواجب أنْ يُجعل من عطف الجمل، ويُضمَر له عامل، كأنَّه قال: ما قامَ سعدٌ ولكِنْ قام سعيدٌ، ولا تزرْ زيدا ولكِنْ زر عمرا؛ لأنَّ الجملة المعطوفة بالواو يجوز كونها موافِقة ومخالِفة، فالموافِقة نحو: قامَ زيدٌ وقام عمرٌو، والمخالفة نحو: قام زيدٌ ولم يقم عمرٌو[1]، واستدلال ابن مالك في غير موضعه، ويمكن استعمالها دون إضمار أو تقدير، فلا داع له.

ومن العلماء من ذهب غير مذهب سِيبَوَيْهِ ويُونُس، ورُوي عن ابن عُصْفُور أنّها عاطفة ولا تُستعمَل إلّا بالواو الزّائدة قبلها، قال: وعليه ينبغي أنْ يُحمل مذهب سِيبَوَيْهِ والأَخْفَش؛ لأنَّهما قالا: إنّها عاطفة، ولمّا مثَّلا للعطف بها مثَّلاه بالواو، واختار ابن كيسان العطف بها، مع التَّخيير في الإتيان بالواو، وهناك من رأى أنَّ العطف هو من عطف الجمل لا من عطف المفردات، والواو هي العاطفة، فإذا قلت: ما قامَ سعدٌ ولكِنْ سعيدٌ، فالتَّقدير: ولكِنْ قام سعيدٌ [2].

والصَّحيح عند ابن عُصْفُور أن (لكِنْ) من حروف العطف، وهو بذلك يذهب مذهب سِيبَوَيْهِ[3].

---

[1] ينظر: **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ٣/ ٣٤٣.

[2] ينظر: وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ٤/ ١٩٧٥- ١٩٧٦؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٢/ ٩٩٥ - ٩٩٦؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٧/ ٣٤٩١؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ٣٦٢/٢؛ والصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان** ، ٣/ ١٣٣-١٣٤.

[3] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٩٢/١.

والَّذي يقتضيه النّظر أنَّ (لكِنْ) حرف عطف، بالشروط الثَّلاثة سالفة الذِّكر، والغالب في الاستعمال اقتران الواو بـ(لكِنْ)، والَّذي قال: إنّ سِيبَوَيْهِ لم يمثّل إلّا بـ (ولكِنْ)، كلامه فيه نظر، حيث ذكر في موازنة (لكِنْ) بـ(بل) المثال: " ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ" [1]، ولو امتنع استعمال (لكِنْ) إلا بالواو؛ لامتنع سِيبَوَيْهِ عن ذكر المثال السَّابق بدون الواو، وإن سُبقت بالواو، فهي حينئذٍ حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك، والعاطف هو الواو قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾[2].

---

[1] **الكتاب**، ١/٤٣٥.

[2] **البقرة**: ١٢.

المسألة الثَّامنة

دخول همزة ألف الاستفهام على (لا)

إذا دخلت همزة ألف الاستفهام على (لا) كانت على أربعة أقسام: الأوَّل: أنْ تبقى على حالها، فيكون المراد حينئذٍ الاستفهام عن النَّفي، والثَّاني: أنْ لا يُراد حقيقة الاستفهام، إنَّما يُراد التَّوبيخ والإنكار، وأمّا الثَّالث: أنْ يُراد بها التَّحضيض، وأما الرَّابع: أنْ تفيد معنى التَّمنّي كما تفيده (ليت) [1].

أمَّا القسمان الأوَّل والثَّاني فحافظت على بابها من النَّفي، وعملت بمنزلتها قبل اقترانها بهمزة الاستفهام، وكان حكم الاسم بعدها كحكمه قبل دخول همزة الاستفهام عليها، فينبني الاسم معها إذا كان مفردا، ويُعرب إنْ كان غير مفرد، ويجوز إلغاؤها، حيْثُ جاز الإلغاء دون همزة، ويجوز مراعاة محلّ اسمها أيضا، نحو: ألا رجلَ في الدَّار؟ بالفتح وحده، وألَا صاحبَ معروفٍ فيها؛ بالنَّصب وحده [2].

ومن شواهد القسم الأوَّل قول مجنون ليلى، قيس بن الملوَّح:

[البسيط]

أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ؟ إِذَا أُلاَقِي الَّذي لاَقَاهُ أَمْثَالِي[3]

---

[1] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ١٧٢/٢؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**،٣٠٤/٥؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٥٥٠/١؛ و وناظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ١٤٤٧/٣.

[2] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ١٧٢/٢؛ وابن الصَّائغ، **اللمْحَة في شرح المُلْحَة**، ٤٩٧/١؛ وناظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ١٤٤٧/٣.

[3] ينظر: نُسب هذا البت لمجنون بني عامر قيس بن الملوّح، ولم أجده في ديوانه، وينظر: ابن الصَّائغ، **اللمْحَة في شرح المُلْحَة**، ٤٩٧/١؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**،١/ ٥٥١؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٢/ ٢١؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ١/ ٣٤٣ ومعنى (لاقاهُ أمثالي): كناية عن الموت، ينظر: ابن الصَّائغ، **اللمْحَة في شرح المُلْحَة**، ٤٩٧/١.

وفي هذا البيت (ألا اصطبارَ) عامَلَ (لا) بعد دخول همزة الاستفهام، بمثل ما كان يعاملها قبل دخولها؛ والمراد بالهمزة ههنا الاستفهام، وتفيد (لا): النَّفي؛ فيكون معنى الحرفين معًا الاستفهام عن النَّفي[1].

ويؤكِّد هذا الكلام أنَّها عاملة مع اقترانها بالهمزة قول سِيبَوَيْهِ: " واعلم أنَّ (لا) في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر "[2]، واحتجّ سِيبَوَيْهِ بقول حسَّان رضي الله تعالى عنه، وهو من شواهد القسم الثَّاني:

[البسيط]

أَلَا طِعَانَ أَلَا فِرْسَانَ عَادِيَةً إِلَّا تَجَشؤكُم حَوْلَ التَّانِيرِ [3]

والبيت دليل على عملها مع اقتران همزة الاستفهام، و(لا) نافية للجنس و(طعانَ) اسمها، وخبرها محذوف تقديره (لكم)، وتكررت لا النَّافية للجنس مرَّة أخرى، واسمها (فِرْسَانَ)، و(عادية) صفة لفرسان، والخبر محذوف، و(ألا) ههنا للتوبيخ والإنكار[4].

وأمَّا القسم الثَّالث: وهو أنْ يراد بـ (أَلَا) التَّحضيض، فإنْ دخلها بطل عملها، ولزم تنوين الاسم بعدها إنْ كان ممَّا ينوَّن؛ لأنَّ حروف التَّحضيض لا

---

[1] ينظر: ابن الصَّائغ، **اللُّمْحَة في شرح المُلْحَة**، ٤٩٧/١؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**،١/ ٥٥١؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٢/ ٢٢؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل** ٤٤٧٧/٩.

[2] سِيبَوَيْهِ، **الكتاب**، ٢/ ٣٠٦.

[3] ينظر: ديوانه، ١٢٩؛ وأبو حيَّان الأَنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ٣/ ١٣١٦؛ والمراديّ، **الجَنَى الدَّانِي**، ٣٨٤؛ و**تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**،١/ ٥٥٠؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ١/ ٣٤٢.

[4] ينظر: أبو حيَّان الأَنْدَلُسيّ، **ارْتِشَاف الضَّرب**، ٣/ ١٣١٦؛ و**تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**،١/ ٥٥٠ – ٥٥١؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ١/ ٣٤٢.

يليهـا إلَّا الفعـل ظـاهرا أو مضـمرا، فيكـون الاسـم بعـدها معربـا لفعـل مقـدَّر، علـى حسـب مـا يقتضـيه الفعـل مـن الإعـراب [1]، ومثـال ذلـك قـول عمـرو بـن قِعـاس المراريّ:

[الوافر]

ألا رَجُلاً جَزاهُ الله خَيرًا يَدُل على مُحَصِّلَةٍ تبيتُ[2]

و(ألَا) فـي البيـت السَّـابق حـرف دلَّ علـى التَّحضـيض، وانتصـاب الاسـم بعـده فـي قـول الخليـل بفعـل محـذوف، تقـديره: ألا ترونني رجـلا هـذه صـفته، فحذف الفعل ودلّ عليه المعنى[3].

وأمَّا القسم الرَّابع الَّذي يفيد التَّمنّي فوقع فيه خلاف بين مذهبين:

المـذهب الأوَّل: ذهـب سِـيبَوَيْهِ ومعـه الخليـل وأبـو عُمـرَ الجَرْمِـيّ إلـى إبقائهـا علـى بابهـا فـي العمـل، كمـا كانـت قبـل اقترانهـا بهمـزة الاسـتفهام، إلَّا أنَّهـا لا تلغـى، ولا يُعَـدُّ فـي اسـمها معنـى الابتـداء، ولا يكـون لهـا خبـر، لا فـي اللَّفـظ ولا فـي التَّقـدير، وعليـه فالاسـم يُبنـى معهـا إنْ كـان مفـردا، ويُعـرب إنْ كـان مضـافا أو شـبهه، ولا

---

[1] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ١٧٢/٢؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٥/ ٣٠٩؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ١٤٥١/٣.

[2] ينظر: سِيبَوَيْهِ، **الكتاب**، ٢/ ٣٠٨؛ وابن السَّراج، **الأصول في النَّحو**، ١/ ٣٩٨؛ وابن هشام، **مُغْني اللَّبيب**، ٩٧؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ١/ ٥٣٣. وأراد بالمحصِّلة: المرأة التي تحصِّل الذَّهب من تراب المعدن وتخلّصه منه وطلبها للمبيت إمّا للتحصيل أو للفاحشة، ينظر: ابن السَّراج، **الأصول في النَّحو**، ١/ ٣٩٨.

[3] ينظر: سِيبَوَيْهِ، **الكتاب**، ٢/ ٣٠٨؛ اوبن السَّراج، **الأصول في النَّحو**، ١/ ٣٩٨؛ وابن هشام، **مُغْني اللَّبيب**، ٩٧؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشَّافية**، ١/ ٥٣٣.

يلغى بحال، ولا يتبع اسمها إلَّا على اللَّفظ خاصَّة، فلا عمل لها إلَّا في الاسم خاصَّة[1].

وفي هذا السِّياق يرى سِيبَوَيْهِ أنَّ (لا) إذا رافقتها ألف الاستفهام، وكانت بمعنى التَّمنّي نصبت ما بعدها، ولا يحسن لها أنْ تعمل في هذا الموضع إلَّا فيما تعمل فيه في الخبر، وحينها تسقط النُّون والتَّنوين في التَّمنّي كما سقطا في الخبر، فمن ذلك: ألا غلامَ لي وألا ماءَ باردا، ومن قال: لا ماءَ باردَ، قال: ألَا ماء باردَ، ومن ذلك: ألَا أبا لي، وألَا غلامَيْ لي، وتقول: ألَا غلامين أو جاريتين لك، كما تقول: لَا غلامين وجاريتين لك، وتقول: ألَا ماءَ ولبنا، كما قلت: لا غلامَ وجارية لك، تُجريها مجرى (لَا) ناصبة في جميع ما ذكرتُ لك[2]، وهي بذلك تعمل عمل (لا) النَّافية للجنس.

ويُضيف أيضا: " ومن قال: لا غلامَ أفضلُ منك، لم يقل في: ألَا غلامَ أفضلَ منك إلا بالنَّصيب؛ لأنَّه دخل فيه معنى التَّمنّي، وصار مستغنيا عن الخبر" [3].

المذهب الثَّاني: ذهب أبو عثمان المازنيّ والمبرّد إلى مخالفة سِيبَوَيْهِ في ثلاثة الأحكام الَّتي ذُكرت، فجوَّزا إلغاءها، وعدَّا في اسمها معنى الابتداء، وجعلا لها خبرا، وبصورة أخرى جعلا أحكام (لَا) الَّتي للنفي ثابتة لـ (ألَا) إذا أريد بها التَّمنّي، فأجازا الحمل على الموضع، واستدلا على ذلك ببناء الاسم

---

(1) ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ١٧٢/٢؛ وأبو حيَّان الأنْدَلُسيّ، **التَّذييل والتَّكميل**، ٥/ ٣٠٨؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك، ١/** ٥٥٢؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ١٤٤٩/٣.

(2) ينظر: **الكتاب**، ٣٠٧/٢.

(3) **الكتاب**، ٣٠٩/٢.

بعدها، كما يُبنى قبل دخول الهمزة، فكما جَرَت مع الهمزة مجراها قبل الهمزة في بناء الاسم بعدها، فكذلك تجري مجراها في بقيَّة الأحكام [1]، بمعنى أنَّهما عاملاها معاملة ما قبل دخول همزة الاستفهام عليها، إذا دلَّت على التَّمنّي.

وقد ردّ ابن عُصْفُور على المازنيّ وعدَّ مذهبه باطلا سماعا وقياسا، ونقل أبو حيَّان الأَنْدَلُسيّ هذا الرَّدّ أيضا في التّذييل والتّكميل[2]، فأمَّا السَّماع: فلم يُسمع من العرب: ألا رجلَ أفضلُ من زيد، برفع أفضل، فلو كان لها خبر لسمع، ولو في بعض المواضع، ولو كان للاسم بعدها موضع لرُفعت صفته في بعض المواضع[3]، فاللُّغَة إنّما قُعِّدت بالسَّماع من كلام العرب.

وأمَّا القياس فإنّ الهمزة لا يخلو أنْ تقدّرها داخله على (لا) وحدها أو على الجملة، فإنْ قدَّرتها داخلة على الجملة لم يجز ذلك؛ لأنَّا لم نجد جملة يدخلها بجملتهما معنى التَّمنّي، وقد وجدنا من الحروف ما له معنى، فإذا رُكِّب كان له معنى خلاف الَّذي كان قبل التركيب نحو: هلا ولولا [4]، فالحرف يحمل معنى بذاته، فإذا دخل عليه حرف آخر حمل معنى إضافيا.

فانْ قدّرتها داخله على (لا) وحدها، ووجدتها تحمل معنى التَّمنّي لم تحتج إلى خبر، لأنَّ الهدف التَّمنّي نفسه، وإذا كانت نافية لم يكن بُدٌّ من

---

(1) ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ١٧٢/٢؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**،**١/** ٥٥٢؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ١٤٥٠/٣.

(2) ينظر: ٥/ ٣٠٨.

(3) ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ١٧٢/٢.

(4) ينظر: **نفسه**، ١٧٣/٢.

خبـــر؛ لأنَّ المنفـــيّ فـــي المعنـــى إنَّمـــا هـــو الخبـــر، ولا يُتصـــوَّر نفـــي الرَّجـــل، فثبـــت إذن ما ذهب إليه سِيبَوَيْهِ[١].

ومن استعمالها للتَّمنِّي قولُ الشَّاعر:

[الطَّويل]

أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثَأَتْ يَدُ الغَفَلاَتِ[٢]

ففـــي البيـــت السَّـــابق (أَلاَ) مركبـــة حيْـــثُ أُريـــد بالاســـتفهام مـــع (لا) مجـــرّد التَّمنّـــي؛ وممَّـــا يـــدلّ علـــى كـــون (أَلاَ) للتَّمنِّـــي فـــي البيـــت نصـــب المضـــارع، بعـــد فـــاء السَّببية في جوابه[٣].

وهـــذا البيـــت احـــتجّ بـــه الفريقـــان؛ ليثبتـــا مـــا ذهبـــا إليـــه، حيْـــثُ اختُلـــف فـــي (أَلاَ) هـــذه فـــي رفعهـــا الخبـــر، ومراعـــاة محلّهـــا مـــع اســـمها، وإلغائهـــا، ويـــذهب سِـــيبَوَيْهِ والخليـــل وأبـــو عُمـــرَ الجَرْمِـــيّ أنَّ (أَلاَ) تحمـــل معنـــى الفعـــل والحـــرف، بمنزلـــة: أتمنـــى، فـــلا خبـــر لهـــا، كمـــا أنَّ أتمنـــى لا خبـــر لـــه، وبمنزلـــة: (ليـــت) فـــلا يجـــوز مراعـــاة محلّهـــا مـــع اســـمها، ولا إلغائهـــا إذا تكـــررت، كمـــا أنَّ (ليـــت) كـــذلك؛ لأنَّ (ليـــت) تركـــب مـــع اســـمها، ولا تكـــرر فتلغـــى، فـــلا تعمـــل (أَلاَ) عنـــدهما إلَّا فـــي الاسم خاصَّة، فينبني إنْ كان مفردا، ويُعرب نصبًا إنْ كان مضافًا أو شبهه[٤].

---

[١] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ١٧٣/٢.

[٢] ينظر: ابن الصَّائغ، **اللمْحَة في شرح المُلْحَة**، ٤٩٨/١؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**،١/ ٥٥٢؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٢/ ٢٣؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ١/ ٣٤٤، ومعنى البيت: ليت أيام العمر الماضية تعود؛ لأصلح ما أفسدته في زمن الغفلة والجهل. ينظر: المراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**،١/ ٥٥٢.

[٣] ابن الصَّائغ، **اللمْحَة في شرح المُلْحَة**، ٤٩٨/١؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**،١/ ٥٥٢؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٢/ ٢٣؛ والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ١/ ٣٤٤.

[٤] ينظر: ابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**،٢/ ٢٤؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**،١/ ٣٥٥، والصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان**، ٢٢/٢.

وخالفهما المازنيّ والمبرّد فجعلا (ألَا) كالمجرَّدة من همزة الاستفهام، فلها عندهما مركَّبة ما لها مجرَّدة من تركيب، ونصب، وخبر، وإلغاء، واتّباع للفظ اسمها أو محلّه، ووجه الاستدلال في البيت السَّابق أنَّهما أجازا إعراب (مستطاع) إمَّا خبر لـ(ألَا)، وإمَّا صفة لاسمها مراعاة لمحلّها مع اسمها لا لمحلّ اسمها فقط، فإنْ جعل (مستطاع) خبرا لـ (ألَا) كان ذلك دليلا على جواز ذكر خبر (ألَا)، وعليهما فـ(رجوعه) مرفوع بـ(مستطاع) كنائب عن الفاعل[1] ، وعلى هذا عملت (ألَا) عمل (لا) المجرَّدة.

وكان الردّ عليهما بأنَّه لا دليل لهما في البيت، إذ لا يتعيَّن كون (مستطاعًا) خبرًا لـ(ألَا) ، أو صفة لاسمها، و(رجوعه) نائب فاعل لـ(مستطاع) بل يجوز إعراب (مستطاع) خبرًا مقدَّما، و(رجوعه) مبتدأ مؤخّرا، والجملة من المبتدأ والخبر صفة ثانية لـ(عُمْرَ) وصفته الأولى جملة (ولى)، وخلاصة الأمر في هذا البيت أنَّه لا يكون ردًّا على سِيبَوَيْهِ إلّا إذا لم يكن له وجه آخر من وجوه الإعراب؛ والحقيقة أنَّ له وجها آخر، وعليه فلا يصلح البيت شاهدا لمَا ذهبا إليه؛ لأنَّ الدليل متى تطرَّق إليه الاحتمال لم يصلح للاستدلال، وإذا طرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال[2]، فلا حجَّة في هذا البيت على أنَّ(ألَا) تعمل عمل (لا).

---

[1] ينظر: ابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**،٢/ ٢٤؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**،١/ ٣٥٥؛ والصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان**، ٢٢/٢.

[2] ينظر: ابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**،٢/ ٢٤؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**،١/ ٣٥٥؛ والصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان**، ٢٢/٢.

ويمكن القول إنَّ الفرق بين المذهبين من حيْثُ المعنى: أنَّ في مذهب سِيبَوَيْهِ التَّمنّي واقع على الاسم، وأمَّا في مذهب المازنيّ فالتَّمنّي واقع على الخبر، كما هو في (ليت) [1].

لقد أثبت ابن عُصْفُور مذهب سِيبَوَيْهِ عبر ردّه على المازنيّ والمبرّد[2]، ولا يسعني إلَّا أنْ أميل إلى مذهب سِيبَوَيْهِ، حيْثُ رُدّ مذهبهما عبر السَّماع والقياس، والبيت الَّذي استدلا به يحتمل أكثر من وجه إعرابيّ، ومتى تطرَّق إليه الاحتمال سقط منه الاستدلال.

---

[1] ينظر: نَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ١٤٥١/٣.

[2] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**، ١٧٣/٢.

المسألة التَّاسعة

تقدّم خبر (ما) العاملة عمل (ليس) وهو ليس شبه جملة

تعمل الحروف إذا انفردت إمَّا بالأَسْمَاء وإمَّا بالأفعال، وإذا لم تنفرد فالأصل أنْ تهمل وأنْ لا تعمل، و(ما) لم تختصّ، فكان القياس فيها أنْ لا تعمل، إلَّا أنَّها لمَّا كان لها شبهان : شبه عام وشبه خاص عملت، فشبهها العام شبهها بالحروف غير المختصّة، في كونها تليها الأَسْمَاء والأفعال، وشبهها الخاصّ شبهها بـ (ليس)، فمن راعى فيها الشبه العام لم يُعملها وهم بنو تميم، ومن راعى شبهها الخاصّ أعملها وهم الحجازيّون [1].

و(ما) أشبهت (ليس) في أربعة أمور: أنَّها للنّفي كما أنَّ (ليس) تدلّ على النّفي، وتدخل على المبتدأ والخبر كما أنَّ (ليس) تدخل عليهما، وتدلّ على النّفي في الحال كما أنَّ (ليس) كذلك، ويقترن بخبرها الباء الزَّائدة، كما في قوله تعالى: ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ۝٢ ﴾[2]، كما أنّ خبر المبتدأ الواقع بعد (ليس)، يقترن بهذه الباء كما في قوله تعالى: ﴿ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥۖ ۝٣٦ ﴾[3]، فلمَّا أشبهت (ما) (ليس) هذه الشَّبه القويّ، عملت عملها[4]، فرفعت الاسم ونصب الخبر.

---

[1] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١/٣٢٧ – ٣٢٨؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، **١/٥٠٦**؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ١/٢٦٤.

[2] **القلم**: ٢.

[3] **الزّمر**: ٣٦.

[4] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١/٣٢٧ – ٣٢٨؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ١/٥٠٦؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ١/٢٦٤؛ ونَاظِر الجَيْش، **شَرح التَّسْهيل**، ٣/١٢٠٠.

وعلى ذلك أهل الحجاز أعملوها عمل (ليس)، وبه ورد القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[1] وكقوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[2]، وتعمل (ما) عمل (لَيْسَ) عند الحجازيّين بَشَرُوط، منها:

أولا: ألَّا ينتقض نفي خبرها، بـ (إلّا)، فإن انتقض، بطل عملها[3]، نحو قول الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ ﴾[4] وكقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾[5].

ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**

ثانيا: ألَّا يتقدّم خبرها على اسمها، ما لم يكن شبه جملة، على خلاف بين العلماء، فإنْ تقدّم بطل عملها، مِثْلَ: ما قائمٌ زيدٌ، وهذا الشَّرط أيضا اختلف العلماء فيه[6]، ومن ذلك قول الفَرَزْدَق:

---

(1) **يوسف:** ٣١.

(2) **المجادلة:** ٢.

(3) ينظر: السّيرافيّ، **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**، ١/ ١١٢؛ ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣٢٨/١؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٥٠٦/١؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٢٦٧/١-٢٦٨؛ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ١/ ٣٠٤.

(4) **المدَّثر:** ٣١.

(5) **آل عمران:** ١٤٤.

(6) ينظر: السّيرافيّ، **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**، ١/ ١١٢؛ ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣٢٨/١؛ والمراديّ، **تَوضِيح المَقاصِد والمَسَالِك**، ٥٠٦/١؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٢٦٧/١-٢٦٨.

[البسيط]

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ [١]

ففي البيت أعمل (ما) عمل (ليس)، فنصب الخبر (مِثْلَ) مع تقدّمه على الاسم، والخبر ليس بظرف ولا مجرور، وافترق العلماء في مِثْلَ ذلك على وجوه وأقوال عدّة أهمّها:

الوجه الأوَّل: جعل سِيبَوَيْهِ بيت الفَرَزْدَق شاذا[٢]، وفي ذلك يقول: " وزعموا أنّ بعضَهم قال، وهو الفَرَزْدَق ... وهذا لا يَكاد يُعْرَف" [٣]، وعليه فقد عدّ سِيبَوَيْهِ تقديم خبر (ما) اضطرار الفَرَزْدَق لذلك، مع إعمال (ما) الحجازيَّة.

ويذهب ابن مالك مذهب سِيبَوَيْهِ، معلّلا أنَّ الفَرَزْدَق كان له أضداد من الحجازيّين والتميميّين على حد سواء، ومن مُناهم أنْ يظفروا بزلة منه يُشنّعون بها عليه، مبادرين إلى تخطئته، ولم يحدث ذلك مطلقا إذ لو حدث لعُلم، وهذا دليل على إجماع أضّداده الحجازيّين والتَّميميّين على تصويب قوله[٤]، وهذا دليل على صحَّة استشهاد سِيبَوَيْهِ ببيت الفَرَزْدَق.

الوجه الثَّاني: ذهب بعض النَّحويّين إلى أنَّ (مِثْلَ) خبر مقدَّم[٥]، ويرى المُبَرِّد أنَّ هذا خطأ فاحش وغلط بَيِّن، ولكنَّه أجاز نصبه على الحال؛ لأنَّ

---

[١] **الدِّيوان**، ١٦٧، وينظر: سِيبَوَيْهِ، **الكتاب**، ٦٠/١؛ والمُبرِّد، **المُقْتَضَب**، ٤/ ١٩١؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣٢٩/١؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٢٧٠/١؛ وابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ٣٧٣/١؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**، ١/ ٢٦٤. والمعنى: أصبحت بنو أميّة – وهم من قريش– وقد ردّ الله عليهم نعمة الخلافة وبسطة الملك وعزّه؛ بتولي عمر بن عبد العزيز زمام الأمور، فهم قريش المقدّمون على سائر قبائل العرب، والذين لا يماثلهم أحد من البشر؛ لأنَّ منهم خير الخلق. ينظر: ابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٢٧١/١.

[٢] ينظر: ابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣٢٩/١؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ٢٧٢/١؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**، ١/ ٢٦٥.

[٣] **الكتاب**، ٦٠/١.

[٤] ينظر: ابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ٣٧٣/١.

[٥] ينظر: المُبرِّد، **المُقْتَضَب**، ٤/ ١٩١؛ ناظر الجيش، **شَرح التَّسْهيل**، ١٢٠٤/٣.

إضافة (مِثْلَ) لا تفيد التَّعريف، وهو في الأصل صفة لـ (بَشَرُ)، وصفة النَّكرة إذا تقدّمت عليها، انتصبت على الحال، كأنَّه قال: وإذ ما في الدّنيا مِثْلَهُمْ بَشَرُ، ومِثْلَ قولك: فيها قائمًا رجلٌ، وأضمر الخبر[1]، فاضطر المُبَرِّد إلى تقدير خبر محذوف.

ويرد ابن مالك على عدّ (مِثْلَ) عند المُبَرِّد حالا، أنَّ الحال فضلة، ويتم الكلام بدونها، والكلام ههنا لا يتم بدون (مِثْلَهُمْ)، فلا يكون حالا، وإذا انتفت الحاليّة تعيَّنت الخبريّة[2].

وأنكر المُبَرِّد الوجه الَّذي ذهب إليه سِيبَوَيْهِ من تقديم خبر (ما) مع الإعمال بسبب اضطرار الشَّاعر، وحذف الخبر إنْ لم يكن عليه دليل فحذفه قبيح[3]، وهكذا فقد أنكر المُبَرِّد على سِيبَوَيْهِ حمل البيت على الضَّرورة، وأجاز لنفسه ضرورة حذف الخبر، واضطر في السِّياق ذاته أنْ يقدّر الخبر المحذوف.

ويرجّح السِّيرَافيّ قول سِيبَوَيْهِ ويراه الأولى؛ لأنَّه لا يحتاج إلى تقدير شيء محذوف من الكلام، وأمَّا المُبَرِّد فيحتاج إلى تقدير الخبر المحذوف، ويعلّل السِّيرَافيّ بقوله: " وينبغي أنْ يُحمل الكلام في صحَّته على ظاهر لفظه، وأنَّه لم يُحذف منه شيء ما أمكن أنْ يُفعل ذلك، فإنْ لم يُمكن حملنا الكلام على أنّ فيه محذوفا، وإذا كانت الضَّرورة في الوجهين جميعا، فالقول:

---

(1) ينظر: المُبرِّد، **المُقْتَضَب**، ٤/ ١٩١-١٩٢؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ١/٢٧١؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**، ١/ ٢٦٥؛ والسُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِع**، ٢/٣٣٥.

(2) ينظر: ابن مالك، **شَرْح تَسْهِيل الفَوائِد**، ١/٣٧٣.

(3) ينظر: السّيرافيّ، **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**، ١/ ١١٣.

الَّذي لا يحتاج معه إلى تقدير محذوف" [1]، فمعاملة البيت على طبيعته أولى من تقدير محذوف.

الوجه الثَّالث: عدَّ بعض النَّحويّين أنَّ الفَرَزْدَق قد غلط؛ لأنَّ لغته تميميّة، وهم لا ينصبون الخبر بحال، لكنَّه ظنَّ أنَّ أهل الحجاز ينصبون خبرها مؤخّرا ومقدَّما، وهذا باطل؛ لأنَّ العربيّ إذا جاز له القياس على لغة غيره، جاز له القياس في لغته، وهذا يؤدّي إلى فساد لغته[2]، فالفَرَزْدَق تميميّ ولا يُعمل (ما) على لغته، لكنْ ههنا أعملها على لغة الحجازيّين، وفي الوقت ذاته قدَّم خبرها، وهذا لا يجوز عند الحجازيّين.

الوجه الرابع: مِنْ أهل الكوفة مَنْ ذهب إلى أنّ (مِثْلَ) ظرف مكان، تقديره: (وإذ مَا مكانَهم بَشَرُ)، أي: في مِثْلَ حالهم، وسوّغ ذلك شبه (مِثْلَ) بالظَّرف، ومنهم من قدر: (إذا ما مكانًا مِثْلَ مكانِهم بَشَرُ)، وكأنّه في الأصل صفة للظّرف، ثم حذف الموصوف وقامت الصّفة مقامه، فأُعربت إعرابه، وقيل: (مِثْلَهُمْ) ظرف زمان، تقديره: وإذْ هُم في زَمَانِ مَا في مِثْلَ حالهم بَشَرُ [3]، وقد يُحذَف الموصوفُ وتنوب عنه صفته.

ويردّ ابن عُصْفُور على من عدّ (مِثْلَ) صفة لموصوف محذوف، ثم قامت مقامه، أنّه باطل؛ حيْثُ لا يحذف الموصوف إلَّا إذا كانت الصّفة خاصّة، و(مِثْلَ) لا تُعدّ من الصّفات الخاصّة، أو يتقدّم ما يدلّ على

---

[1] السّيرافيّ، **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**، ١/ ١١٤.

[2] ينظر: العُكْبَريّ، **اللُّبَاب**، ١/١٧٦؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١/٣٢٩؛ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ١/٣٠٤؛ و الأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ١/٢٥٧؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**، ١/ ٢٦٥.

[3] ينظر: العُكْبَريّ، **اللُّبَاب**، ١/١٧٦؛ وابن عُصْفُور الإشْبِيليّ، **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١/٣٢٩؛ وابن هشام، **أَوْضَحُ المَسَالِك**، ١/٢٧١؛ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ١/٣٠٤؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**، ١/ ٢٦٥.

المحذوف [1]، و(مِثْلَ) تُستخدم كصفة عامَّة، والحذف إنْ لم يدلّ عليه دليل لم يجز.

الوجه الخامس: ذهب بعض النّحاة إلى أنّه يجوز إعمال (مَا) إعمال (لَيسَ) مع تقدّم خبرها على اسمها، واستدلّوا على ذلك بقول الفَرَزْدَق[2]، من نصب (مِثْلَ) على أنَّه خبر مقدَّم، فكما يتقدّم خبر (لَيسَ) يُقدّم خبر (مَا) الَّتي تعمل عمل (ليسَ).

إنَّ هذا الاستدلال يخالف معظم النّحاة الَّذين لا يُجوّزون تقديم خبرها على اسمها؛ لأنّ (مَا) عامل ضعيف لا قوَّة لها على شيء من التصرّف؛ فلذلك لم تعمل عمل (ليسَ) إذا تقدّم خبرها على اسمها إلاّ فيما ندر[3]، فـ (ما) شبيهة بـ (ليس)، ولن تقوى في العمل على كلّ أحوال (ليسَ).

الوجه السادس: من النّحاة من سلَّم أنَّ الرواية كما يذكرون، وأنَّ الشَّاعر لم يُخطئ، لكنَّهم لم يُسلّموا أنَّ (مِثْلَ) منصوب، بل هو مبنيّ على الفتح، في محلّ رفع مبتدأ، و(بَشَرُ): خبرها، وإنَّما بُنيت (مِثْلَ)؛ لإبهامها؛ ولأنَّها اكتسبت البناء من المضاف إليه، والمبهم المضاف يجوز بناؤه وإعرابه، ومن الشَّواهد على ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [4]، فـ (مِثْلَ) في هذه الآية الكريمة صفة لـ (حَقٌّ) المرفوعة، وعلى ذلك وجب أنْ يكون مبنيًّا على الفتح في محلّ رفع، ونحو قوله تعالى:

---

[1] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،١/٣٣٠.

[2] ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ١/٣٠٤.

[3] ينظر: ابن الصَّائغ، **اللمْحَة في شرح المُلْحَة**، ٢٣/٥٨٨.

[4] **الذَّاريات**: ٢٣.

﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[1]، في قراءة من فتحهما، مع أنَّهما يستحقَّان الرَّفع على التّبعيّة لـ(حَقٌّ) في الأوَّل، والفاعليّة في الثَّاني، وأتى بنظيرين لئلا يُتوهّم أنّ ذلك خاصّ بلفظة (مِثْلَ) [2].

ويختار ابن عُصْفُور من بين هذه الوجوه أنَّ (مَا) ههنا لم تعمل شيئا، ولم تعمل شذوذا في البيت، كما ذكر سِيبَوَيْهِ، وإنَّما أضيفت إلى مبنيّ فبُنيت على الفتح، بمنزلة قوله: يومئذٍ وحينئذٍ[3].

وبعد استعراض الآراء يذهب الباحث مذهب سِيبَوَيْهِ، حيْثُ حمل بيت الفَرَزْدَق على أنّه شاذّ، وذلك أيسر مما ذهب إليه النّحاة، فلو أخطأ لم يمهله أضّداده من الحجازيّين والتميميّين تشنيعا به، ولا ضرورة لعدّ (مِثْلَ) حالا وإضمار خبر لـ (ما) على رأي المُبَرِّد، والمُبَرِّد أجاز لنفسه ضرورة حذف الخبر عند الشَّاعر، ولم يُجز لسِيبَوَيْهِ عدّ ذلك شذوذا، ومن عدَّ أنَّ الفَرَزْدَق قد غلط؛ لأنَّ لغته تميميّة، لا يُعملون (ما)، فأعملها على لغة الحجازيّين، وقدّم الخبر حيْثُ لا يجوز التَّقديم، فكأنّه اتَّهم الفَرَزْدَق بالجهل، وما كان لمثل الفَرَزْدَق أنْ يجهل لغة أهل الحجاز.

وأمَّا من ذهب إلى التَّأويل بأنّ (مِثْلَ) ظرف مكان أو ظرف زمان، فهذا التَّأويل بعيد لا ضرورة له، حيْثُ اضطر إلى الحذف وإقامة الصّفة مقام المحذوف، فقول سِيبَوَيْهِ أولى؛ لأنَّه لا يحتاج إلى تقدير شيء محذوف من

---

[1] **الأنعام:** ٩٤.

[2] ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٣٠٥/١؛ والوقَّاد، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**، ١/ ٢٦٥.

[3] ينظر: **شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ**،٣٣٠/١.

الكلام، وأمّا من ذهب إلى أنّه يجوز إعمال (مَا) إعمال (ليسَ) مع تقدّم خبرها على اسمها، فقد خالف قواعد ارتضاها معظم علماء النَّحو.

وأمَّا تسليم ابن عُصْفُور بالرواية كما هي، بأنّ (مِثْلَ)؛ مبنيَّة على الفتح، في محلّ رفع مبتدأ؛ لأنَّها اكتسبت البناء من المضاف إليه، واستشهاده بآيات القران الكريم، ففي كلامه نظر، فقد أعربت لفظة: (مِثْلَ) حالا [1] في قوله تعالى: ﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [2]، ولم يُعرب (بَيْنَكُمْ) فاعلا، في قوله تعالى: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴿٩٤﴾ ﴾[3]، بل أعربها ظرفا[4]، ومتى احتملت أكثر من وجه إعرابي لم يقطع باحتجاجه، وعلى هذا لا يتجه لي القول إلّا ما قاله سِيبَوَيْهِ، ولا ضرورة لمشقَّة التَّأويل والحذف والتَّغليط.

---

[1] ينظر: الدَّحداح، أبو فارس، **معجم إعراب الألفاظ والجمل في القرآن الكريم**،٦٩٣.

[2] **الذَّاريات:** ٢٣.

[3] **الأنعام:** ٩٤.

[4] ينظر: الدَّحداح، أبو فارس، **معجم إعراب الألفاظ والجمل في القرآن الكريم**، ١٧٨.

بسم الله الرحمن الرحيم

الخاتمة

الحمد لله الَّذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبفضله تتنزَّل الخيرات والبركات، وبتوفيقه تتحقّق المقاصد والغايات، والصلاة والسلام على إمامنا وقدوتنا وحبيبنا وقرّة عيوننا محمَّد بن عبد الله وعلى من والاه إلى يوم الدِّين.

وبعد هذا الجهد البشريّ قدر الطَّاقة والاستطاعة، باذلا فيه قصارى جُهدي، لا أدَّعي كمالا، فالكمال لله وحده، فإنْ وفقت فيه فهذا من فضل الله ومنِّه، وإنْ كانت الأخرى فمن نفسي ومن الشَّيطان، وحسبي أنِّي اجتهدت، وأجد نفسي ملزما قبل أنْ أطوي صفحات الرِّسالة الأخيرة، أنْ أشير إلى أهمّ ما تمخَّضت عنه الرِّسالة من نتائج، موجزا إيَّاها على النَّحو الآتي:

أولا: ألقت هذه الرِّسالة الضوء على منهج نحوي بارز من نحاة المدرسة الأَنْدَلُسيّة، وهو ابن عُصْفُور، وكشفت طريقته في استعمال الأدلَّة النَّحويّة الإجماليَّة، فتناولت أصول النَّحو عنده من خلال شرحه الكبير لجمل الزَّجَّاجيّ.

ثانيا: كانت آراء سِيبَوَيْهِ في شرح جُمل الزَّجَّاجيّ متنوّعة، بين الأَسْمَاء، والأفعال، والحروف، وكان للأسماء النَّصيب الوافر، ووقفت على ما يزيد عن أربعين موضعا ذَكر فيها ابن عُصْفُور مذهب سِيبَوَيْهِ.

ثالثا: انحاز ابن عُصْفُور في معظم المسائل للمدرسة البصريَّة، حيْثُ سار على أصولهم النَّحويّة، الَّتي من أهمّها السَّماع من العرب، ثم القياس على

الكثـرة لا القلّـة، الَّتـي تثبـت فصـاحتُها، واعتمـد علـى السَّـماع أكثـر مـن القيـاس مثل: دخول ألف الاستفهام على (لا) حين تفيد التَّمنّي.

رابعـا: لا غـرو أنَّ ابـن عُصْـفُور تمكَّـن مـن كتـاب سِـيبَوَيْهِ، لـذلك كـان المصـدر الأوَّل الَّـذي اعتمـد عليـه فـي شـرحه لجمـل الزَّجَّـاجيّ، وفـي ذلـك دلالـة جليّـة لعظـيم أثـر سِـيبَوَيْهِ فـي نحـاة الأنـدلس، وكـان ابـن عُصْـفُور متَّبعـا لنحـو المدرسـة البصـريّة فـي أغلـب الآراء، لـذلك كـان موافقـا لآراء سِـيبَوَيْهِ بالصّـورة العامَّـة، ومدافعا عنها، ورادًّا آراء العلماء المخالفين لها.

خامسـا: يـدرك القـارئ لهـذه الدِّراسـة مـدى انحيـاز ابـن عُصْـفُور لسِـيبَوَيْهِ، وأخـذه بمذهبـه، وكـان شـديدًا فـي نقـده لمـن خـالف سِـيبَوَيْهِ، فيصـف مـا ذهـب إليـه باطـل، وفاسـد، كانتقـاده لأبـي القاسـم الزَّجَّـاجيّ فـي مسـألة جـرّ الصّـفة المشـبَّهة باسـم الفاعـل النَّكـرة المضـافة إلـى ضـمير المَوصـوف، وكانتقـاده لـيُونُس بفسـاد رأيـه فـي مسـألة انتصـاب (وَحْـدَه)، وإفسـاده لـرأي الأَخْفَـش كمـا فـي مسـألة موضـع الضَّـمائِر مـع (لـولا) ، ومـع ذلـك كـان يلـتمس لـه العـذر فـي مـواطن عـدّة نحـو: إجازتـه بنـاء اسـم المفعـول مـن (كـان)، علـى أنْ تقـوم شـبه الجملـة مقـام الاسـم والخبـر، وهـذا لا يمنـع مِـن أنْ يخالفـه فـي بعـض الآراء، كمخالفتـه فـي إجازتـه الابتـداء بـالنَّكرة مثـل: رجـلٌ فـي الـدَّار، فلـم يجـز ابـن عُصْـفُور ذلـك، وكمخالفتـه لسِـيبَوَيْهِ الّـذي عـدّ تقـديم خبـر (مـا) فـي بيـت الفَـرَزْدَق (وَإِذْ مَـا مِـثْلَهُمْ بَشَـرُ) اضـطرارا، فـي حـين عـدّ ابـن عُصْـفُور أنّ (مِثْـلَ) مبنيَّـة علـى الفـتح؛ لإضـافتها لمبنيّ.

سادسا: كان ابن عُصْفُور دقيقا في نسبة آراء سِيبَوَيْهِ، فكل المسائل الَّتي نسبت إليه وجدتها في كتابه، كمسألة رافع المبتدأ والخبر، وفعليّة (ليس)، وحرفيّة (حاشا)، إلَّا مسألة واحدة نُسبت لسِيبَوَيْهِ ولم أجدها في كتابه، وهي أعرف المعارف.

سابعا: أقلَّ ابن عُصْفُور استشهاده بالحديث الشَّريف، حيث ورد في ثلاثة مواضع.

ثامنا: نصَّ بعض العلماء على أمور أثبت البحث نقيضها ومن ذلك:

- نُسب للأخفش أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأنَّ الخبر مرفوع بالمبتدأ، وهو رأي سِيبَوَيْهِ، والتَّحقيق أثبت أنَّ للأخفش قولين في ذلك.
- نَسب أبو جعفر النَّحاس للمبَرِّد أنَّ النُّون في المثنَّى وجمع المذكر السَّالم عنده عوض من تنوين المفرد، وهذا مخالف لما جاء في (المُقتضب).
- نسب الزَّجَّاجيّ وآخرون إلى سِيبَوَيْهِ القول بجواز إضافة الصّفة المشبهة النَّكرة المضافة إلى ضمير الموصوف، نحو (مررت برجلٍ حسنِ وجهِه) ، وهذه المسألة لم يجزها سِيبَوَيْهِ في الاختيار، بل قصر هذا الوجه على الضَّرورة الشِّعريَّة، وحكم عليه بالرَّداءة.
- نسب أبو حيَّان الأندلسيّ عن إجازة المبرِّد لحذف المفعول الأوَّل، أو المفعولين الثَّاني والثَّالث اقتصارًا من غير دليل، وهذا مخالف لما جاء في (المُقتضب).

- يتناقل النّحاة خلافا بين سِيبَوَيْهِ والأَخْفَش في حكم المضارع بعد (حَتَّى)، خلاصته: أنَّ سِيبَوَيْهِ لم يجز فيما بعد (حَتَّى) إلا النَّصب، والأَخْفَش أجاز الرَّفع، ويرى ابن عُصْفُور أنَّه لا ينبغي أنْ نَعدّ ذلك خلافا، وأيَّد الباحث ما ذهب إليه ابن عُصْفُور.
- أنكر المبرِّد ما جاء من قول العرب (لولاي ولولاك ولولاه...) وما ذهب إليه المبرِّد، مردود برواية سِيبَوَيْهِ، وأئمَّة البصريّين والكوفيّين، كالخليل، والكسائي، والفرَّاء، فلا سبيل إلى ردّ ما رواه.
- نسب لابن عُصْفُور اختياره بأنَّ (لكن) عاطفة، ولا تُستعمَل إلّا بالواو الزّائدة قبلها، والصَّحيح عند ابن عُصْفُور أنَّ (لكِنْ) عاطفة بذاتها، كما ورد في كتابه شرح جمل الزَّجَّاجيّ.

وفي الختام أسأل الله عزَّ وجلَّ السَّداد والتَّوفيق، وأنْ يكون هذا العمل خالصا لوجه الله تعالى، وخدمة للغة القرآن الكريم، ولعشَّاق اللُّغَة العربيَّة، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

عبَّاس عَبْد الله شبَانة

الفهارس

أولا: ثبت المصادر والمراجع.

ثانيا: فهرس الآيات القرآنيَّة الكريمة.

ثالثا: فهرس الأشعار.

رابعا: فهرس المحتويات.

أولا: ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الكتب:

١. إبـراهيم، إبـراهيم حسـن، **سِـيبَوَيْهِ والضَّـرورة الشِّـعريَّة**، الطَّبعـة الأولـى، القـاهرة: مطبعة حسان، ١٩٨٣م.

٢. ابـن أبـي الربيـع، عُبيـد الله بـن أحمـد بـن عُبيـد الله القرشـي الإشْـبِيلِيّ السَّـبتي، **البسـيط فـي شـرح جمـل الزَّجَّـاجيّ**، تحقيـق: عيَّـاد بـن عيـد الثبيتـي، الطَّبعـة الأولى، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م.

٣. أبـي سُـلمى، زهيـر، **الـدِّيوان**، الطَّبعـة الأولـى، بيـروت: دار الكتـب العلميـة، ١٩٨٨م.

٤. الإسـتراباذي، رضـي الـدِّين محمَّـد بـن الحسـن (٦٨٦ هـ)، **شـرح الرَّضـي علـى الكافيـة لابـن الحاجـب**، تحقيـق: يوسـف حسـن عمـر، (د. ط)، ليبيـا: جامعـة قار يُونُس، ١٩٧٥م.

٥. الأُشْـمُوني، علـي بـن محمَّـد بـن عيسـى، أبـو الحسـن، نـور الـدِّين الشَّـافعي (٩٠٠هـ)، **شـرح الأشـموني علـى ألفيـة ابـن مالـك**، الطَّبعـة الأولـى، بيـروت: دار الكتب العلميّة، ٩٩٨١م.

٦. الأُقَيْشـر، المغيـرة بـن عبـد الله الأسـدي، **الـدِّيوان**، الطَّبعـة الأولـى، بيـروت: دار صادر، ١٩٩٧.

٧. ابـن إيّـاز (٦٨١ هـ)، **شـرح التَّعريـف بضـروري التَّصـريف**، تحقيـق: هـادي نهـر وهـلال نـاجي المحـامي، الطَّبعـة الأولـى، الأردن: دار الفكـر للطّباعـة والنّشـر والتّوزيع، ٢٠٠٢ م.

٨. ابـن بابشـاذ، طـاهر بـن أحمـد (٤٦٩ هـ)، **شـرح المقدَّمـة المِحْسِـبة**، تحقيـق: خالد عبد الكريم، الطَّبعة الأولى، الكويت: المطبعة العصريّة، ١٩٧٧ م.

٩. بثينـة، جميـل بـن عبـد الله بـن مَعْمَـر، **الـدِّيوان**، (د. ط)، بيـروت: دار بيـروت للطباعة والنشر، ١٩٨٢م.

١٠. البخـاري، **أبـو عبـد الله محمَّـد بـن إسـماعيل الجعفـي، الجـامع المسـند الصَّـحيح المختصـر مـن أمـور رسـول الله صـلى الله عليـه وسـلم وسـننه وأيامـه = صـحيح البخـاري**، تحقيـق: محمَّـد زهيـر بـن ناصـر الناصـر، الطَّبعـة الأولـى، بيروت: دار طوق النَّجاة، ١٤٢٢هـ.

١١. البخاري، عبد العزيز بن أحمد بن محمَّد، علاء الدِّين (٧٣٠هـ)، **كشف الأسرار شرح أصول البزدوي**، (د. ط)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، (د. ت).
١٢. أبو البَرَكات الأَنْباريّ، عبد الرحمن بن محمَّد بن عبيد الله الأنصاري (٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين: البصريين والكوفيين**، الطَّبعة الأولى، بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م.
١٣. أبو البَرَكات الأَنْباريّ، عبد الرحمن بن محمَّد بن عبيد الله الأنصاري (٥٧٧هـ)، **أسرار العربيَّة**، الطَّبعة الأولى، النَّاشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٩٩٩م.
١٤. أبو البَرَكات الأَنْباريّ، عبد الرحمن بن محمَّد بن عبيد الله الأنصاري (٥٧٧هـ)، **نُزهةُ الألبَّاء في طبقات الأُدَباء**، تحقيق إبراهيم السَّامرّائي، الطَّبعة الثَّالثة، الأردن: مكتبة المنار، ١٩٨٥م.
١٥. البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٠٩٣هـ)، **خِزانَة الأدب ولبّ لبَاب لسان العرب**، تحقيق: عبد السَّلام محمَّد هارون، الطَّبعة الرابعة، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧ م.
١٦. التّبريزي، يحيى بن علي بن محمَّد الشيباني، أبو زكريا (٥٠٢هـ)، **شرح ديوان الحماسة**، (د. ط)، بيروت: دار القلم، (د. ت).
١٧. التنوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمَّد بن مسعر المعري (٤٤٢هـ)، **تاريخ العلماء النَّحويين من البصريّين والكوفيّين وغيرهم**. تحقيق: الدّكتور عبد الفتاح محمَّد الحلو، الطَّبعة الثَّانية، القاهرة: هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، ١٩٩٢م.
١٨. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمَّد الفارسي الأصل، (٤٧١هـ)، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، تحقيق: ياسين الأيوبي، الطَّبعة الأولى، القاهرة: المكتبة العصرية– الدَّار النموذجية، (د. ت).
١٩. ابن جِنّيّ، أَبُو الفَتح عُثمَان الموصلي (٣٩٢هـ)، **الخصائص**، الطَّبعة الرابعة، مصر: الهيئة المصرية العامَّة للكتاب، (د، ت).
٢٠. ابن جِنّيّ، أَبُو الفَتح عُثمَان (٣٩٢هـ)، **سرّ صناعة الإعراب**، الطَّبعة الأولى، لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
٢١. ابن جِنّيّ، أَبُو الفَتح عُثمَان الموصلي (٣٩٢هـ)، **علل التَّثْنِيَة**، تحقيق: صبيح التميمي، (د، ط)، مصر: مكتبة الثقافة الدِّينية، (د، ت).

٢٢. ابن جِنِّيّ، أَبُو الفَتح عُثمَان الموصلي (٣٩٢هـ)، **اللمع في العربيَّة**، تحقيق: فائز فارس، (د، ط)، الكويت: دار الكتب الثقافية، (د، ت).
٢٣. ابن جِنِّيّ، أبو الفتح عثمان الموصلي (٣٩٢هـ)، **المنصف**: شرح كتاب التّصريف لأبي عثمان المازني، الطَّبعة الأولى، القاهرة: دار إحياء التّراث القديم، ١٩٥٤م.
٢٤. الجَوجَري، شمس الدِّين محمَّد بن عبد المنعم بن محمَّد القاهري الشّافعي (٨٨٩هـ)، **شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الطَّبعة الأولى، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيَّة السعوديّة (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ٢٠٠٤م.
٢٥. ابن الحاجب، جمال الدِّين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (٦٤٦ هـ)، **الكافية في علم النَّحو**، تحقيق: صالح عبد العظيم الشَّاعر، الطَّبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠ م.
٢٦. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني (١٠٦٧ هـ)، **سُلَّم الوصول إلى طبقات الفحول**، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، (د. ط)، تركيا- إستانبول: مكتبة إرسيكا، ٢٠١٠ م
٢٧. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني العثماني (١٠٦٧ هـ)، **كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون**،(د. ط)، بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٤١م.
٢٨. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمَّد بن أحمد (٨٥٢هـ)، **لسان الميزان**، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، الطَّبعة الأولى، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٢م.
٢٩. حسن، عباس، **النَّحو الوافي**، الطَّبعة الخامسة عشرة، القاهرة: دار المعارف، (د. ت).
٣٠. أبو حيَّان الأَنْدَلُسيّ، محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان أثير الدِّين (٧٤٥ هـ)، **البحر المحيط في التّفسير**، تحقيق: صدقي محمَّد جميل، (د. ط)، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠ هـ.
٣١. أبو حيَّان الأَنْدَلُسيّ، محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان أثير الدِّين (٧٤٥ هـ)، **التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، الطَّبعة الأولى، دمشق: دار القلم، (د. ت).

٣٢. أبـو حيَّـان الأَنْدَلُسـيّ، محمَّـد بـن يوسـف بـن علـي بـن يوسـف بـن حيَّـان أثيـر الـدِّين (٧٤٥ هـ)، **تـذكرة النّحـاة**، تحقيـق: عفيـف عبـد الـرحمن، الطَّبعـة الأولـى، بيروت: مؤسسة الرِّسالة، ١٩٨٦هـ.
٣٣. أبـو حيَّـان الأَنْدَلُسـيّ، محمَّـد بـن يوسـف بـن علـي بـن يوسـف بـن حيَّـان أثيـر الـدِّين (٧٤٥ هـ)، **ارتشـاف الضَّـرب مـن لسـان العَـرب**، تحقيـق: رجـب عثمـان محمَّـد، الطَّبعة: الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨ م.
٣٤. الخبـاز، أحمـد بـن الحسـين، **توجيـه اللمـع**، تحقيـق: فـايز زكـي محمَّـد ديـاب، الطَّبعـة الثَّانيـة، مصـر: دار السَّـلام للطّباعـة والنَّشـر والتَّوزيـع والتَّرجمـة، ٢٠٠٧ م.
٣٥. ابـن الخشـاب، أبـو محمَّـد عبـد الله بـن أحمـد بـن أحمـد (٥٦٧ هـ)، **المرتجـل فـي شرح الجمل**، تحقيق: علي حيدر، (د. ط)، ١٩٧٢ م.
٣٦. الخطيـب البغـدادي، أبـو بكـر أحمـد بـن علـيّ بـن ثابـت(٤٦٣هـ)، **تـاريخ بغـداد وذيولـه**، تحقيـق: مصـطفى عبـد القـادر عطـا، الطَّبعـة الأولـى، بيـروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ.
٣٧. ابـن خَلِّكَـانْ، أَبُـو العبَّـاس شَـمْسْ الـدِّين أَحْمَـدْ بْـنْ مُحَمَّـدْ بْـنْ إِبْـرَاهِيمْ بْـنْ أَبِـي بَكْـرْ (٦٨١هـ)، **وفيَـات الأعيـان وأنبـاء الزَّمـان**، تحقيـق: إحسـان عبَّـاس، (د. ط)، بيروت: دار صادر، ١٩٠٠م.
٣٨. الخليـل بـن أحمـد بـن عمـرو بـن تمـيم الفراهيـدي، أبـو عبـد الـرحمن (١٧٠هـ)، **الجمـل فـي النَّحـو**، تحقيـق: د. فخـر الـدِّين قبـاوة، الطَّبعـة الخامسـة، (د. ن)، ١٩٩٥م.
٣٩. الدَّحداح، أبـو فـارس، **معجـم إعـراب الألفـاظ والجمـل فـي القـرآن الكـريم**، الطَّبعـة الأولى، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٩م.
٤٠. ابـن دريـد، أبـو بكـر محمَّـد بـن الحسـن بـن دريـد الأزدي (٣٢١هـ)، **الاشـتقاق**، تحقيـق: عبـد السـلام محمَّـد هـارون، الطَّبعـة: الأولـى، بيـروت: دار الجيـل، ١٩٩١ م.
٤١. دنقـوز، شـمس الـدِّين أحمـد (٨٥٥هـ)، **شـرحان علـى مـراح الأرواح فـي علـم الصَّـرف**، الطَّبعـة الثَّالثـة، مصـر: شـركة مكتبـة ومطبعـة مصـطفى البـابي الحلبي وأولاده، ١٩٥٩ م.

٤٢. الدمياطيّ، شهاب الدِّين أحمد بن محمَّد بن أحمد بن عبد الغني (١١١٧هـ)، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تحقيق: أنس مهرة، الطَّبعة الثَّالثة، لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦م .

٤٣. الذّبياني، النَّابغة، **ديوانه**، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، الطَّبعة الثَّانية، القاهرة: دار المعارف، (د. ت).

٤٤. الذهبي، شمس الدِّين أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (٧٤٨هـ)، **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، تحقيق: بشار عوّاد معروف، الطَّبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣ م.

٤٥. الذهبي، شمس الدِّين أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (٧٤٨هـ)، **معرفة القرَّاء الكبار على الطبقات والأعصار**، الطَّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.

٤٦. الذهبي، شمس الدِّين أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (٧٤٨هـ)، **سير أعلام النُّبلاء**، (د. ط)، القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٦م.

٤٧. ذو الإصْبع العَدْوانِيّ، حُرْثَان بن مُحرث، **الدِّيوان**، جمع وتحقيق: عبد الوهَّاب محمَّد علي العَدْوانِيّ ومحمَّد نائف الدُّلَيْميّ، (د. ط)، الموصل: مطبعة الجمهور، ١٩٧٣م.

٤٨. الرّاعِي النُّمَيْريّ، **الدِّيوان**، تحقيق وجمع: راينهارت فيبرت، (د. ط)، بيروت: فرانتس شتاينر بفيسبادن،١٩٨٠ م.

٤٩. ابن ربيعة، لبيد العامري، **الدِّيوان**، اعتنى به: حمدو طمّاس، الطَّبعة الأولى، بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٤م.

٥٠. الرُّمَّانيّ، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، (٣٨٤هـ)، **رسالة منازل الحروف**، تحقيق: إبراهيم السامرائي،(د. ط)، عمان: دار الفكر، (د.ت).

٥١. الزَّبيري، وليد بن أحمد الحسين، وآخرون، **الموسوعة الميسَّرة في تراجم أئمّة التَّفسير والإقراء والنَّحو واللُّغة** – من القرن الأوَّل إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم– ، الطَّبعة الأولى، بريطانيا: مجلة الحكمة، ٢٠٠٣ م.

٥٢. الزَّبيدي، أبو بكر، محمَّد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الأَنْدَلُسيّ الإشْبِيلِيّ، (٣٧٩هـ)، **طبقات النَّحويّين واللغويّين**، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، الطَّبعة الثَّانية، القاهرة: دار المعارف، (د. ت).

٥٣. الزَّجَّاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي (٣٣٧هـ)، **الجمل**، تحقيق: الشيخ أبو شنب، (د. ط)،الجزائر: مطبعة جول كربونل،١٩٢٦م.
٥٤. الزَّجَّاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي (٣٣٧هـ)، **حروف المعاني والصفات**، تحقيق: علي توفيق الحمد، الطَّبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرِّسالة، ١٩٨٤م.
٥٥. الزِّركلي، خير الدِّين بن محمود بن محمَّد بن عليّ بن فارس(١٣٩٦هـ) ، **الأعلام**، الطَّبعة الخامسة عشر، بيروت: دار العلم للملايين،٢٠٠٢ م.
٥٦. الزَّمخْشَريّ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، (٥٣٨هـ)، **المفصَّل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملحم، الطَّبعة الأولى، بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣.
٥٧. زيد الخيل الطائي، **الدِّيوان**، تحقيق: نوري حمودي القيسي، (د. ط)، بغداد: مطبعة النعمان، ١٩٦٨.
٥٨. ساعدة بن جُؤَيَّة، **ديوان الهُذليين**، ترتيب وتعليق: محمَّد محمود الشنقيطي، (د. ط)، القاهرة: الدَّار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥ م .
٥٩. ابن السَّاعي، علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج الدِّين (٦٧٤هـ)، **الدّر الثَّمين في أسماء المصنّفين**، تحقيق أحمد شوقي بنبين – محمَّد سعيد حنشي، الطَّبعة الأولى، تونس: دار الغرب الاسلامي، ٢٠٠٩م.
٦٠. السامرائي، فاضل صالح، **معاني النَّحو**، الطَّبعة الأولى، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠٠٠ م.
٦١. السَّخاوي، علي بن محمَّد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، (٦٤٣ هـ)، **سفر السَّعادة وسفير الإفادة**، تحقيق: محمَّد الدالي، الطَّبعة الثَّانية، بيروت: دار صادر، ١٩٩٥ م.
٦٢. ابن السَّرَّاج، أبو بكر محمَّد بن السري بن سهل (٣١٦هـ)، **الأصول في النَّحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (د، ط)، بيروت: مؤسسة الرِّسالة، (د، ت).
٦٣. السُّهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (٥٨١هـ)، **نتائج الفكر في النَّحو**، الطَّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢ م.

٦٤. سِيبَوَيْهِ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ، (١٨٠هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، الطَّبعة الثَّالثة، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨ م.
٦٥. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨ هـ)، **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الطَّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨ م.
٦٦. السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد (٣٦٨هـ)، **أخبار النَّحويّين البصريّين**، تحقيق: طه محمَّد الزيني، ومحمَّد عبد المنعم خفاجي، (د. ط)، مصر: مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٦ م.
٦٧. السُّيُوطِيّ ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدِّين (٩١١هـ)، **بُغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنّحاة**، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، (د. ط)، بيروت: المكتبة العصرية، (د. ت).
٦٨. السُّيُوطِيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدِّين (٩١١هـ)، **المزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها**، تحقيق فؤاد علي منصور، الطَّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
٦٩. السُّيُوطِيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدِّين (٩١١هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (د. ط)، مصر: المكتبة التوفيقية، (د. ت).
٧٠. الشَّاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (٧٩٠ هـ)، **المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، تحقيق: محمَّد إبراهيم البنا وآخرون، الطَّبعة الأولى، مكة المكرمة: معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ٢٠٠٧ م.
٧١. ابن الشَّجريّ، ضياء الدِّين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، (٥٤٢هـ)، **أمالي ابن الشَّجريّ**، تحقيق: محمود محمَّد الطناحي، الطَّبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩١ م.
٧٢. الشّعراء الهذليّون، **ديوان الهذليّين**، ترتيب وتعليق: محمَّد محمود الشنقيطي، (د. ط)، القاهرة: الدَّار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥ م.
٧٣. الشَّماخ، معقل بن ضرار الذّبياني، **الدِّيوان**، تحقيق: صلاح الدِّين الهادى، (د. ط)، مصر: دار المعارف، ١٩٦٨م.

٧٤. شهاب الدِّين الأَنْدَلُسيّ، أحمد بن محمَّد بن محمَّد البجائي الأُبَّذيّ، (٨٦٠هـ)، **الحدود في علم النَّحو**، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠١م.

٧٥. ابن الصَّائغ، أبو عبد الله، محمَّد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، شمس الدِّين، (٧٢٠هـ)، **اللُّمَحة في شرح المُلَحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الطَّبعة الأولى، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، ٢٠٠٤م.

٧٦. صاحب حماة، أبو الفداء عماد الدِّين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمَّد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، (٧٣٢ هـ)، **الكُنَّاش في فنَّي النَّحو والصّرف**، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، (د. ط)، بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٠ م.

٧٧. الصَّبَّان، أبو العرفان محمَّد بن علي الشافعي (١٢٠٦هـ)، **حاشية الصَّبَّان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، الطَّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.

٧٨. الصفدي، صلاح الدِّين خليل بن أيبك بن عبد الله (٧٦٤هـ)، **الوَافي بالوَفَيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (د. ط)، بيروت: دار إحياء التراث، ٢٠٠٠م.

٧٩. صلاح الدِّين، محمَّد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن (٧٦٤هـ)، **فوات الوَفَيَات**، تحقيق: إحسان عباس، الطَّبعة الأولى، بيروت: دار صادر، ١٩٧٤م.

٨٠. ضيف، شوقي، **المدارس النَّحويّة**، الطَّبعة السابعة، القاهرة: دار المعارف، (د. ت).

٨١. الطنطاوي، الشيخ محمَّد، **نشأة النَّحو وتاريخ أشهر النّحاة**، تحقيق: أبي محمَّد عبد الرحمن بن محمَّد بن إسماعيل، الطَّبعة الأولى، مكة المكرمة: مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ٢٠٠٥م.

٨٢. أبو الطيب المنصوري، نايف بن صلاح بن علي، **الدَّليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدَّار قطني**، الطَّبعة الأولى، المملكة العربيَّة السعودية: دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧ م.

٨٣. العثيمين، محمَّد بن صالح بن محمَّد، **مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب**، الطَّبعة الأولى، السعودية: مكتبة الرشد، ١٤٢٧هـ.

٨٤. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (٥٧١هـ)، **تاريخ دمشق**، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥ م
٨٥. ابن عُصْفُور، عليّ بن مؤمن بن محمَّد بن عليّ، أبو الحسن الحضرمي الإشْبِيلِيّ (٦٦٩ هـ) ، **شرح جمل الزَّجَّاجيّ (الشرح الكبير)**، تحقيق: صاحب أبو جناح، (د. ط)، (د. ن)،(د. ت).
٨٦. ابن عُصْفُور، عليّ بن مؤمن بن محمَّد بن عليّ، أبو الحسن الحضرمي الإشْبِيلِيّ (٦٦٩ هـ) ، **شرح جمل الزَّجَّاجيّ(الشرح الكبير)**، تحقيق: أنيس بديوي، الطَّبعة الأولى، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٣م.
٨٧. ابن عُصْفُور، عليّ بن مؤمن بن محمَّد بن عليّ، أبو الحسن الحضرمي الإشْبِيلِيّ (٦٦٩ هـ) ، **المُقرَّب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبُوري، الطَّبعة الأولى، (د. ن)، ١٩٧٢.
٨٨. ابن عُصْفُور، علي بن مؤمن بن محمَّد، الحَضْرَمي الإشْبِيلِيّ ، أبو الحسن (٦٦٩هـ)، **الممتع الكبير في التَّصريف**، الطَّبعة الأولى، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.
٨٩. ابن عقيل، بهاء الدِّين، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمَّد كامل بركات، الطَّبعة الأولى، دمشق: دار الفكر، – جدة: دار المدني (جامعة أم القرى)، ١٤٠٥هـ.
٩٠. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، الطَّبعة العشرون، القاهرة: دار التراث – دار مصر للطباعة ، ١٩٨٠ م.
٩١. العُكْبَرِيّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي (٦١٦هـ)، **التَّبيين عن مذاهب النَّحويين البصريّين والكوفيّين**، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطَّبعة الأولى، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م
٩٢. العُكْبَرِيّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي (٦١٦هـ)، **اللُّباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، الطَّبعة الأولى، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥م.

٩٣. أبـو علـي الفارسـيّ، الحسـن بـن أحمـد بـن عبـد الغفـار (٣٧٧هـ)، **الإيضـاح العضـدي**، تحقيـق: د. حسـن شـاذلي فرهـود، الطَّبعـة الأولـى، (د. ن)، ١٩٦٩ م.

٩٤. أبـو علـي، الفارسـيّ، الحسن بـن أحمـد بـن عبـد الغفـار (٣٧٧هـ)، **التَّعليقـة علـى كتـاب سِـيبَوَيْهِ**، تحقيـق: عـوض بـن حمـد القـوزي، الطَّبعـة الأولـى، (د. ن)، ١٩٩٠م.

٩٥. أبـو علـي الفارسـيّ، الحسـن بـن أحمـد بـن عبـد الغفـار (٣٧٧هـ)، **المسـائل البصـريات**، تحقيـق: محمَّـد الشـاطر أحمـد محمَّـد أحمـد، الطَّبعـة الأولـى، الناشـر: مطبعة المدني، ١٩٨٥م.

٩٦. عويضـة، جميـل عبـد الله، **مـنهج ابـن عُصْـفُور الإشْـبِيلِيّ فـي النَّحـو والتَّصريف**، (د. ط)، (د. ن)، ١٩٨٨ م.

٩٧. العينـي، بـدر الـدِّين محمـود بـن أحمـد بـن موسـى (لمتـوفى ٨٥٥ هـ)، **المقاصـد النَّحويّـة فـي شـرح شـواهد شـروح الألفيـة المشـهور بـ (شـرح الشَّـواهد الكبـرى)**، تحقيـق: علـي محمَّـد فـاخر، وآخـرون، الطَّبعـة الأولـى، القـاهرة: دار السـلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١٠ م.

٩٨. الغِبْرِينـي، أبـو العبَّـاس أحمـد بـن أحمـد بـن عبـد الله بـن محمَّـد (٧١٤هـ)، **عنـوان الدّرايـة فـيمن عُـرف مـن العلمـاء فـي المائـة السَّـابعة ببجايَـة**، تحقيـق: عـادل نويهض، الطَّبعة الثَّانية، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩ م.

٩٩. الفَـرَزْدَق، أبـو فـراس همـام بـن غالـب بـن صعصـعة، **الـدِّيوان**، شـرحه وضـبطه: علي فاعور، الطَّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م.

١٠٠. الفيـروز آبـادي، مجـد الـدِّين أبـو طـاهر محمَّـد بـن يعقـوب (٨١٧هـ)، **البلغـة فـي تـراجم أئمَّـة النَّحـو واللُّغَـة**، الطَّبعـة الأولـى، دمشـق: دار سـعد الـدِّين للطّباعـة والنّشر والتّوزيع، ٢٠٠٠م.

١٠١. القرافـي، شـهاب الـدِّين أحمـد بـن إدريـس بـن عبـد الـرحمن (٦٨٤)، **الاسـتغناء فـي الاسـتثناء**، تحقيـق: محمَّـد عبـد القـادر عطـا، الطَّبعـة الأولـى، بيـروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م.

١٠٢. القرطبـي، أبـو العبَّـاس أحمـد بـن عمـر بـن إبـراهيم (٦٥٦ هـ)، **المفهـم لمـا أشـكل مـن تلخـيص كتـاب مسـلم**، تحقيـق: محيـي الـدِّين ديـب ميسـتو، وآخـرون، الطَّبعة: الأولى، دمشق – بيروت: دار ابن كثير، ١٩٩٦ م.

١٠٣. القسطلاني، أحمد بن محمَّد بن أبى بكر بن عبد الملك القتيبي المصري، أبو العبَّاس، شهاب الدِّين (٩٢٣هـ)، **إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري**، الطَّبعة: السابعة، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣٢٣ هـ.

١٠٤. القُطامي، عُمير بن شييم، **ديوانه**، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، الطَّبعة الأولى، بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٠م.

١٠٥. القفطي، جمال الدِّين أبو الحسن عليّ بن يوسف (٦٤٦هـ)، **إنْبَاه الرُّواة على أنْبَاه النّحاة**، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، الطَّبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٢م.

١٠٦. ابن قيم الجوزية، برهان الدِّين إبراهيم بن محمَّد بن أبي بكر بن أيوب (٧٦٧ هـ)، **إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمَّد بن عوض بن محمَّد السهلي، الطَّبعة: الأولى، الرياض: أضواء السلف، ١٩٥٤ م.

١٠٧. كحالة، عمر بن رضا بن محمَّد راغب بن عبد الغني، **معجم المؤلفين**، (د. ط)، بيروت: مكتبة المثنى- دار إحياء التراث العربي بيروت، (د، ت).

١٠٨. الكُمَيت بن زيد، الأسْديّ، **الدِّيوان**، تحقيق: محمَّد نبيل طريفي، الطَّبعة الأولى، بيروت: دار صادر،٢٠٠٠م.

١٠٩. الكيشيّ، شمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي (٦٩٥ هـ)، **الإرشاد إلى علم الإعراب**، تحقيق: عبد الله على الحسيني البركاتي ومحسن سالم العميري، (د. ط)، المملكة العربيَّة السعودية: جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٧ م.

١١٠. ابن ماكولا، سعد الملك أبو نصر علي بن هبة الله (٤٧٥هـ)، **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأَسْمَاء والكنى والأنساب**، الطَّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م.

١١١. المالقي، أحمد ابن عبد النور(٧٠٢هـ)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمَّد الخراط، (د. ط)، دمشق: مجمع اللُّغَة العربيَّة، ١٣٩٤هـ.

١١٢. ابن مالك، أبو عبد الله، محمَّد بن عبد الله جمال الدِّين الطائي الجياني (٦٧٢هـ) ، **ألفيّة ابن مالك**، (د. ط)، الناشر: دار التّعاون، (د.ت).

١١٣. ابـن مالـك، أبـو عبـد الله، محمَّـد بـن عبـد الله جمـال الـدِّين الطـائي الجيـاني (٦٧٢هـ) ، **تسـهيل الفوائـد وتكميـل المقاصـد**، تحقيـق: محمَّـد كامـل بركـات، (د. ط)، بيروت: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م.
١١٤. ابـن مالـك، أبـو عبـد الله، محمَّـد بـن عبـد الله جمـال الـدِّين الطـائي الجيـاني (٦٧٢هـ) ، **شـرح تسـهيل الفوائـد** ، تحقيـق: عبـد الـرحمن السـيد، ومحمَّـد بـدوي المختـون، الطَّبعـة الأولـى، الناشـر: هجـر للطباعـة والنشـر والتوزيـع والإعـلان، ١٩٩٠م.
١١٥. ابـن مالـك، أبـو عبـد الله، محمَّـد بـن عبـد الله جمـال الـدِّين الطـائي الجيـاني (٦٧٢هـ) ، **شـرح الكافيـة الشَّـافية**، تحقيـق: عبـد المـنعم أحمـد هريـدي، الطَّبعـة الأولـى، مكـة المكرمـة: جامعـة أم القـرى مركـز البحـث العلمـي وإحيـاء التـراث الإسلامي، (د. ت).
١١٦. ابـن مالـك، بـدر الـدِّين محمَّـد ابـن الإمـام جمـال الـدِّين محمَّـد (٦٨٦ هـ)، **شـرح ابـن النـاظم علـى ألفيـة ابـن مالـك**، تحقيـق: محمَّـد باسـل عيـون السـود، الطَّبعـة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠ م.
١١٧. المبـرد، أبـو العبَّـاس، محمَّـد بـن يزيـد بـن عبـد الأكبـر الثمـالي الأزدي، (٢٨٥هـ)، **المقتضـب**، تحقيـق: محمَّـد عبـد الخـالق عظيمـة، (د. ط)، بيـروت: عالم الكتب، (د. ت).
١١٨. محفـوظ، محمَّـد، **تـراجم المـؤلفين التونسـيين**، الطَّبعـة الثَّانيـة، لبنـان: دار الغـرب الإسلامي، ١٩٩٤م.
١١٩. المُـراديّ، أبـو محمَّـد بـدر الـدِّين حسـن بـن قاسـم بـن عبـد الله بـن علـيّ المصـري المـالكي (٧٤٩هـ)، **الجَنَـى الـدَّانِي فـي حـروف المعـاني**، تحقيـق: فخـر الـدِّين قبـاوة ومحمَّـد نـديم فاضـل، الطَّبعـة الأولـى، بيـروت: دار الكتـب العلميـة، ١٩٩٢ م.
١٢٠. المُـراديّ، أبـو محمَّـد بـدر الـدِّين حسـن بـن قاسـم بـن عبـد الله بـن علـيّ المصـري المـالكي (٧٤٩هـ)، **توضـيح المقاصـد والمسـالك بشـرح ألفيـة ابـن مالـك**، تحقيـق : عبـد الـرحمن علـي سـليمان ، الطَّبعـة الأولـى، الناشـر : دار الفكـر العربـي، ٢٠٠٨م.
١٢١. المراكشـي، أبـو عبـد الله محمَّـد بـن محمَّـد بـن عبـد الملـك الأنصـاري الأوسـي (٧٠٣هـ)، **الـذَّيل والتَّكملـة لكتـابي الموصـول والصّـلة**، تحقيـق: إحسـان عبـاس، الطَّبعة الأولى، لبنان: دار الثقافة، ١٩٦٥م.

١٢٢. ابـن مـرداس، العبَّـاس السَّـلمي، **الـــدِّيوان**، جمعــه وحققــه: يحيــى الجبــوري، (د. ط)، بغداد: المؤسسة العامَّة للصحافة والطباعة دار الجمهورية، ١٩٦٨م.
١٢٣. ابـن مَعْـدِي كَـرِبَ الزُّبَيْـدِيّ، عَمْـرو، **الـــدِّيوان**، جمعــه ونسَّـقه: مطـاع الطرابيشـي، الطَّبعة الثَّانية، دمشق: مطبوعات مجمع اللُّغَة العربيَّة، ١٩٨٥م.
١٢٤. ابـن المعتـز العبَّاسـي، عبـد الله بـن محمَّـد (٢٩٦هـ)، **طبقــات الشّــعراء**، تحقيـق: عبد الستار أحمد فراج، الطَّبعة: الثَّالثة، القاهرة: دار المعارف، (د. ت).
١٢٥. المفضـل بـن سـلمة بـن عاصـم، أبـو طالـب (٢٩٠هـ)، **الفــاخر**، تحقيـق: عبـد العلـيم الطحـاوي، الطَّبعــة: الأولــى، الناشـر: دار إحيـاء الكتـب العربيَّـة، عيســى البابي الحلبي، ١٣٨٠ هـ.
١٢٦. ابـن منظـور، محمَّـد بـن مكـرم بـن علـى، أبـو الفضـل، جمـال الـدِّين الأنصـاري الرويفعــي الإفريقــي (٧١١هــ)، **لســان العــرب**، الطَّبعــة: الثَّالثــة بيــروت: دار صادر، ١٤١٤ هـ.
١٢٧. نـاظر الجـيش، محمَّـد بـن يوسـف بـن أحمـد، محـب الـدِّين الحلبـي ثـم المصـري، (٧٧٨ هـ)، **شـرح التَّسـهيل المسـمى (تمهيـد القواعـد بشـرح تسـهيل الفوائـد)**، تحقيــق: علــي محمَّــد فــاخر وآخــرون، الطَّبعــة الأولــى، القــاهرة: دار الســلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٤٢٨ هـ.
١٢٨. نـويهض، عـادل، **مُعجَـمُ أعـلام الجزائِـر – مِـن صَـدر الإسـلام حَتَّـى العَصـر الحَاضِـر**، الطَّبعـة: الثَّانيـة، بيـروت: مؤسسـة نـويهض الثقافيـة للتـأليف والترجمـة والنشر، ١٩٨٠ م.
١٢٩. الهِجرانــي, أبــو محمَّــد الطيــب بــن عبــد الله بــن أحمــد بــن علــي بامخرمــة، الحضـرمي الشـافعي (٩٤٧ هـ), **قـلادة النَّحـر فـي وفيـات أعيـان الـدهر**, الطَّبعـة الأولى، جدة: دار المنهاج, ٢٠٠٨م.
١٣٠. ابـن هشـام، جمـال الـدِّين أبـو محمَّـد، عبـد الله بـن يوسـف بـن أحمـد بـن عبـد الله ابـن يوسـف، (٧٦١هـ)، **أوضــح المســالك إلــى ألفيــة ابــن مالــك**، تحقيـق: يوسـف الشـيخ محمَّـد البقـاعي، (د. ط)، الناشـر: دار الفكـر للطباعـة والنشـر والتوزيـع، (د. ت).
١٣١. ابـن هشـام، جمـال الـدِّين أبـو محمَّـد، عبـد الله بـن يوسـف بـن أحمـد بـن عبـد الله ابـن يوسـف، (٧٦١هـ)، **شـرح شـذور الـذَّهب فـي معرفـة كـلام العـرب**، تحقيـق: عبد الغني الدقر ، (د. ط)، سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع ، (د. ت).

١٣٢. ابن هشام، جمال الدِّين أبو محمَّد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، (٧٦١هـ)، **شرح قطر النَّدى وبل الصَّدى** ، تحيقق : محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، الطَّبعة الحادية عشرة، القاهرة: .....، ١٣٨٣هـ.
١٣٣. ابن هشام، جمال الدِّين أبو محمَّد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (٧٦١هـ)، **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمَّد علي حمد الله، الطَّبعة السّادسة، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥.
١٣٤. ابن الوراق، محمَّد بن عبد الله بن العبَّاس، أبو الحسن، (٣٨١هـ)، **علل النَّحو**، تحقيق: محمود جاسم محمَّد الدرويش، الطَّبعة الأولى، السعودية: مكتبة الرشد، ١٩٩٩م.
١٣٥. الوقَّاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمَّد الجرجاويّ الأزهري، زين الدِّين المصري، (٩٠٥هـ)، **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النَّحو**، الطَّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
١٣٦. ابن ولاد، أبو العبَّاس أحمد بن محمَّد التميمي (٣٣٢ هـ)، **الانتصار لِسِيبَوَيْهِ على المبرّد**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطَّبعة الأولى، الناشر: مؤسسة الرِّسالة، ١٩٩٦ م.
١٣٧. اليافعي، أبو محمَّد عفيف الدِّين عبد الله بن أسعد بن عليّ بن سليمان (٧٦٨هـ)، **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزَّمان**، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧ م.
١٣٨. ياقوت الحموي، شهاب الدِّين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي (٦٢٦هـ)، **معجم الأدباء – إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تحقيق: إحسان عباس، الطَّبعة الأولى، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣ م.
١٣٩. ابن يعيش، أبو البقاء، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمَّد بن علي (٦٤٣هـ)، **شرح المفصَّل للزَّمخشريّ**، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الطَّبعة: الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١ م.

رسائل الماجستير والدكتوراه:

١. حجازي، محمَّد حسين محمَّد علي، آراء **سِيبَوَيْهِ في شرح جُمل الزَّجَّاجيّ لابن خروف** (أطروحة دكتوراه)، جامعة الأزهر، ٢٠٠٥.

الدوريات

١. عبد الأمير، محمَّد مهدي، **تعاقب الضَّمائِر بعد (لولا) و (عسى) دراسة نحويّة**، مجلّة الأستاذ، كلية أصول الدِّين الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، ٢٠١٧ م.

٢. القرشي، أحمد بن محمَّد بن أحمد، **مسائل (إذن)**، مجلّة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٩، ١٤٢٣هـ.

٣. البوسيفي، علي محمَّد علي، **اختلاف النّحاة في (إذَنْ) أصلها، ومعناها، وعملها دراسة تحليليّة**، مجلّة الجبل العلميّة، جامعة الزنتان، ليبيا.

ثانيا: فهرس الآيات القرآنيَّة الكريمة

السورة ورقمها	الآية الكريمة	رقم الآية	الصفحة
الفاتحة ١	﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥ ﴾	٥	٨٧
البقرة ٢	﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ ۝١٢ ﴾	١٢	١٨٤
	﴿ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ ۝١١٥ ﴾	١١٥	٣٥
	﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ۝١١٦ ﴾	١١٦	٤٤
	﴿ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ ۝١٢٤ ﴾	١٢٤	١٦٤
	﴿ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ ۝١٦٧ ﴾	١٦٧	٨٠
	﴿ وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَكُمۡۗ ۝٢٢١ ﴾	٢٢١	٤٣
	﴿ قَالَ هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْۖ ۝٢٤٦ ﴾	٢٤٦	١٣٢
آل عمران ٣	﴿ وَدُّواْ مَا عَنِتُّمۡ ۝١١٨ ﴾	١١٨	١٦٦
	﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ ۝١٤٤ ﴾	١٤٤	١٩٤
	﴿ فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ ۝١٥٩ ﴾	١٥٩	١٢٣
النِّساء ٤	﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا ۝٧٣ ﴾	٧٣	١٢٥
	﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾	٧٨	٣٥
	﴿ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٨٣ ﴾	٨٣	١٤٦
	﴿ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيۡكَۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ ۝١٦٦ ﴾	١٦٦	١٧٩
المائدة ٥	﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ ۝٦٤ ﴾	٦٤	١٧٢
الأنعام ٦	﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ ۝٩٤ ﴾	٩٤	١٩٩ ٢٠٠
الأعراف ٧	﴿ لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓۖ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ ۝٥٩ ﴾	٥٩	٤٣
	﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ ۝٦٩ ﴾	٦٩	١٦٤

يونس ١٠	﴿ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ ﴿٤٩﴾ ﴾	٤٩	٤٣
هود ١١	﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا ﴿٨﴾ ﴾	٨	١٠٩
	﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوا۟ ﴿١٠١﴾ ﴾	١٠١	١٧٩
يوسف ١٢	﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴿٣١﴾ ﴾	٣١	١٦٠
	﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴿٣١﴾ ﴾	٣١	١٦٠ ١٦١
	﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴿٣١﴾ ﴾	٣١	١٩٤
	﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴿٤٠﴾ ﴾	٤٠	٨٧
	﴿ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّىٓ ﴿٩٨﴾ ﴾	٩٨	١٤٥
الرَّعد ١٣	﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٤﴾ ﴾	٢٤	١٦٦
إبراهيم ١٤	﴿ رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴿٤٠﴾ ﴾	٤٠	٧٩
الحجر ١٥	﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾ ﴾	٢	١٦٢
الإسراء ١٧	﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴿١١٠﴾ ﴾	١١٠	٣٥
مريم ١٩	﴿ وَجَعَلَنِى مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ ﴿٣١﴾ ﴾	٣١	٧٩
	﴿ وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾ ﴾	٣١	١٦٦
طه ٢٠	﴿ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ﴿٦١﴾ ﴾	٦١	١٢٥
	﴿ قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾ ﴾	٩١	١١٢
الأنبياء ٢١	﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾	٢٦	١٧٢- ١٧٣
المؤمنون ٢٣	﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴿٤٠﴾ ﴾	٤٠	١٢٣
	﴿ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٥٣﴾ ﴾	٥٣	٤٤
	﴿ وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ	٦٢- ٦٣	١٧٣

	﴿ مِّنۡ هَٰذَا ﴿٦٣﴾ ﴾		
	﴿ أَمۡ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةُۢۚ بَلۡ جَآءَهُم بِٱلۡحَقِّ ﴿٧٠﴾ ﴾	٧٠	١٧٢
الشعراء ٢٦	﴿ وَأَنتَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾ ﴾	١٩	١٥٤
	﴿ قَالَ فَعَلۡتُهَآ إِذٗا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٢٠﴾ ﴾	٢٠	١٥٤
النَّمل ٢٧	﴿ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ ﴿٦٠﴾ ﴾	٦٠	٤٤
الأحزاب ٣٣	﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ ﴿٤٠﴾ ﴾	٤٠	١٨٢
سبأ ٣٤	﴿ لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ ﴿٣١﴾ ﴾	٣١	١٤٦، ١٤٧
فاطر ٣٥	﴿ لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ ﴿٣٦﴾ ﴾	٣٦	١٢٥
الصَّافات ٣٧	﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ﴿١٣٠﴾ ﴾	١٣٠	٤٤
الزُّمر ٣٩	﴿ وَأَرۡضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٌۗ ﴿١٠﴾ ﴾	١٠	٣١
	﴿ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥۖ ﴿٣٦﴾ ﴾	٣٦	١٩٣
الشّورى ٤٢	﴿ فَرِيقٞ فِي ٱلۡجَنَّةِ وَفَرِيقٞ فِي ٱلسَّعِيرِ ﴿٧﴾ ﴾	٧	٤٣
	﴿ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡۖ ﴿١٥﴾ ﴾	١٥	٣٩
الفتح ٤٨	﴿ مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ ﴿٢٩﴾ ﴾	٢٩	٣٩
الحجرات ٤٩	﴿ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ ﴿١١﴾ ﴾	١١	١٤٥
الذَّاريات ٥١	﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾	٢٣	١٩٨، ٢٠٠
الواقعة ٥٦	﴿ فَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ ﴿٨﴾ ﴾	٨	٤٨
	﴿ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ﴿٢٧﴾ ﴾	٢٧	٤٨
	﴿ وَأَصۡحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلشِّمَالِ ﴿٤١﴾ ﴾	٤١	٤٨

المجادلة ٥٨	﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ ٢ ﴾	٢	١٩٤
المنافقون ٦٣	﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْۗ ٧ ﴾	٧	١١٢
	﴿ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ ١٠ ﴾	١٠	١٢٥
القلم ٦٨	﴿ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ٢ ﴾	٢	١٩٣
الحاقّة ٦٩	﴿ ٱلۡحَآقَّةُ ١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ٢ ﴾	٢-١	٤٨
نوح ٧١	﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ فَأُدۡخِلُواْ نَارٗا ٢٥ ﴾	٢٥	١٢٤
المدَّثر ٧٤	﴿ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ لِلۡبَشَرِ ٣١ ﴾	٣١	١٩٤
الأعلى ٨٧	﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ١٤ وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ١٥ بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ١٦ وَٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ ١٧ ﴾	١٤-١٧	١٧٣
العلق ٩٦	﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ ﴾	١	١٦١
القارعة ١٠١	﴿ ٱلۡقَارِعَةُ ١ مَا ٱلۡقَارِعَةُ ٢ ﴾	٢-١	٤٨

ثالثا: فهرس الأشعار

القافية	بيت الشِّعر	البحر	القائل	رقم الصفحة
الباء	يَسُرُّ المرْءَ ... ذَهَابًا	الوافر	مجهول القائل	١٦٧
	أَحْلاَمُكُمْ لِسَقَام ... الْكَلَبِ	البسيط	الكُمَيت بن زيد الأسْديّ	١٧٠
التَّاء	أَلاَ عُمْرَ وَلَّى... الغَفَلاَتِ	الطَّويل	مجهول القائل	١٩٠
	ألا رَجُلاً ... تبيتُ	الوافر	عمرو بن قِعاس المراريّ	١٨٧
الجيم	أَومَت بِعَينَيها ... أَحجُجِ	السَّريع	عمرُ بنُ أبي ربيعةَ	١٤٨
الدَّال	وَلاَ أَرَى فَاعِلًا ... أَحَد	البسيط	النَّابِغة	١٦٠
	فَقُلْتُ عساها... فَأَعُودُها	الطَّويل	صخر بن العود الحضرميّ	١٣٤
	أتَاني أنّهُم مَزِقُون ... فديدُ	الوافر	زيد الخيل الطَّائيّ	٩٨
الرَّاء	حَذِرٌ أُمُورًا ... الأَقْدارِ	الكامل	مجهول القائل	٩٧
	ومَا علينَا إذا ... ديَّارُ	البسيط	مجهول القائل	١٥١
	دعَوْنِي فيا لبِّي ... هَدْرِي	الطَّويل	مجهول القائل	١٤٢
	فَأَصْبَحُوا ... بَشَرُ	البسيط	الفَرَزْدَق	١٩٥
	إنَّ ابنَ وَرْقاءَ ... تُنتَظَرُ	البسيط	زُهير بن أبي سُلمى	١٧٩
	ضَروبٌ بنَصْلِ ... عاقِرُ	الطَّويل	أبو طالب بن عبد المطّلب	٩٣
	دَعَوْتُ لِما ... مِسْوَرِ	المتقارب	مجهول القائل	١٤١
	في فِتْيَةٍ جَعَلوا ... معذور	الكامل	الأُقَيْشِر	١٥٨
	ألَا طِعَانَ ... التَّنانِيرِ	البسيط	حسَّان بن ثابت	١٨٦
السّين	إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ ... لابِسُ	الطَّويل	سُحَيْم عبدُ بنى الحَسْحاسِ	١٣٩
	إذْ ما أتَيْتَ ... المَجْلِسُ	الكامل	العبَّاس بن مردَاس السَّلمي	١٦٣
	أعَلاقةً ... المُخْلِسِ	الكامل	المرَّار الفَقْعَسي	١٦٨،١٦٩
الضَّاد	ضَرْبًا هَذاذَيْكَ ... النَّحْضَا	الرَّجز	رُؤْبَة بن العَجَّاج	١٣٨
الفاء	وما قام منَّا قائمٌ ... أعرَفُ	الطَّويل	الفَرَزْدَق	١٢٧
العين	قِفي قَبلَ التَفَرُّقِ... الوَداعا	الوافر	الْقُطَامِي	٤٠
	ولِلْمَنِيَّةِ ... الذُّرُع	البسيط	الرَّاعِي النُّمَيْرِيّ	١٦٨
الكاف	تقول بنتي ... عَساكَا	الرَّجز	رُؤْبَة بن العَجَّاج	١٣٤

	يا ابنَ الْزّبَيْرِ ... إِلَيْكَا	مشطور السَّريع	مجهول القائل	١٣٦
اللام	أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ ... زَائِلُ	الطَّويل	لبيد	١٢٢
	أَلاَ اصْطِبَارَ ... أَمْثَالِي	البسيط	قيس بن الملوَّح	١٨٥
	أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي... مِثْلِي	الطَّويل	الفَرَزْدَق	٨٨
	وفِي اخْتِيارٍ... المتَّصل	الرَّجز	ابن مالك	٨٥
	أَخا الحَرْبِ ... أَعْقَلا	الطَّويل	القُلاخ بْن حَزْنٍ	٩٤
	رَسْمِ دَارٍ ... جَلَلِهْ	الخفيف	جَمِيْل بن مَعْمَرٍ	١٨١
الميم	حاشَا أَبي ثَوبان ... فَدْمِ	الكامل	مُنقذ بن الطمّاح	١٥٧
	حَتَّى شَآهَا ... لمَ ينَمِ	البسيط	ساعدة بن جُؤَيَّة	٩٥
	أَقَامتْ عَلى... ُ صْطَلَاهُمَا	الطَّويل	الشَّمّاخ	٦٥
النَّون	قد عَلمَتْ سَلْمَى ... أنا	السَّريع	عَمْرو بن مَعْدِي كَرِبَ	٨٧
	ولي نَفْسٌ... عَسانِي	الوافر	عِمران بن حطَّان	١٣٥
	كأنّا يومَ قُرّى ... إيَّانَا	الهزج	ذو الإِصْبع العَدْوانِيّ	٨٩
الواو	وكَمْ موطنٍ ... مُنهَوي	الطَّويل	يزيد بن الحكَم	١٤٧

رابعا: فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	أ
شكرٌ وتقديرٌ	ب
الملخص	ت
Summary	ث
المقدمة	ج
التمهيد:	١
المبحث الأوَّل: ترْجمة سِيبَوَيْهِ.	٢
المبحث الثَّاني: ترجمة الزَّجَّاجيّ وكتابه الجمل	٦
المبحث الثَّالث: ترجمة ابن عُصْفُور وشرح الجمل الكبير	١١
الفصل الأوَّل: آراء سِيبَوَيْهِ في الأَسْمَاء	١٩
المسألة الأولى: رافع المبتدأ والخبر	٢٠
المسألة الثَّانية: وقوع المبتدأ نكرة والخبر معرفة	٢٦
المسألة الثَّالثة: الابتداء بالنَّكرة في مثل: رجلٌ في الدَّار	٣٠
المسألة الرَّابعة: إعراب (مَا) التَّعجبيَّة وما بعدها	٣٤
المسألة الخامسة: أعرف المعارف	٣٨
المسألة السادسة: سبب زيادة النُّون في المثنَّى وجمع المذكر السَّالم	٤٤
المسألة السابعة: جرّ الصّفة المشبَّهة باسم الفاعل النَّكرة المضاف إلى ضمير الموصوف	٥١
المسألة الثَّامنة : انتصاب (وَحْدَه)	٥٩
المسألة التَّاسعة: ياء تَفْعَلِينَ بين الضَّمير والتَّأنيث كالتَّاء	٦٣
المسألة العاشرة : حذف مفاعيل (أَعْلَمُ ، وأَرَى)	٦٨
المسألة الحادية عشرة: وقوع الضَّمير المنفصل موقع المتَّصل بعد (إنَّما)	٧٣
المسألة الثانية عشرة: إعمال (فَعِلٌ وفَعيلٌ) عمل اسم الفاعل	٨١
المسألة الثَّالثة عشرة: موقع (كَيْفَ) إذا وقعت قبل الجملة	٨٩
الفصل الثَّاني: (آراء سِيبَوَيْهِ في الأفعال)	٩٤
المسألة الأولى: (لَيْسَ) بين الفعليَّة والحرفيّة	٩٥

المسألة الثَّانية: حكم المضارع المنفي بعد (حَتَّى)	١٠٠
المسألة الثَّالثة: بناء (كان) للمفعول (مكونٌ) وعملها	١٠٣
المسألة الرَّابعة: النَّصب والجرّ بعد (ما خلا) و (ما عدا)	١٠٩
المسألة الخامسة: نصب الفعل المضارع بعد فاء الجواب	١١٣
المسألة السادسة: موضع ضمائر النَّصب المتَّصلة بأفعال المقاربة	١٢٠
المسألة السابعة: تَثْنِيَة (لَبَّيك)	١٢٦
الفصل الثَّالث: (آراء سِيبَوَيْهِ في الحروف)	١٣٣
المسألة الأولى: موضع الضَّمائِر مع (لولا)	١٣٤
المسألة الثَّانية: دلالة (إذن)	١٤١
المسألة الثَّالثة: (حاشا) الاستثنائيَّة بين الحرفيّة والفعليّة	١٤٤
المسألة الرَّابعة: (إذما) بين الحرفيّة والاسميَّة	١٥١
المسألة الخامسة: صلة (ما) المصدريّة	١٥٤
المسألة السادسة: عمل (بَلْ) العاطفة ومعناها	١٦٠
المسألة السابعة: العطف بـ (لكِنْ)	١٦٥
المسألة الثَّامنة : دخول همزة ألف الاستفهام على (لا)	١٧٣
المسألة التّاسعة: تقدّم خبر (ما) العاملة عمل (ليس) وهو ليس شيه جملة	١٨١
الخاتمة	١٩٨
الفهارس	١٩٣
أولا: ثبت المصادر والمراجع	١٩٤
ثانيا: فهرس الآيات القرآنيَّة الكريمة	٢٠٩
ثالثا: فهرس الأشعار	٢١٢
رابعا: فهرس المحتويات	٢١٥